



PROVISIONAL
A/32/PV.33
13 October 1977
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد موجسوف (يوغوسلافيا)
شم : السيد كونتيه (سيراليون)
نائب الرئيس ()

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد سيك (السنغال)
السيد سيسوكو (مالي)
السيد كيوتشا (جمهورية الكاميرون المتحدة)
السيد برى (الصومال)
السيد بوتفليقة (الجزائر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع
نسخ خلال ثلاثة أيام عمل السى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Rocm A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن المحضر وزع في ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦ / ٠٠مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد سيك (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، انه لشرف كبير أن أقدم لك بارتياح تام باسم وفد السنغال ، وبالأصالة عن نفسي ، أحرّ تهانينا وأطيب تمنياتنا ، كما أعرب لك عن ارتياح حكومة وشعب السنغال ، لانتخابك لرئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . اننا نعلم صفاتك البارزة ، وخبرتك الواسعة ، ونعتمد عليهما الى حد كبير لانجاح هذه الدورة الهامة . بانتخابك ، فان الجمعية العامة قد اشادت ببلادك وشعبها للدور الهام الذي لعبته في تكريس سياسة عدم الانحياز ، وفي دعم السلم والأمن الدوليين ، وأستطيع أن أوكد لك أن وفد بلادى سوف يقدم لك تأييده الكامل في تصريف واجباتكم الجسيمة . أرجو أن تسمح لي أن أعرب بهذه المناسبة عن جزيل شكرى لسلفك السفير اميراسنغ من سرى لانكا الدبلوماسي الكبير ، والشخصية الدولية البارزة ، للخدمات الجليلة التي قدمها لمنظمتنا ، لأنه كرس كفاءته وتفاني في حل المشاكل التي كان على الجمعية العامة أن تدرسها في العام الماضي .

يسعدني أيضا أن أثني على السيد كورت فالدهايم الأمين العام للجهود الدؤوبة التي بذلها في خدمة المجتمع الدولي ، والتي مايزال يقوم بها لدعم فرض السلام في العالم ، ولجعل منظمتنا تحتل المكان اللائق بها ، وتلعب الدور الذي تستحقه . ان اعادة انتخاب الأمين العام انما يؤكد - اذا كانت هناك حاجة الى ذلك - الثقة التي وضعها فيه المجتمع الدولي ، لذلك أرجو أن تتقبلوا أحرّ وأصدق تهانينا .

ان وفد السنغال يشارك في الدورة الحالية للجمعية العامة بعزم أكيد على أن يساهم في حل المشاكل المدرجة في جدول الأعمال حتى ترتفع منظمة الأمم المتحدة الى مستوى التحدى الذى تفرضه الآمال التي وضعتها فيها شعوب العالم . ان الأمم المتحدة بالفعل يجب أن تكون منظمة تجد فيها كافة دول العالم فرصة اعلا صوتها وتأكيد حقوقها ومصالحها بكل حرية وبكل أمن ،

وذلك أمر هام خاصة بالنسبة للدول الصغيرة التي تعمل على الحفاظ على استقلالها الوطني في الوقت الذي تساهم فيه في التعاون الدولي .

لذلك فان وفد بلادى يسعده أن يهنئ جمهورية جيبوتي لقبولها عضوا في هذه المنظمة الدولية ونتمنى لهذه الدولة الشقيقة كل النجاح ، ونحن على أتم استعداد للتعاون معها بما يفيد مصالحنا المتبادلة ، ووفقا لمبدأ احترام استقلال كل دولة وسيادتها ، وسلامة أراضيها . ان السنغال ينضم أيضا الى الدول التي أعربت عن سرورها لقبول جمهورية فييت نام الاشتراكية أخيرا في منظماتنا . لقد كافحنا دائما لتحقيق هذا الهدف ، ايماننا منا بمبدأ عالمية الأمم المتحدة ، وضرورة جعل هذه المنظمة تمثل كافة الشعوب ، وكافة دول العالم بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية .

اذا سمحتم لي ، سأحدث الآن عن أهم البنود الواردة في جدول أعمال هذه الدورة والتي استرعت بصورة خاصة اهتمام حكومة جمهورية السنغال . وهذه البنود تتعلق بتصفية الاستعمار ، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وبالتعاون الاقتصادي الدولي ، وباحترام حقوق الانسان . بالنسبة لتصفية الاستعمار ، لقد كان موقف السنغال دائما ثابتا لم يتغير ، فان المسؤولين السنغاليين قبل الاستقلال في الستينات كانوا أول من طالبوا بحق الشعوب في تقرير المصير ، وقد ساهم بلدنا في وضع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

لذلك فان السنغال يعتبر أن الانتصارات التي حققتها شعوب غينيا بيساو ، وموزامبيق ، وأنغولا ، وساوتومي وبرنسيبي ، وسيشيل ، وجيبوتي كما لو كانت انتصارات حققتها السنغال نفسها . وهذه الانتصارات على أي حال قد ساهمت الى حد كبير في دعم قضية حرية واستقلال افريقيا ، وهزّت بعمق آخر قلاع الاستعمار والعنصرية التي ماتزال قائمة في قارتنا .

من المؤكد اننا لانخفي صعوبة ما تبقى عمله في هذه القارة ، ولكننا على يقين من أن مطالب الشعوب لتتغيير ظروف معيشتها ، وللتخلص من القمع والفقر ، أقوى من أي أعمال عنف يمكن أن تلجأ اليها الأقليات الرجعية ، وأنه اذا كان من الممكن تأخير حركات الكفاح التحرري بالقوة الفاشمة ، فان هذا الكفاح سوف ينتصر في النهاية ، وعلى منظمة الامم المتحدة ، لتجنب اراقة الدماء دون جدوى ، يجب أن تمارس قوتها ووزنها لتساعد الشعوب في كفاحها لتحقيق الاستقلال والعدالة الاجتماعية وكرامة الانسان .

فيما يتعلق بمسألة مايوت ، ان السنغال وباقي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية قد أدانت وماتزال تدين تواجد فرنسا هناك . ويجب على الأمم المتحدة أن تساعد على إيجاد حل سريع لهذه المشكلة قبل أن تتدهور الحالة تماما وتسفر عن نتائج لا يمكن توقعها .

أما بالنسبة للوضع في الجنوب الافريقي ، فان الصورة مؤسفة بصفة خاصة فان منظماتنا لم تستطع أن تتصرف بسرعة لوضع حد لحالة تهديد الأمن والسلم الدوليين ، بل بالاضافة الى ذلك ، فان أقوى الدول الاعضاء بها ترفض أن تقيم بصورة موضوعية عناصر هذه المسألة . هل هناك حاجة بأن نذكر بأن المنظمة التي كانت انشئت للحفاظ على السلم والأمن الدوليين من المفروض عليها أن تتخذ كافة الاجراءات المناسبة لوضع حد لهذه الأوضاع الخطيرة ؟ وفي الوقت نفسه يوشك أن يقع الانفجار ، ويصبح الكفاح أكثر شدة كل يوم ، ويتزايد خطر العنف ، وكذلك التفتت الاقتصادي .

بالنسبة لموضوع تصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي ، لا يمكن اتهام افريقيا المستقلة بأنها لم تحذر المجتمع الدولي من تدهور الأزمة في هذه المنطقة من العالم . ان الرئيس ليبولد سيديار سينغور رئيس جمهورية السنغال في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر الدولي المنعقد في داكار بشأن ناميبيا وحقوق الانسان في ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ أعلن :

" لقد حان الوقت كي يتولى المجتمع الدولي مسؤولياته ، هل من الممكن أن أحد أعضائه بتصرفه اليومي يتعارض في ذلك مع مقاصده ومبادئه دون أن يمس العلاقة التي تربط بينه وبين هذه المنظمة ؟ ان أحكام الباب السابع في الميثاق تنص على منع تصرف أي دولة في اقلال النظام العالي الدولي . وفي المستقبل القريب يجب وضع ردود على هذه التساؤلات "

وهذه الأسئلة تنطبق على جميع الأطراف التي ماتزال خاضعة للسيطرة في الجنوب الافريقي .

في زبابوي حيث يدعى ايان سميث أن حكومته تخدم الديمقراطية كما عرفها الرجل الأبيض ، ان أعمال الأقلية العنصرية تتعارض بالفعل مع الديمقراطية ، لأن هذه الأقلية ترفض الاعتراف بأبسط الحقوق الانسانية للأغلبية ، وهذا يتعارض مع أبسط مبادئ الديمقراطية .

والسنغال بحكم تمسكها بمبدأ تصفية الاستعمار الكامل ، وازاءً تعنت حكومة ايان سميث ،
تؤيد المكافحين من اجل الحرية ، وهكذا تعلن بلادى ان الكفاح في زيمبابوى كفاح مشروع ، وان أهل
زيمبابوى على حق في استخدام كافة الوسائل المتاحة لهم لممارسة حقهم ولفرض احترام قاعدة الاغلبية
ونحن نؤيد اية مبادرة تؤدى الى ايجاد تسوية للمشكلة عن طريق التفاوض ، ونرحب بصورة خاصة
بالقرارات الاخيرة التي اتخذها مجلس الامن في اطار الخطة الانجلو امريكية ونأمل أن تسير الامم
المتحدة في هذا الطريق حتى يتم العمل في سنة ١٩٧٨ بقاعدة الاغلبية .
بالنسبة لناميبيا ، فان السنغال قد ادانت دائما حكومة جنوب افريقيا لرفضها وضع حد
لاحتلالها غير المشروع لهذا الاقليم وفقا للمطالب المتكررة لمجلس الامن والجمعية العامة . وتدين
بلادى بشدة الجهود التي تبذلها حكومة جنوب افريقيا لدعم وجودها غير المشروع بخلق جو من الارهاب
والتخويف في اقليم ناميبيا وباستخدام وسائل تكتيكية قائمة على نظام الفصل العنصرى اللانسانى
واقامة البانتوستانات ، هذا النظام الذى يسمى الى نحو الوحدة الوطنية في ناميبيا وسلامة اراضيها .
اننا نرحب بأية اجراءات تتخذها اى دولة لايجاد حل موفق لهذه المشكلة ، وفي هذا الاطار فاننا
نأخذ علما بمبادرة الدول الخمس الضريبة ، ولكن حتى تحظى هذه الاجراءات بتأييدنا الكامل يجب ألا
نسيء - باى حال من الاحوال - الى المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، لان السنغال تؤيد دون
تحفظ موقف هذه المنظمة التي تمثل شعب ناميبيا ، وتعترض على أية تسوية سياسية لا تفي بالشروط
التي اكدتها مؤتمر القمة الافريقي في ليرفيل ، وهي انسحاب كافة القوات العسكرية وشبه العسكرية
التابعة لجنوب افريقيا من ناميبيا ، واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين دون قيد او شرط ،
وعودة المنفيين من اهل ناميبيا الى الاقليم ، وموافقة مجلس الامم المتحدة لناميبيا على اية سلطة
انتقالية تعين في الاقليم لحين استقلاله التام ، ونيل الاقليم الاستقلال داخل حدوده الحالية بما في
ذلك خليج والفيس .

انني انتهز هذه الفرصة كي احبي النتائج الايجابية التي توصل اليها المؤتمر الدولى لتأييد
شعب زيمبابوى وناميبيا الذى عقد في مابوتو في موزامبيق من ١٦ الى ٢٠ أيار/مايو . وكذلك مجلس
الامم المتحدة لناميبيا . وان السنغال التي حضرت مؤتمر مابوتو تؤيد اقتراح انشاء جامعة في ناميبيا ،
وعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تعني بمشكلة ناميبيا . ومما لاشك فيه ان مؤتمر مابوتو شكل مرحلة

جديدة نحو تحقيق استقلال ذلكم الاقليميين . كما نأمل في ان هذه الجمعية سوف تقبل التحدى الموجه لها .

اما بالنسبة لجنوب افريقيا في حد ذاتها ومذابح سويتو والاحداث التي تلتها ، ما تسبب عنها من موت المئات وسجن الآلاف واضحت ان تفوق البيض في جنوب افريقيا لن يتردد في استخدام القوة الفاشمة لان الفصل العنصرى بطبيعته لا يبقى قائما الا عن طريق القوة .

ازاء هذه الاوضاع يشك الفرد فيما اذا كان هناك اسلوب آخر غير القوة يمكن ان يحدث التغيير . ان السنغال ما تزال تؤيد كل قرارات منظمة الوحدة الافريقية ، ومجموعة دول عدم الانحياز، ومنظمة الامم المتحدة الخاصة بمشكلة جنوب افريقيا . وكما قد اعرينا عن ارتياحنا اثناء الدورة الحادية والثلاثين للاجتماعات التي قررها المجتمع الدولي والتي تعتبر مدونة سلوك حقيقية مناهضة للتفرقة العنصرية . لكن المشكلة ليست مجرد اصدار قرارات ، لكن من الضروري العمل على تنفيذها .

اذا كنت قد تحدثت طويلا عن افريقيا ، فذلك لانها القارة التي اعرفها خير معرفة ، ولكنني لا اجهل ان منطقتنا ليست الوحيدة التي تواجه النزاعات المسلحة ، فالوضع في الشرق الاوسط وفي فلسطين تشكل احدى اخطر المشاكل التي يواجهها عالمنا اليوم . منذ سنوات طويلة ظهرت هذه القضية بصورة منتظمة في جدول اعمال الجمعية العامة التي كان عليها ان تدرسها في محاولة لايجاد حل لها او على الاقل للاقلال من حدتها ، وكما ذكرت من فوق هذه المنصة اثناء الدورة السابعة للجمعية العامة فان :

" اهم نتيجة توصلت اليها الامم المتحدة في هذا الصدد قد تكون هي القرار الذي

اتخذه المجتمع الدولي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني ومنحها صفة المراقب ، وقد اصبح من الواضح للجميع ان حل مشكلة الشرق الاوسط لا تكمن فقط في الفصل بين القوات المسلحة ، ولا في الانسحاب الجزائي او الكلي للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ، ولكن في تسوية المشكلة الاساسية . . . " (A/31/PV.25, pp.68-70)

واستمرارا في هذا الخط من التفكير فقد أيدت السنغال القرار الصادر عن الجمعية العامة في الدورة الحادية والثلاثين الذي تم فيه تأييد توصيات اللجنة المعنية بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقد أيدت السنغال تلك التوصيات كأساس لحل مسألة فلسطين .

لقد دافعت بلادى دائما ، وما تزال تدافع عن مبدأ استعادة الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وانشاء دولة فلسطينية مستقلة . لقد تأكدت سياستنا فيما يتعلق بالشرق الاوسط وقضية فلسطين مؤخرا بما ذكره رئيس جمهورية السنغال السيد ليوبولد سنغور عندما استقبل السيد ياسر عرفات في داكار في ٥ حزيران / يونيه الماضي حيث قال :

” ان السنغال تؤيد القضية العادلة للعرب بصورة عامة ، وللفلسطينيين بصورة خاصة ، وذلك لاننا اساسا نتمسك بمبدأ وحدة وسلامة الاراضي واحترام كرامة الدول وطبقا لذلك فاننا ندين اية سياسة مبنية على قهر الشعوب وسلب حقوقها الوطنية ، لذلك فان السنغال يدافع في الامم المتحدة وفي منظمة الوحدة الافريقية وفي اجتماع دول عدم الانحياز ، والاشتراكية الدولية ، عن فكرة استعادة العرب لاراضيهم المحتلة والاعتراف بحقوق الفلسطينيين واقامة دولة فلسطينية في ارض فلسطين . ومن الواضح انه لن يكون هناك سلم دائم في الشرق الاوسط الا اذا تم التقيد بشرطين . وترجو السنغال ان يستتب الامن في هذه المنطقة عما قريب . وهذا يبرر الجهود التي تبذل لتحقيق مثل هذا الهدف لصالح الاطراف في القضية ولصالح اشقائنا العرب الذين نحو الافريقيين السود نرتبط بهم بعدة روابط ” .

بالرغم من الغيوم الموجودة اليوم ، فانه ما يزال يحدونا الامل في ان الحكمة سوف تسود وان الاسرائيليين سوف يحترمون قرارات الامم المتحدة .

بالنسبة لقبرص ، فان بلادى تؤيد احترام وحدة وسلامة اراضي قبرص وعدم انحيازها ، واستئناف المفاوضات بين الطائفتين من اجل تعايش متكافئ ومتوائم في ظل دولة واحدة .

ان دول العالم الثالث قد حققت عدة انتصارات ضد الامبريالية والاستعمار ، ولكنها ما تزال تواجه - ليس فحسب الممارسة البشعة للفصل العنصرى - ولكن ايضا المساس باستقلال ووحدة اراضي بعض الدول الافريقية ، الامر الذى يهدد حرية الشعوب وكرامتها .

ان الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، اعتمدت قرارا يؤكد على الحق السيادي الثابت لكل دولة في تحديد نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلاقتها مع الدول الأخرى ، وفي نفس الوقت فانها أدانت التدخل في كافة صورته وشجبت كافة الوسائل التي تستخدم لاثارة القلاقل والاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأخرى . ولكن ، في الواقع ، ان التعايش السلمي مبدأ لا يسود في كافة أنحاء العالم حتى الآن .

وفي هذا المجال ، فان الانفراج قد قدم بصورة عامة للعالم كمرحلة بناءة تؤدي الى الأمن الدولي عن طريق الاقلال من حدة التوتر . وقد تم هذا بالفعل في أوروبا بفضل اتفاقية هلسنكي . ولكن السنغال تعتبر أن الأمن الأوروبي لا ينفصل عن أمن باقي دول العالم ، وأن السلام الحقيقي لا يمكن ان يسود طالما اقتصر الانفراج على أوروبا .

اننا نتساءل دائما ، ألا ينطوى ذلك على اتفاقات متبادلة بين الدول الكبرى للابقاء على الأوضاع القائمة من عدم الاستقرار والقلق كما هي في باقي أنحاء العالم ؟ وذلك لأن الدول المجاورة ستعيش في حالة أمن ، أما نشاط الدول الكبرى بما ينطوى عليه من أخطار وما يؤدي اليه من منازعات فسوف ينتقل الى مناطق أخرى بعيدة في العالم ، وسوف يهدد التطور السلمي والأمن لشعوب تلك المناطق . ان الاقلال من حدة التوتر القائمة على المشاركة الفعالة لكافة دول العالم هو أفضل ضمان لاستتباب السلم والأمن الدوليين .

ان نزع السلاح العام والشامل هو أحد الأهداف التي أعلنتها الأمم المتحدة منذ ثلاثين عاما ، ولكن بالرغم من المبادرات العديدة التي اتخذتها المنظمة في هذا الشأن ، فان العالم مازال يشاهد التسابق للسيطرة على وسائل الدمار الشامل .

ان السنغال ، فيما يخصها ، تولي اهتماما خاصا للاجراءات الرامية الى الاقلال من خطر الحرب النووية وهذا يتطلب من الدول الكبرى التي لديها أسلحة نووية أن تضع حدا لكافة تجارب الأسلحة . ووفقا لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة ، عليها أن تجرى مفاوضات بشأن اجراءات فعالة لتحقيق نزع السلاح النووي . وهذا يتطلب أن تقدر كافة دول العالم أخطار انتشار الأسلحة النووية وأن تتحمل المسؤوليات التي تمنع من ذلك . وفي حالة نقل التقنيات النووية الى الدول الأخرى يجب أن نجد الطريقة التي تمكننا من الضمان بأن الطاقة النووية التي ستنتج لن تستخدم الا في الأغراض السلمية فقط .

واليوم ، فانه يتفق أكثر من ٣٠٠ بليون دولار أمريكي سنويا في أغراض عسكرية ، أما المعونة من أجل التنمية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة فانها لا تزيد عن $\frac{1}{10}$ من هذا الرقم . ان هذه الأرقام تبين الطابع المخيف لهدار الموارد المادية والبشرية للعالم ، وهذا هو السبب الأساسي للظلم . ان كل هذه النفقات لا تقربنا من الهدف المنشود ، وهو تزايد فرص الأمن الجماعي وتوفير موارد كبيرة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . لأنه من السهل أن نفهم وجود علاقة بين نزع السلاح والتنمية على الصعيد العالمي . ولهذا السبب ، فان دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح يجب تقويته .

وفي هذا الشأن ، فان السنغال ترحب بفكرة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تخصص لموضوع نزع السلاح . ان مثل هذه الدورة ستسمح لكافة الدول الاضام بالمساهمة في استراتيجية حقيقية لنزع السلاح ، وسيعتبر ذلك بداية عصر جديد يضمن بقاء الانسانية . ومن الأهمية بمكان أن نأخذ في اعتبارنا أن اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية يرتبط بالفوارق الأساسية التي تتميز بها العالم المعاصر ، وهذا يعبر عن موقف تخضع فيه الدول الأقل قوة الى سيطرة وتدخل الدول الأخرى . ان أية وسيلة لدعم عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، لا يمكن أن تفصل عن المهمة التي تقضي باقامة العدالة في العلاقات بين الدول . وعلى هذا ، فان أية معاهدة يجب أن تتضمن ، ليس فحسب أحكاما تتعلق بعدم اللجوء الى القوة ؛ ولكن يجب أن تنص أيضا على اجراءات لمنع أسباب اللجوء الى القوة ، وعلى اجراءات لتسوية المنازعات قبلها كافة الدول بحرية . ان مثل هذه المعاهدة يجب الا تؤثر بأي حال من الاحوال على حقوق الشعوب المكافحة من أجل استقلالها في استخدام كافة الوسائل المتاحة لها بما في ذلك القوة المسلحة ، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٦ من تعريف العدوان .

ان التعاون الفني والاقتصادي الدولي شيء يكمل الأمن العسكري على طريق اقامة عالم يسوده السلام . وفي هذا المجال ، وخلال السنوات الأخيرة ، فان منظمة الأمم المتحدة كانت الوسيلة الوحيدة للحوار من أجل اقامة تضامن اقتصادي واجتماعي دولي . فقد واجهت تحديا تاريخيا ان حددت المبادئ التي يجب الاسترشاد بها لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة ، وتحديد

الأولويات التي يجب أن تعطى لاحتياجات الدول الفقيرة ضمن اهتمامات منظمة الأمم المتحدة ، مما يجعلنا ننظر بأمل الى الدور المقبل للمنظمة على الصعيد الدولي .

انه في المناقشات التي تدور في هذه المنظمة ، يتضح للجميع ، حتى بالنسبة للدول الغنية ، ان التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لثلاثي البشرية وتزايدته خلال العقد الأخير ، انما مرده الى نظام للعلاقات الدولية قائم على السيطرة والاستغلال . ان الاستقلال السياسي الذي حدث أخيرا لدول كانت خاضعة فيما مضى للوصاية الأجنبية ، قد ساهم في تأخر قوى الاستعمار ولكن التبعية الاقتصادية التي ماتزال تعاني منها دول العالم الثالث قد ظلت على مستويات مختلفة بل انها أحيانا قد ازدادت خلال السنوات الأخيرة ، على أساس التفاوت المتزايد في الدخل الذي يتميز به عالم هذا اليوم .

ان تحليل ظروف الانتاج والتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية يبين أن هناك عدم توازن في القوى . وهذا يوضح الرفض العنيد للاستجابة لمطالبية دول العالم الثالث بتنظيم الأسواق الدولية بالنسبة لأهم السلع الأساسية التي تمثل أكبر جزء في موارد الدول الفقيرة . وكما يوضح ذلك أيضا المفارقة الخاصة بالمواد الخام التي أثبتت الأحداث الأخيرة مدى أهميتها لتحقيق رفاهية الدول الغنية ، ولكن أسعارها رغم ذلك منخفضة بالنسبة لأسعار السلع الرأسمالية والمنتجات التي نستوردها من الدول الصناعية .

وسأضرب المثل بالسنغال التي ليست ضمن مجموعة الدول الأكثر فقرا . ففي الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ زاد متوسط قيمة صادراتنا بنسبة ٥٧ في المائة بينما زادت قيمة وارداتنا بنسبة ١٩٦ في المائة ، مما أدى في مدى سنتين الى تدهور شروط التجارة بنسبة ١٣٩ في المائة . ومنذ ذلك التاريخ ظلت أسعار صادراتنا على ماكانت عليه ، بينما استمر معدل قيمة وارداتنا في الارتفاع . وفي هذا الاطار ، فان السنغال مع مجموعة دول عدم الانحياز ودول العالم الثالث تطالب بمساهمة أكبر من قبل الدول المتقدمة في جهود الدول النامية . ان هذا النداء الذي نوجهه — يدخل في اطار التعاون بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث ، حتى تقوم بينها مشاركة حقيقية لتحقيق تقدم متوازن .

وللأسف ، فإن ذلك لم يتحقق حتى الآن ، وهكذا فإن منذ بضعة أسابيع وبعد النتائج غير المشجعة لمؤتمر دول الشمال والجنوب الذي انعقد في باريس ، فقد نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أرقاماً تبين أن جهود الدول الغنية لصالح الدول النامية آخذة في الانخفاض ، وأن المعونة للدول النامية قد انخفضت من ٣٦.٠ في المائة من إجمالي إنتاجها الوطني إلى ٣٣.٠ في المائة ، بينما أن التزام الدول الصناعية الذي يتجدد من عام إلى آخر هو ٧٠.٠ في المائة من إجمالي الناتج الوطني . وكلما مرت السنون ، كلما زاد ابتعادنا عن هذا الغرض ، رغم التصريحات السخية التي تصدر عن الدول الغنية ، والتي تمثل الدول الاسكندنافية الاستثناء الوحيد منها ، ويجب أن نعترف بمساهمتها في جهود التنمية التي تبذلها دول العالم الثالث .

ان البلد الغني يجب أن يفهم أن ما يسمى بالمعونة ، سواءً أكانت معونة ثنائية أم متعددة الأطراف ، ليست ولا يمكن أن تكون حلاً دائماً للمشاكل الاقتصادية في العالم . ان حقائق هذا العصر تتطلب تعاوناً حقيقياً بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة ، لأنه من الواضح انه مع تزايد عدد الدول التي تقوى سيادتها على مواردها الطبيعية ، أن التكافل في كافة مناحي الحياة الدولية يصبح حقيقة يجب أن تؤخذ في الاعتبار . وما من دولة أو مجموعة من الدول ، مهما كانت قوتها العسكرية أو الاقتصادية ، تستطيع أن تحل ، بصورة كاملة ، ومن طرف واحد ، مشاكلها في عزلة عن المجتمع الدولي . وبالتالي من الضرورة بمكان أن تتخذ مجموعة البلدان متقدمة النمو تدابير حاسمة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، حتى تخفف من خطر مواجهة قد تهدد حياة الانسانية ذاتها .

على أية حال ، ان الأمم المتحدة يجب أن تواصل بذل الجهود المتواصلة لتعزيز عملية التقدم ، الاقتصادي والاجتماعي ، الحقيقية ، بروح من التضامن الدولي ، وذلك حتى نحقق الهدف النهائي ألا وهو السلم والعدالة والتنمية الاجتماعية للجميع .

ان السعي الى اقامة السلم والعدالة يتطلب ، في المقام الأول ، احترام كرامة الانسان . وعن طريق الاعلان الدولي لحقوق الانسان ، فان المجتمع الدولي تحمل مسؤولية الاعلان عن حقوق الانسان والدفاع عنها . وخلال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ذكرت انه للأسف هناك جو من العنف المدني ينطوي على استنكار لأبسط حقوق الانسان والشعوب . ومنظمتنا لم تتحرك ازاء انتهاك حقوق الانسان وقد قلدت في ذلك بعض الحكومات التي فضلت ألا تفعل شيئاً كسي لا تغضب دولا أخرى لأسباب عقائدية أو سياسية ، أو لأنها تدعي أنها لا تود التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ان ادانة العنف لا تعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول ، لأن احترام حقوق الانسان ضروري لاقامة علاقات ودية ، ولاقامة تعاون بين الدول . ومنظمتنا أنيط بها ضمن مهامها ، كما جاء في المادة السابعة من الميثاق ، ان عليها أن تحقق التعاون الدولي عن طريق تدعيم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع ، دون تمييز تقوم على أساس الأصل أو الجنس أو اللغة أو العقيدة .

ومن الملاحظ الآن ، وربما أكثر مما كان عليه الحال في الماضي ، أن بعض الدول تعلن الاستخفاف بحقوق الانسان . ان حقوق الانسان موضوع حساس معقد بسبب نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولكننا نعتبر أنه من الضروري ، في أقرب فرصة ، أن تناقش المنظمة هذه المشكلات بصراحة وأمانة لصالح الجميع ، بما في ذلك الزعماء أنفسهم ، الذين كثيرا ما ينسبون أن السلطة تجعل الانسان مجنونا . ان الاحداث التي جرت في عدد كبير من الدول ، ومنها دول افريقية ، قد بيّنت أن النظام السياسي ، وعلى وجه الخصوص استبعاد أية امكانية للمعارضة ، هو الذي يحدّ من ممارسة حقوق الانسان ومن حرية التعبير عن الرأي .

اننا لاننادى بالفوضى . ان بناء دولة ، وخاصة عندما تكون قد تخلصت حديثا من السيطرة الاستعمارية ، يتطلب الالتزام بنظام معين من قبل مواطنيها ، كما يتطلب واجبات معينة فيما يتعلق بمجتمعها الوطني . الا أن هذا كثيرا ما استخدم كذريعة لانتهاك الحريات الأساسية ، وتهديد حياة الشعوب . ولابد لا يمكن أن توافق على مثل هذا السلوك ، وسترفض دائما أن تنضم الى من يفضلون السكوت . وفي الدفاع عن حقوق الانسان ، كما في مجالات أخرى ، أن السنغال تثق في حكمة منظمتنا .

ان هذه الثقة التي نضعها في الأمم المتحدة هي التي تدفعنا ، في هذه الدورة الثانية والثلاثين ، الى أن نؤكد ، من جديد ، التزامنا بالبحث عن حل دائم للمشاكل الملحة التي نواجهها حتى تقوم العلاقات بين الدول على أساس التعايش السلمي الحقيقي . يجب أن يصبح التوفيق وليس النزاع ، والتعاون وليس المجابهة هما القاعدة المشتركة في تلك العلاقات . ان هدفنا ، ألا وهو اقامة سلم وأمن دوليين دائمين وتحقيق رفاهية الانسان ، يتطلب اعادة تشكيل هياكل هذه المنظمة .

وبسبب التغير المستمر ، وهو القاعدة الأساسية في عالمنا ، يجب أن تتكيف الشعوب والمؤسسات حساب الظروف الجديدة . ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تخرج عن هذا الخط . ان اعادة النظر في الميثاق واعادة تكييفه حسب الأوضاع الدولية الجديدة أمر ضروري ، في الوقت الذي يعترف فيه عدد كبير من الدول ان حق النقض الممارس من قبل القوى ضد الضعيف يتعارض ومبادئ الميثاق . لذا فان المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز ، الذي التقى في كولومبو

رأى أن سيطرة الدول الكبرى في مجلس الأمن واستخدامها لحق النقض قد قلل من هيبة الأمم المتحدة وأهمية قراراتها . لذلك فان مؤتمر قمة دول عدم الانحياز دعا الدول الأعضاء في هذه المنظمة الى اعادة النظر في الميثاق ، خاصة فيما يتعلق بحق النقض ، ووفد بلادى يجدد تأييده وثقته باللجنة الخاصة المعنية بالميثاق ويدعم دور هذه المنظمة ويدعوها الى مواصلة عملها حتى النهاية . ان هذه المنظمة والدور الذى لعبته ، وما زالت تلعبه ، هي محط آمال الدول الصغيرة والدول الأقل تقدما التي نعتبر من ضمنها غالبية دول العالم الثالث . وعلى هذا الأساس ، ان بلادى تؤيدها وتؤكد لها تضامنا معها في الاضطلاع بمهمتها التاريخية .

السيد سيسوكو (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، ان انتخابكم الذى تستحقونه هو اشارة عن جدارة بكم ، كرئيس للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، هو اعتراف بالفضل لكم بصفتم الشخصية وللدور الذى لعبته ، وما تزال تلعبه ، بلادكم في الساحة الدولية ، من أجل تحقيق العدالة والسلم والتقدم للجميع . وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن الرئيس تيتو ، مؤسس يوغوسلافيا الاشتراكية ، هو واحد من مؤسسي عمليات تخفيف حدة التوتر في المناخ السياسي في العالم وتأكيده وجود العالم الثالث تاريخيا . وسوف يذكره التاريخ باعتباره من عظماء الرجال في عصرنا الحاضر .

ان يوغوسلافيا ، شأنها شأن مالي ، من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ، كانت من أول الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ، كانت من أول الدول الأوروبية التي أيدت قضية الشعوب المستعمرة والمضطهدة . ولقد استفادت هذه الدول جميعا من تأييد يوغوسلافيا المادى والمعنوى لها في نضالها من أجل الحرية والاستقلال .

ومن هنا ، اسمحو لي ان أتوجه اليكم ، سيدي الرئيس ، بالتهنئة الحارة والمخلصة .
ان بلدي مالي ، التي تتمتع بعلاقات ممتازة مع يوغوسلافيا ، لا يمكن الا ان تشعر بالارتياح ،
لاختياركم لرئاسة هذه الدورة . ومن هنا ، فاننا واثقون سلفا ، من نجاح مداولاتنا ، وضمنات
ذلك هي صفاتكم الشخصية وحنكتكم . ويود وفد بلادي ، من جانبه ، أن يؤكد لكم تعاونه المخلص
والنشط .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة ، لكي أتوجه باسم وفد بلادي بالتهنئة الى السفير هاملتون
أميراسينغ الذي أبدى كفاءة عالية وكبيرة في ادارة أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ،
والواقع ان الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال تلك الدورة ، شيء نعتزله به جميعا ؛ بالفضل
والعرفان .

وأود ألا أنهي هذا الجزء من بياني دون أن أنقل تهنئتنا الحارة الى صاحب السعادة
الدكتور كورت فالدهايم لا عادة انتخابه لمنصب الامين العام لمنظمتنا . وانني أكرر له ثقتنا فيه ، وقد
فعلت ذلك أيضا الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العامة ، ان أعربت له عن تقدير المجتمع الدولي
الكبير له ، لخدماته المتميزة لقضيتي السلام والتفاهم فيما بين الدول . ان هذه الشهادة اليليفة
من جانب الجمعية العامة ، هي أكبر اعتراف بالفضل لرجل من رجال الواجب ، مثل الدكتور فالدهايم
الذي يجسد اليوم في أعين العالم ، تطلعات وآمال الانسانية .

لقد بدأت هذه الدورة أعمالها بقبول جمهورية جيبوتي ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية
في عضوية الامم المتحدة ؛ ملقبة الضوء على هذا الحدث الهام . ويعتبر ذلك اعترافا بأهمية
دولتين شقيقتين حصلتا على استقلالهما ، نتيجة لنضال نبيل . ولقد أدى هذا الى تقريب الامم
المتحدة الى تحقيق هدف من أهدافها الاساسية ، وهو العالمية .

وان حكومة مالي ، من خلالي ، تود أن تشيد بهذا الانتصار الجديد لشعب فييت نام ،
الذي يعتبر رمزا للنضال ضد السيطرة . لقد كتب هذا الشعب انصع صفحات نضال الشعوب .
ان وفد بلادي يرحب بالوفدين الشقيقتين ، مؤكدا لهما تعاونه الودي .

اننا اذا ما استعرضنا أعمالنا ، منذ الدورة الماضية ؛ نرى انه لم يحرز تقدم هام فيما
يتعلق بتسوية المشاكل الخطيرة ، التي تواجه المجتمع الدولي منذ عشرات السنين ؛ سواء كان ذلك

فيما يتعلق بتأمين السلام ، أو بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العالم . والواقع ان نزع السلاح ، وهو أساس السلم الحقيقي الذي تصبو اليه الانسانية ، لا يزال هدفا بعيدا ، بل غير مؤكد . ان النتائج المتواضعة التي تحققت حتى الان ، تتعلق فقط بالحد من الاسلحة الاستراتيجية ، أو بحظر الاسلحة القديمة . ان الاسلحة الجديدة المتطورة ، من أسلحة الدمار الشامل ، لا تزال تظهر في ترسانات الاسلحة .

ولقد ادى ذلك بالامين العام الى أن يلاحظ في مقدمة تقريره ، ان الاتفاقات التي تتم التوصل اليها ، في مجال نزع السلاح ، حتى الان ، تتعلق بتنظيم المناسبة بين الدول العظمى عسكريا ، وبعض الدول التي لديها مثل هذه القدرة .

ونود أن نضيف الى ذلك ، حقيقة أنه وفقا لما أعلنه معهد الدراسات الاستراتيجية ، فان الانفاق على التسلح قد بلغ ٣٧٥ بليون دولار في ١٩٧٧ ، أي ما يعادل ٥ في المائة من اجمالي الناتج القومي العالمي ، ويزيد ذلك بنسبة ٢٥ في المائة عن الانفاق العسكري في ١٩٧٤ . وكما نرى ، فان سياق التسلح مازال مستمرا سواء في ناحيته الكمية أو التكنولوجية ، ويعمل في هذا المجال ٢٥ في المائة من علماء العالم ؛ كما تدرج مبالغ طائلة ، تصل الى ٤ في المائة من الميزانيات ، تخصص لاغراض البحث .

ولا يمكن ان يكون لهذا الاتجاه مبرر ، لان مخزونات الاسلحة التي تملكها الدول العظمى تكفي لتدمير ، ليس فقط دولة أو قارة ، وانما تكفي لتدمير كوكبنا بأسره ، مرات عديدة ، وهذه هي المأساة .

ان هذه الترسانات الوحشية لم يجر تكوينها وتمييتها من أجل حاجات الدفاع الوطني ، وانما من أجل اظهار التفوق المادي ، وهي تشكل مظاهر التفوق ، وما أدراك ما هذه المظاهر ، خاصة وان البشرية لا تزال معرضة لهذا الخطر ، لانه من المؤكد في أية حرب نووية ، انه لن يكون هناك منتصر ، بل سوف يخسر الجميع .

ان السلام الذي نسعى اليه لا يتفق مع ما نشهده من المبالغة والمفالات في التسلح . ان الحملة ضد ما يسمى بتجارة الاسلحة في العالم ، أي ضد بيع الاسلحة التقليدية للدول النامية لحاجات الامن ، هي تحول عن الاتجاه الاساسي في هذا السبيل . والواقع ان سياق التسلح ،

فيما بين القوى العسكرية العظمى ، بدلا من ان يقل ، فانه يتزايد بشكل مستمر ، وان اجيالا جديدة من أسلحة القتل يجرى استحداثها .

ان احتكار السر النووي قد كسر ، وان سياق التسلح المحموم بين الدول العسكرية العظمى ، لم يدع اختيارا آخر لا ولئك الذين يرفضون الدخول تحت المظلة النووية لهذه الدول العظمى ، لانهم غيورون على استقلالهم وسيادتهم . ومن هنا فانه على الرغم من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، فقد ازداد انتشارها رأسيا وأفقيا . وبينما استمر هذا الانتشار في جميع القارات ، ضد ارادة الشعوب ، فانه وفقا لتقديرات الخبراء* ، سوف تنضم ما بين ٢٠ و ٣٠ دولة الى النادي الذري قبل نهاية هذا القرن . ان هذا الامر مخيف .

ومن هنا ، فقد آن الا وان بالنسبة لنا ، لكي نضع وراءنا هذا الوهم الخاص بالسلم ، الذي يبدو اننا نحاول التوصل اليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ذلك ان توازن الرعب ، يحمل في طياته خطرا كبيرا على البشرية .

ومن هنا ، وقبل أن يفوت الا وان ، يجب أن نخلص العالم من الكابوس الذي يعيش فيه منذ ظهور العصر النووي .

وينبغي أن نشجب أولا ؛ استخدام القوة ، والتهديد باستخدامها في حسم الخلافات التي قد تنشأ فيما بين الدول ، لان نزع السلاح الفعلي لا يمكن التفكير فيه ، الا في ظل اطار من الثقة . ان القضاء على " الحدود الاستراتيجية " ، وتجميد استحداث اسلحة جديدة ، يمكن أن يصبح خطوة هامة في اتجاه هذا الهدف .

ان نزع السلاح مشكلة تهتم الدول جميعا ، كبيرها وصغيرها . وفي رأينا ، ان الامم المتحدة هي أفضل محفل لمعالجة هذه القضية .

وعلى الرغم من مزاياها فالمفاوضات التي تبدأ خارج نطاق الامم المتحدة ، مثل مفاوضات حظر الاسلحة الاستراتيجية وغيرها ، فانها لا يمكن أن تحقق ، بالنسبة اليها ، نزع السلاح الفعلي . ان أفضل ما يمكن أن توجه اليه هذه المفاوضات ، هو ترتيبات متعددة الاطراف أو ثنائية تتصل بجوانب الانتشار الخاصة بهذا الموضوع .

ان وفد بلادي ليعلق أهمية كبيرة على الدورة الاستثنائية التي سوف تعقدتها الجمعية

العمامة بشأن نزع السلاح ، وذلك في ربيع ١٩٧٨ . فخلال هذه الدورة ، فإنه يتعين علينا جميعا ، ليس فقط أن نتقدم بأرائنا ، وإنما ان نتخذ قرارات مسؤولة فيما يتعلق بهذا الموضوع الهام الذي يشغل بال المجتمع الدولي منذ الحربين العالميتين .

ويسبب تكافل مجتمعا ، فإنه لا يمكن أن تكون هنالك واحة للسلام في عالمنا ، الا بعد أن نستبعد تماما امكانية اللجوء الى السلاح .

ان حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ في الشرق الاوسط والتي ادت الى ان تصبح البشرية على حافة كارثة تذكرنا جميعا بهذه المأساة.

ومن هنا ، فان الانفراج بين الشرق والغرب الذي اعقب الحرب الباردة ، يمكن ان يكون عمليا اذا تجاوز اوروا وحدها . ولكي يؤدي الى السلم لا بد ان يمتد الى كل القارات ومن هنا ، لا بد ان نكون مصممين على القضاء على بؤر التوتر التي تزداد في الشرق الاوسط وقبرص والجنوب الافريقي . وفيما يتعلق بازمة الشرق الاوسط ، فلقد ظلت قائمة لمدة ثلاثين عاما . وان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في تل ابيب قد حاولت احباط كل المحاولات للوصول الى تسوية من جانب منظمتنا . وبعد ان احتلت اسرائيل بالقوة الضفة الغربية لفلسطين ، وأنشأت فيها مع الاسف وطنيا قوميا لليهود ، فان هؤلاء الصهاينة بدأوا يعبرون حدودهم التي حددتها لهم خطة التقسيم في عام ١٩٤٧ ، وضمو بعد ذلك بالقوة وباسم اسرائيل الكبرى مدن الناصرة ، والرملة ، واللد ، ويافا ، وبيرسبع ، ومدينة القدس المقدسة ، وانتهاكا للاتفاقية الرابعة لجنيف الموقعة في ١٢ اب / اغسطس ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب وقرارات الامم المتحدة في هذا الصدد ، فان الاسرائيليين وسعوا بشكل منفرد امكانية تطبيق القوانين الاسرائيلية على مواطني هذه الاقاليم . وقد احتلوا ايضا غزة ، وسينا ومرتفعات الجولان والضفة الغربية في حزيران / يونيه عام ١٩٦٧ . على اساس افتراض زائف يتعلق بما يسمى " بالفراغ " المشروع ، فانهم سوف ينفذون برنامجا للتكامل بالنسبة لهذه الاقاليم بلغ ذروته بخطة شارون وزير الزراعة في حكومة بيجين . ويجب ان نشير هنا ايضا الى ان هذا الرجل هو رئيس " اللجنة الوزارية المعنية بانشاء مستوطنات يهودية في الضفة الغربية لنهر الاردن " .

ان الهدف من هذه الخطة هو ان يهجروا اكثر من مليونين من اليهود الى هذه المنطقة لادخال تعديلات على الطابع الديموغرافي والبنية الاجتماعية في هذه المنطقة ومن اجل التغلغل واستيعاب الموجودين في هذه المنطقة . وقد تم اخيرا انشاء اكثر من ٧٠ مستوطنة من جانب الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية .

وفي اعقاب انتخابات اذار / مارس ١٩٧٧ التي وضعت حزب ، ليكود ، في السلطة ، فان السيد بيجين رئيس وزراء اسرائيل اندفع وفي يده التوراة لكي يعلن لاهالي احد المستوطنات في الضفة

الغربية ، " لقد جئنا الى هنا لنبقى ". وفي ٦ تموز/يوليه — منذ شهور قلائل ، فان الجنرال شارون ، الذي تحدث عنه آنفا ، جعل اللجنة الوزارية توافق على وجود ثلاث مستوطنات اخرى لاجزاء جماعة يهودية متطرفة في الضفة الغربية . ولقد رد على غضب العالم ازاء ذلك بانشاء خمس مستوطنات اخرى . في الضفة الغربية . لقد كشف عن ذلك الى " معاريف " المعضد الرسمي " لاسرائيل الكبرى " في " ارض الاباء التاريخية " بما نصه :

" اننا لسنا حكومة تقتنع بالكلام لقد تم انشاء مستوطنات خمس يدون اي اعلان " .

كما صرح لشركة الاذاعة الوطنية بما يلي :

" اننا سنستمر في الاستيطان ، ولن نتخلى مطلقا عن جوديا وسماريا " .

اننا لن نتحدث هنا عن الاضطهاد المستمر للسكان في الاراضي المحتلة من جانب سلطات اسرائيل واعمال الانتقام ونسف المنازل ونفي الاهالي وعمليات الابتزاز ، لان هذه الاعمال الوحشية معروفة لكم جميعا . ان تقارير اجهزة الامم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات الانسانية الخاصة قد اعطت وصفا تفصيليا كافيا لهذه الامور بحيث لم تعد هناك ضرورة للحديث التفصيلي عن هذه الموضوعات .

هذا هو رد الحكومة الصهيونية في تل ابيب على قرارات منظماتنا من اجل تسوية الازمة الحادة في الشرق الاوسط . ان هذه اللفة ، لفة الرفض والاحتقار للمجتمع الدولي كانت لفة اسرائيل على مدى ثلاثين عاما ردا على المقترحات البناءة التي عرضت عليها من اجل اقرار السلم في هذه المنطقة . وبينما يرفع شعب فلسطين غصن الزيتون ، فان الحكومة الصهيونية ظلت توجه اليه بنادقها . ان اجهزة السلم وامكانياته وصلت الى طريق سدود بسبب التشدد الاسرائيلي .

وحتى ذلك الحين ، فان اكثر من ٢ مليون يهودي يعانون من التشرد ولقد زاد الامر سوءا

بوصول حكومة ليكود الى الحكم . وان شعار هذا الحزب هو

" ان للاردن ضفتين ؛ احدهما تنتمي اليها والضفة الغربية ايضا تنتمي اليها " .

وليس هناك شعار اوضح من هذا يبين الروح العدوانية والتوسعية للقادة الاسرائيليين

الجدد .

ان الذى اثاره البيان السوفياتي الامريكي في اول تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ والضجة التي اثارها في اسرائيل يكشف تماما عن موقف الحكومة الاسرائيلية .

ان الاعمال العسكرية التي لا تزال قائمة في جنوب لبنان بسبب الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية يمكن ان تتطور الى حرب عامة في المنطقة لان شعب فلسطين العربي الذى حرم من ارضه وممتلكاته استمر على هذا الوضع لمدة ثلاثين عاما .

ان الخطر الكبير الذى تمثله اية مواجهة جديدة بين العرب واسرائيل بالنسبة للسلم والامن الدوليين تجعل من الضرورى بالنسبة لهذه المنظمة ان تحاول تنفيذ القرارات التي اصدرتها . ان اعادة السلم الى الشرق الاوسط تتطلب الانسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة وانشاء وطن للفلسطينيين والاعتراف بحقوقهم الوطنية . وان الجمعية العامة قد اكدت على هذه الحقيقة في قرارات كثيرة، بل واعترف ذلك المجتمع الدولي كله بها .

ان القرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ يجب ان يعدل حتى يزول اى سوء فهم في هذا الصدد .

ان الموقف المتفجر السائد في الشرق الاوسط يتطلب الاستئناف الفوري لمؤتمر جنيف باشتراك كل الاطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

لا يمكن ان اترك منطقة البحر الابيض دون ان اتحدث عن مشاغل وفدى فيما يتعلق بموضوع قبرص . وهنا مرة اخرى منذ السنة الماضية لم يحدث اى تقدم من اجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للصراع . وان الامل الذى ظهر في بداية السنة نتيجة للاجتماع الذى عقد تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة بين رئيس الطائفتين السيد دانكاش والرئيس القبرصي السابق مكاريوس سرعان ما تبدد بعد تجمد مفاوضات فيينا . ولا يزال الموقف بالغ الخطورة كما ذكرنا به الامين العام . ومن هنا ، فان اطراف النزاع يجب ان تحجم عن اى عمل منفرد يمكن ان يؤدي الى مواجهة بين الطائفتين في الجزيرة . وينا على التفويض الذى اعطته له الجمعية العامة ، فان الامين العام يجب ان يسعى من اجل الوصول الى تسوية دائمة وعادلة على اساس سلامة وسيادة ووحدة اراضي وعدم انحياز قبرص .

ونحن نناشد بحرارة كل الاطراف المعنية في سماع قبرص بأن تؤيد الامين العام في هـ هذه المهمة .

ان ازمة كوريا هي احدى اثار الحرب العالمية الاخيرة وهي بؤرة من بؤر التوتر التي قد تشعل القارة الاسيوية بسبب تدخل قوات اجنبية في هذه الازمة المحلية . ان قواعد عسكرية اجنبية موجودة في الجزء الجنوبي من كوريا . وهذا هو السبب في ان الدورة الثلاثين للجمعية العامة وافقت على القرار ٣٣٩٠ باء (د - ٣٠) . واضعة بذلك حدا لوجود ما يسمى بقوات الامم المتحدة في كوريا ، الذي كانت تحت ستاره توجد القوات الاجنبية في ذلك البلد .

ورغم صدور هذا القرار فان أزمة كوريا ما تزال قائمة، وهناك دولة تبقى في كوريا، رغمًا عن ارادة شعبها، جيشا قوامه ٤٠ ألف مقاتل بالاضافة الى قواعد عسكرية مزودة بالأسلحة النووية. ان تنفيذ القرار رقم ٣٣٩٠ باء (د - ٣٠) وحده هو الذي بوسعه أن يضع حدا لهذا الداء، وبالتالي يوحد كوريا ويجعلها مستقلة، وهذا يرتبط بمسؤولية هيئة الأمم المتحدة. ان الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يجب أن تعمل على ذلك .

ان أفريقيا في جزئها الجنوبي، تعتبر أحد أخطر بؤر التوتر، في العالم، بسبب الاستعماريين والعنصريين البيض الذين سلبوا السلطة فيه، ان الحرب دائرة هناك، والأمن غير مستقر، ان هذه المواجهة العنصرية قد تشعل المنطقة بأكملها. وكذلك فان العدوان المسلح ضد موزمبيق وزامبيا وبوتسوانا وأنغولا مستمر أيضا من قبل العنصريين البيض في بريتوريا والمتمردين في سالسبورى، وهذا بالتالي يبين لنا أبعاد المأساة .

ان منظمة هيئة الأمم المتحدة، لا يمكن أن تبقى غير مبالية ازاء تدهور هذه الأوضاع، ويجب على هذه الجمعية العامة أن تنظر في تطبيق اجراءات حاسمة لوضع حد لنظم الحكم العنصرية المتمردة في الجنوب الأفريقي التي صمت آذانها لنداءات وادانات منظماتنا، وذلك وفقا لأحكام الباب ٧ من الميثاق .

ولا يمكننا في هذه المرحلة أن نأخذ في الاعتبار عند تقييم الموقف، الخطة الأنكلو - امريكية بشأن روديسيا الجنوبية، أو مبادرات الدول الغربية الخمس بشأن تصفية الاستعمار في ناميبيا، لأن هذه الاجراءات لا تعتبر هيئة الأمم المتحدة ولا منظمة الوحدة الأفريقية مسؤولة عنها .

ان حركات التحرر سوف تواصل كفاحها التحررى حتى يتم استسلام العنصريين في بريتوريا وسالسبورى .

وبالنسبة للخطة الأنكلو - امريكية، فانه رغم أنها تتضمن بعض العوامل السلبية الفاضلة، الا أنها يمكن أن تكون أساسا للتفاوض بين بريطانيا المسؤولة عن الادارة وبين الجبهة الوطنية الممثل الشرعي الوحيد لشعب زيمبابوى . أما بالنسبة لمبادرات الدول الخمس الغربية، فاننا نتابعها باهتمام. ان السوابق السيئة لفورستر وتسويغه في عملية المفاوضات، لا تدفعنا الى التفاؤل. ويجب أن نذكر بأنه لكي يكون الاتفاق ناجحا ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الشروط التي فرضتها منظمة الوحدة.

الأفريقية لتصفية الاستعمار في ناميبيا، أى احترام وحدة أراضي ناميبيا، واطلاق سراح المسجونين والمحتجزين السياسيين، وعودة المنفيين، وانسحاب الادارة والقوات العسكرية لجنوب أفريقيا من الاقليم، والاعتراف بحركة سوابو كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا، واجراء انتخابات حرة تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة.

ويجب أن نوضح هنا، أن ناميبيا يجب أن تستقل في نطاق حدودها الأصلية، أى الحدود التي رسمها الاستعمار. ان خليج والفس الذي ضم بطريقة تعسفية الى جنوب أفريقيا من قبل حكومة بريتوريا، بسبب موقعه الممتاز في المحيط الأطلسي، هو جزء لا يتجزأ من اقليم ناميبيا. ان وفد بلادى يأخذ علما بمدونة السلوك التي أقرتها الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الأشهر الأخيرة، بالنسبة لتصرفات الشركات الأوروبية، التي تعمل في جنوب أفريقيا. ورغم أن مسببات هذا القرار حميدة، الا أننا لا نعتقد أن الاجراءات سوف تؤدي الى القضاء على الفصل العنصرى. وأكرر ما قاله الدكتور أوين: "لن تقوض مبادئ الفصل العنصرى". ان المراقبين الدوليين يعتبرون أنه سيكون من الصعب على الشركات الأوروبية العاملة في جنوب أفريقيا أن تحترم مدونة السلوك هذه، لأنها سوف تتصل بالتشريعات المعمول بها في البلاد، كذلك فان بعض هذه المؤسسات سوف تتردد في مخالفة هذه التشريعات. ولقد دلت التجارب على أن الاجراءات المحدودة غير فعالة ضد النظام العنصرى في بريتوريا، لأنه يسهل تخطيها، ولأنها تشجع هذا النظام على التمدد في عناده وصلفه.

انه بعد ارتفاع الأصوات في العالم، مدينة ومستنكرة لسياسة الفصل العنصرى القائمة في جنوب أفريقيا، أعلن فورستر الدستور الجديد لجنوب أفريقيا، الذى لا يلتفت الى وجود الأغلبية السوداء، أى الـ ١٨ مليون من السكان الأصليين الذين يمثلون ثلاثة أرباع تعداد السكان. ان وفد بلادى، يعتبر أنه للقضاء على نظام الفصل العنصرى، يجب على حكومات دول أوروبا الغربية، حلفاء جنوب أفريقيا، أن تمارس الضغط عليها عن طريق المقاطعة الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية، لأن جرائم العنصريين في بريتوريا يجب أن تدعونا بالفعل الى معاملتهم بحسب وعنف.

ان وفد بلادى يحيي ذكرى أحد ضحايا فورستر وكروجر، وأعني به الشهيد ستيف بيكو، قائد

الوعي الأفريقي الشهير، الذي أفتيل وهو ما يزال في زهرة شبابه أثناء احتجازه في سجن جوهانسبرج . انه المعتقل السياسي الحادى والرابعين من السود الذين قتلوا داخل سجون جنوب أفريقيا . ان تضحيته ، بدلا من أن تقيد رفعة الشباب في جنوب أفريقيا ، الى الأمام ، سوف تحثهم على مهاجمة قلاع الفصل العنصرى ، وتزيد من حماسهم .

ان وفد بلادى يوافق على ما قاله وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فانس ، من "أن مشاكل روديسيا الجنوبية وناميبيا والفصل العنصرى ، يجب أن تعالج سويا ، لأنه لا يمكن الفصل بينها" . وقد أعلن ذلك يوم أول تموز/ يولييه سنة ١٩٧٧ في سان لويس بولاية ميسورى في كلمة ألقاها أمام مؤتمر الاتحاد من أجل رفع شأن الملونين .

وأود أن أضيف أن هذه الآفات الثلاث التي تنطوى على تحدى للبشرية ، يجب أن نقضي عليها نهائيا . لذلك فان وفد بلادى يحث جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة على مواجهة هذه الآفات دون أى تردد .

ان الاعلانات وبرنامج العمل الصادرة عن المؤتمر الدولي في مابوتو (موزمبيق) في شهر آيار / مايو سنة ١٩٧٧ لتأييد شعب زيمبابوى وناميبيا ، ومؤتمر لاغوس المنعقد في نيجيريا في شهر آب / اغسطس عام ١٩٧٧ ضد الفصل العنصرى قد حددت معالم الاستراتيجية المناسبة في هذا الصدد . ولا يمكن أن نختم هذا الفصل الذى يعالج مشكلة الأمن والسلم الدوليين ، دون أن نشير الى تجزئة جزر القمر، وهو أمر يقلق أفريقيا . ان استمرار احتلال فرنسا لجزيرة مايوت التي هي جزء لا يتجزأ من مجموعة جزر القمر، ينطوى على انتهاك لمبادئ الميثاق ، ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية، تلك المبادئ القائلة بضرورة عدم المساس بحدود الدول القائمة منذ العصر الاستعمارى . وانه ليحدونا الأمل في أن فرنسا لن تتجاهل النداءات التي وجهتها اليها أفريقيا والمجتمع الدولي ، لاعادة مايوت الى جزر القمر .

ان الأوضاع الاقتصادية الدولية لا تبشر ، بالخير أكثر من الأوضاع السياسية . فان التضخم والكساد والمجاعة لا تزال قائمة في العالم ، خاصة في الدول النامية . ان احيا سياسات الحماية من قبل بعض الدول الصناعية قد زادت حدة هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة .

وبعد مرور ثلاث سنوات منذ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، فاننا نلاحظ ، أنه لبرنامج العمل ولا الاعلان الصادر بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ولا ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، قد بدئ في تنفيذها .

ان المعونة العامة المقدمة من الدول المتقدمة الى الدول النامية قد انخفضت من ٣٦.٠ في المائة الى ٣٣.٠ في المائة من اجمالي الناتج الوطني ، كما انخفضت المعونة الكلية المخصصة للتنمية العامة والخاصة الى ٤.٠ بليون دولار ، في حين أن النسبة المقررة في العقد الانمائي للأمم المتحدة محددة ب ٧.٠ بليون دولار من اجمالي الناتج الوطني ، كما بلغت مديونية الدول النامية ٢٠.٨ بليون دولار . ان مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي عقد في باريس ، والذي أثار آمالا كبيرة ، اختتم أعماله بعد ١٨ شهرا من المفاوضات المضنية ، وأحرز ما يشبه الفشل ، ولم يتحقق أى نجاح في اعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي .

ان هذا يعني أننا لم نواجه أيا من التحديات المطروحة أمامنا . وانا كان مؤتمر باريس قد أجرى لأول مرة حوارا بين دول الشمال والجنوب ، بالنسبة لمستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية ، فيجب علينا أن نعترف بأن الدول الصناعية لم تتخل أثناء هذه المفاوضات عن روحها الطبقية .

ان ما يشبه الفشل الذى لحق مؤتمر الحوار بين دول الشمال والجنوب يرجع الى تعقد المشاكل كما يرجع الى عدم الرغبة السياسية للدول الصناعية التى لديها - بالرغم من ذلك - موارد كافية - لمساعدة العالم على مواجهة التحديات .

وبالاشارة الى تقرير الأمين العام نذكر ما ورد فيه :

" ان النفقات العسكرية تبلغ حوالي ٣٠٠ مليار دولار في السنة ، واذ ما قارنا ذلك بنفقات المنظمات الدولية نلاحظ ان منظمة الصحة العالمية انفقت في عشر سنوات ٨٣ مليار دولار للقضاء على الجدري ، اى بما يقل عن ثمن قاذفة قنابل أسرع من الصوت . وبرنامج القضاء على الملاريا الذى تبلغ تكلفته ٤٥٠ مليون دولار لا يساوى نصف ما ينفق في المجال العسكرى " . (A/32/1, pp. 12 and 13).

وأضيف ان النفقات العسكرية التى بلغت ٢١٠ مليار دولار في سنة ١٩٧٥ تمثل اجمالى الدخل القومي للدول الفقيرة ، وعشرين مثلاً لحجم المعونة المقدمة للدول النامية . ان المبالغ المخصصة للبحوث العسكرية تزيد أربع مرات عن تلك المخصصة للأبحاث الطبية وباختصار فان هذا الاتجاه يضحى بالتنمية من اجل التسلح .

وهذا التطور الخطير يثير قلقنا في العالم ، لأنه يبعدنا عن امكانية اقامة نظام اقتصادى دولي جديد - الذى وافقنا عليه من اجل مواجهة التحديات الموجودة في النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الحالية ، القائمة على مبدأ السيطرة .

ولا نود ان تتم التغيرات الضرورية الحتمية في جو من المواجهة .

ان تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد أصبح ضرورة ملحة . ان التعاون الدولي الدينامي القائم على التضامن الفعال والتكامل ، هو الذى سوف يسمح لنا بمواجهة الأخطار التى تحدق بمجتمعنا . ويجب على الجمعية العامة ان تتابع اعمال مؤتمر دول الشمال والجنوب لأن الأمم المتحدة هي الاطار المناسب للتفاوض من اجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ولكي نوفر فرص النجاح لهذه الجهود يجب ان تتخلى الدول الصناعة عن أفكارها المسبقة ،

وان تشرع في الحوار مع الدول النامية على اساس القرارات الصادرة عن الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة .

وسوف نستفيد ايضا من تعميق المناقشات حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . ان نزع السلاح سوف يوفر موارد مالية ضخمة ومشرية ومادية . ان فان مهمة الدورة الحالية للجمعية العامة مهمة واضحة .

ان هذه الدورة يجب ان تحاول - قبل كل شيء آخر - ان تحقق نجاحا ملموسا في مجال العلاقات الاقتصادية ، ونزع السلاح ، وتصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي ، وتسوية النزاعات المسلحة التي يواجهها العالم . وبمعنى آخر ، يجب ان تجعل المجتمع الدولي يسير في طريق التجديد ، اى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذى من شأنه وحده ان يضمن لنا الأمن لكل فرد ، والأمن الجماعي لصالح جميع الشعوب .

السيد بىرى (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان أبدأ في القاء بيانى ، أود ان اعرب باسم وفدى وباسمي عن مشاعر العزاء لحكومة وشعب جمهورية اليمن العربية لوفاة الرئيس الحمدي وشقيقه .

سيدى الرئيس ، ببالح الفبطة ، انقل اليكم التهنئة الخالصة لوفدى لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، وان وفدى على ثقة من ان صفاتكم المعروفة ، صفات الحكمة والكياسة ، سوف تمكنكم من ترأس مداولاتنا بنجاح . ان وفدى ، ان يتوجه بالتهنئة اليكم ، يود أن يعرب لكم عن تعاونه الكامل بروح سياسة عدم الانحياز التي تلتزم بها حكوماتنا . ونحن نتمنى لكم كل نجاح في القيام بمهام منصبكم السامي .

اننى أود ايضا ان اشيد - في هذه المناسبة - بسلفكم صاحب السعادة هـ . شيرلبي اميراسنغ لجهوده الثمينة في خدمة الامم المتحدة خلال رئاسته للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

ان جهود الأمين العام كورت فالدهايم التي لا تكل ، من اجل تعزيز السلم والتقدم ، قد جعلته يكسب تقدير واحترام الدول الأعضاء . وأود ان انضم الى كثير من المتحدثين السابقين الذين أشادوا بالأمين العام ، تقديرا لعمله لصالح البشرية .

ان حجر الزاوية في السياسة الخارجية لحكومتى ، هو ايمانها بأنه لا يمكن للسلم - اقليميا
 او دوليا - ان يتحقق ، ما لم تمنح الشعوب الخاضعة للاستعمار والحكم الأجنبي حقها في تقرير
 المصير . وعلى اساس هذا الايمان ، فان حكومتى ظلت دائما تؤيد النضال المشروع للشعوب للحصول
 على استقلالها وتولي امور اقدارها . ان التصميم الذى جعلنا نؤيد قضية شعب جيبوتى طوال نضاله
 الطويل ليتحرر من حكم استعمارى ، هذا التصميم معروف للجميع . ومن هنا ، فاننا - بكثير من
 الارتياح والفرح - نرحب ترحيبا اخويا بجمهورية جيبوتى ، وهي تحتل مكانها المشروع في مجتمع الأمم .
 ونحن على ثقة من ان الروابط التاريخية والعرقية والثقافية عميقة الجذور التي تربط بين شعبينا سوف
 تضمن استمرار حسن النوايا والتعاون الودى بين دولتنا .

ان نضال شعب فييت نام من اجل التحرر من السيطرة الأجنبية ، ومن اجل الوحدة الوطنية
 كان صراعا ملحيا . ونحن نود ان نعرب عن ارتياحنا لقبول جمهورية فييت نام الاشتراكية في
 عضوية الامم المتحدة ، وهو امر تأخر حدوثه بلا ضرورة ، ونقدم لها تمنياتنا الطيبة بالنسبة لمستقبل
 شعبها .

ان الشرق الأوسط منطقة نجد فيها ان ازدياد الحقوق المتكافئة وحق تقرير المصير للشعوب
 قد أدى الى موقف خطير يمثل تهديدا دائما للسلم والامن الدوليين . ان اغتصاب الأراضي العربية
 على يد الصهاينة من خلال اساليب مختلفة على مدى السنين ، يمكن ان نراه اليوم في التعجيل بخطة
 الضم - على اساس الامم المتحدة - لمنطقة اخرى من الأراضي العربية ، وهي الضفة الغربية .

ان حكومتي تعتقد أنه مما له أهمية بالغة ، أن تدين الجمعية العامة ، بغير تحفظ وبغير صوت واحد معارض ، محاولة اسرائيل تغيير الطابع الديموغرافي والسياسي للأقاليم العربية ، من خلال انشاء مستوطنات يهودية في الضفة الغربية ، ومرتفعات الجولان ، وقطاع غزة ، وسيناء . ان قضية فلسطين هي قلب الصراع في الشرق الاوسط ، وتود حكومتي أن تؤكد من جديد تأييدها المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الوحيد لشعب فلسطين . وبينما نرحب بقوة الدفع ، التي شهدناها بالنسبة لاعادة عقد مؤتمر جنيف للسلم ، والقبول المتزايد للمبادئ التي يجب أن ينعقد عليها هذا المؤتمر ، فاننا لانعتقد أن هذا يجب أن يكون غاية في ذاته . هناك مبادئ جوهرية وسياسية يجب الاعتراف بها أولا ، من أجل أن يتحقق سلم دائم وعادل . اننا نؤمن ايمانا راسخا بأن المشاركة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف المستأنف ، أمر ضروري بالنسبة لاحتراز أي تقدم ذي معنى في اتجاه السلم .

ان الاهتمام الطويل للامم المتحدة بمشاكل الجنوب الافريقي يعكس تأكيد الميثاق على الحقوق المتكافئة ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، ورغم الكثير من القرارات الخاصة بالجنوب الافريقي ، فان هذه المنظمة لاتزال غير فعالة فيما يتعلق بتنفيذ مقرراتها وتولي مسؤولياتها بمقتضى الميثاق . ان الافتقار الى الارادة السياسية للمتابعة للنشطة لعملية تطبيق مبادئ الدولية ، تشجع الاقلية العنصرية ونظمها على المثابرة في تحديها ، وتسمح لحلفائها التقليديين بمواصلة تعاونهم بحصانة .

وبالنسبة لجنوب افريقيا ، فان التعاون الاقتصادي والعلاقات الودية ، بين هذه الدولة وبين شركائها التجاريين ، لم تساعد في النضال ضد الفصل العنصري ، ولم تحقق الاستقرار ، بل على العكس ، فقد عزز هذا النظام . ان مقتل الشخصيات السياسية البارزة وأطفال المدارس ، والفظائع التي ترتكب ضد الشعب ، مستمرة هناك بغير انقطاع .

اذا كان الموقف في جنوب افريقيا يعتبر خطرا يهدد السلم دائما وعلى مدى عشرين عاما ، كما أعلن مجلس الامن ، فانه بالفعل يمثل تهديدا واقعيا للسلم اليوم .

ان شركاء جنوب افريقيا في التجارة ، قد زودوها ، ليس فقط بالاسلحة المتطورة وامكانياتها ، وانما ايضا بالقوة النووية ، انهم يزعمون الان بأنهم مندهشون بسبب الوحش الذي خلقوه ، وجعلوا له القدرة على انتاج واختيار الاسلحة النووية .

إذا كانت لاعمال الامم المتحدة ضد جنوب افريقيا اى معنى ، فان المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الاصدقاء الاقوياء للنظام العنصرى ، يجب ان تكون لديهم الشجاعة المعنوية لتحمل مسؤولياتهم بمقتضى الميثاق ، وتنفيذ قرارات هذه المنظمة .

ان التحرير الزيمبابوى مصدر آخر من مصادر القلق العميق لحكومتى . ومن سوء الحظ أن الموقف هناك ظل يتدهور بشكل مستمر ، على مدى السنين ، حتى وصل الى نقطة بشكل فيها تهديد السلم والامن في المنطقة .

ان حقيقة الموقف هو انه مهما كان الامر بالنسبة لنظام سميث ومؤيديه ، فان حكم الاغلبية سوف يستقر في النهاية .

ان حكومتى تؤيد تمام التأييد كل الجهود الرامية للتوصل الى حل سلمي لهذه المشكلة ، بما يتفق مع مبادئ الميثاق . ان مثل هذه الجهود ، مع ذلك لا يجب أن يسمح لها بأن تطيل سيطرة الاقلية العنصرية في زيمبابوى . كذلك لا يجب أن تضر بتطلعات شعب زيمبابوى نحو الاستقلال الحقيقى . انطلاقا من سياستنا في الماضي ، فان حكومة بلادى سوف تواصل تأييدها الكامل لقوى التحرر لشعب زيمبابوى ، مادام تشدد نظام الاقلية وحقائق الموقف ، تجعل النضال المسلح أمرا لازما وضروريا .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فان الوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا في اقليم له وضع دولي ، وسيطرة العنصرية على شعب هذا الاقليم يعتبر عدوانا ضد ناميبيا .

لقد أبلغنا في الشهور الاخيرة بمبادرات اتخذتها دول معينة ، للتوصل الى تسوية لهذه المشكلة . وفي رأى حكومتى أن الامم المتحدة سوف تكون قد تخلت عن مسؤولياتها لو فشلت في أن تحصل ، ضمن أمور أخرى على : أولا ، استئناف مسؤولية الامم المتحدة عن ناميبيا ، عن طريق انشاء ادارة مؤقتة تابعة للامم المتحدة ، تدير الاقليم . ثانيا ، وضع نهاية لادارة جنوب افريقيا للاقليم ، قبل انشاء الادارة المؤقتة التابعة للامم المتحدة . ثالثا ، الانسحاب الكامل لجنوب افريقيا وقواتها من ناميبيا ، قبل أن تتم عملية تنفيذ حق تقرير المصير لشعب هذا الاقليم . رابعا ، وحدة وسلامة اراضي ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيس .

ان حكومة بلادى تأمل ألا تتكرر الانذارات العقيمة ، وفترات السماح المتعاقبة ، واستخدام حق النقض ضد القرارات المختلفة ، الامر الذى أحبط ارادة غالبية الدول الاعضاء . اننا نشق أن أصدقاء جنوب افريقيا في مجلس الامن ، سوف يؤيدون بكل قوة ذلك النوع الوحيد من الضغط ، الذى يفهمه نظام فورستر ، والذى يبرره الموقف ، وأقصد به : التدابير التي يجب اتخاذها بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وسوف اتحدث باختصار عن الموقف الاقتصادى الحالى . ان النمو البطيء للجهود الرامية الى انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، تشكل تهديدا جديدا لاستقرار العالم . ان حكومتي تعرب عن اسفها ، لان محادثات باريس بينما أحرزت بعض التقدم ، الا أنها لم تتوصل الى تحقيق اهداف عالمية .

ان عالمنا اليوم يتسم بالتفاعل والتكافل المتزايد ، حيث الامال والتطلعات المستمرة لشعوب الامم الفقيرة من أجل حياة أفضل ، وحيث القدرات التقنية الهائلة ، والقدرات الانتاجية للدول المتقدمة ، كلها أصبحت عناصر أساسية . وفي هذا الصدد ، وبينما الدول النامية نفسها يجب أن تقوم بأقصى جهد ممكن من أجل التعجيل بنموها ، فانه من الضرورى بالنسبة للأمم المتقدمة أن تقبل استغلال مواردها ومعرفتها الفنية ، لتطوير مواردها بغير استغلال .

هناك مسألة أخرى في حاجة الى مزيد من الدراسة والتدابير الفعالة ، وأقصد بها أساليب الحماية المتزايدة في الدول الصناعية . ان هذا التطور السيء وغير المواثي ، سوف يقضي على أى تقدم في اتجاه المساواة لظروف التجارة في العالم .

ان وفد بلادى يأمل أن المزيد من ممثلي الدول في الجمعية العامة ، سوف يستطيعون ، خلال الدورة الراهنة ، أن يحددوا بشكل واضح القضايا التي تمثل عقبات امام اقامة نظام اقتصادى عالمي عادل ومنصف .

في هذا الصدد ، فان معدلات تجارة أفضل ، من خلال أسعار السلع ، وتسهيل الوصول الى الاسواق ، وتحسين النوعية ، والتدفق المتزايد للمساعدات الميسرة ، وتخفيف حدة المديونية ، والتسهيلات النقدية ، والمشاركة في التكنولوجيا ، والفوائد التي تترتب عليها ، فضلا عن مجموعة أخرى من القضايا المتصلة بها ، تشكل المطلب الاساسي والشرط المسبق لتحقيق النظام المرغوب فيه .

هناك مواقف كثيرة في عالم اليوم ، نجد فيها أن السلم اما قد تحطم أو أصبح مختللاً ، نتيجة لحرمان الشعوب من حق تقرير المصير ، ولقد ذكرت بالفعل الموقف الخطير في الجنوب الافريقي ، حيث حقوق الشعب قد حرم منها تماما بواسطة العنصريين الاستعماريين . كذلك ذكرت أيضا قضية الشعب الفلسطيني ، الذي اغتصب المستوطنون الصهاينة وطنه .

هذان الموقفان أديا الى نشوء توتر خطير وصراع ، وسوف يستمر ذلك ما لم يعترف بحقوق الشعوب المعينة ، ويتم التعبير عن تطلعاتها عمليا . ان القرن العشرين قد شهد نفيا حاسما للممارسات التي عفا عليها الزمن ، والتبريرات القديمة لتملك الاراضي ، وتطور قانون أخلاقي وسياسي جديد ، وأقصد به : حق تقرير المصير للشعوب .

ان تطور القانون الدولي فيما يتعلق بحق تقرير المصير ، وخاصة من خلال قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، ومحكمة العدل الدولية ، وكذلك الصكوك القانونية المختلفة التي تم الاتفاق عليها من جانب الامم المتحدة . كل هذا يوضح النقاط الرئيسية ، وأولها أن تقرير المصير حق جوهرى في القانون الدولي المعاصر ، وثانيا ، أن الحق في تقرير المصير متاح لكل الشعوب التي تخضع للاستعمار فعلا .

ان وفد بلادى يرى من الضرورى أن يسترعى النظر الى هذه المبادئ الجوهرية لأن اهمالها واغفالها أصبح مصدر التوتر المنتشر حاليا في القرن الأفريقي . ان تهديد السلم في المنطقة هو نتيجة مباشرة للحرمان من الحق في تقرير المصير والاستقلال للشعب الذى يعيش في المنطقة . ان المعارك التي تحدث في اوجادين وفي مناطق أخرى في الامبراطورية الأثيوبية هي دليل على تصميم الشعب على تحرير نفسه من الحكم الاستعماري ممارسة منه لحقه غير القابل للتصرف وحق تقرير المصير . ان قضية الصومال الغربي ليست قريبة العهد ، كما تحاول حكومة اثيوبيا تصويرها . ان جذور هذه المشكلة تعود الى أواخر القرن التاسع عشر في وقت تقسيم أفريقيا ، ان المجتمع الدولي قد أدرك مؤخرا هذه المشكلة من خلال التقارير الصحفية حول القتال الواسع النطاق الذى يجرى هناك . وانها في واقع الأمر لمأساة ان أن النداءات التي لا حصر لها من أجل العدالة في الماضي ، ذكرت من غير اهتمام ، كذلك فان الاهتمام الدولي بمحنة شعب الصومال الغربي لم تظهر الا بعد كثير من المعاناة والتدمير . ومن سوء الحظ لا يزال هناك بعض من سوء الفهم بالنسبة لجذور المشكلة ، وأهـداف النضال التحررى ، وموقف حكومة الصومال بالنسبة لهذه المسألة . وانني أود أن أقدم اليكم معلومات حول هذا الموضوع ، على أمل أن الجمعية العامة سوف تتفهم الموقف تماما .

من المهم أن نلاحظ أنه الى أن وصلت القوى الأوروبية الى القرن الأفريقي في الثمانيات من القرن التاسع عشر فان شعب الصومال كان يتمتع بوجود مستقل ويسيطر على شؤونه . ان الامبراطورية العثمانية كانت تمارس سيطرة اسمية على المناطق الساحلية وفي بعض المراكز الداخلية مثل هرر ، بينما بقية الصومال الداخلي ، كان يتمتع باستقلال كامل . ان نهاية السيطرة العثمانية في سنة ١٨٨٤ شهدت وصول البريطانيين والفرنسيين والاطاليين . وفي الفترة من عام ١٨٨٤ وحتى عام ١٩٨٧ فان الدول الثلاث كانت مشغولة بابرام معاهدات حماية مع ممثلي الصومال .

وفي ذلك الوقت وأثناء التفاوض بين الأوروبيين والشعب الصومالي ، بشأن هذه الاتفاقيات فان الامبراطور منليك استفاد من الموقف وبدأ خطته التوسعية الطموحة لتوسيع حدود امبراطوريته . وفي هذه المحاولة فان الطموح الاقليمي لأثيوبيا سهل منه الخلاف بين الدول الاستعمارية الأوروبية الثلاثة .

وفي الميدان السياسي والعسكري الذى تلى ذلك فان حدود الامبراطورية الأثيوبية تم توسيع

نطاقها أكثر مما كان متوقعا . ان هرر التي كانت دولة صومالية مستقلة منذ الأزل سقطت أمام قسوات منليك في عام ١٨٨٧ ، ومن هنا فان احتلالها مكن منليك من أن يرسل جحافلها الى أراضي الصومال . وفي عام ١٨٩١ فان منليك أعلن في خطاب دولي الى القوى الأوروبية :

” انني اليوم ان أتطلع الى الحدود الفعلية لامبراطوريتي ، فاني سوف أحاول اذا ما أعطاني الله الحياة والقوة ، أن أعيد من جديد انشاء الحدود القديمة لأثيوبيا حتى الخرطوم وحتى بحيرة نيانزا .

” ان اثيوبيا ظلت لأربعة عشر قرنا جزيرة مسيحية وسط بحر من الوثنيين . ولو أن القوة البعيدة قد بدأت تأتي لتقسيم أفريقيا فيما بينها فاني لا أنوى أن أقف موقف المشاهد اللامبالي .

” ولما كان الله العلي القدير قد حمى أثيوبيا حتى الآن ، فان لدى الثقة في أنه سوف يواصل حمايتها ويزيد حدودها في المستقبل . . . ”

وفي ضوء ذلك ، ومن الجزء الذي عم في هذه القاعة في العاشر من تشرين الأول / اكتوبر ، فانني أكد على كلمة ” اللامبالاه ” .

ان منليك أدرك وحقق بنجاح تطلمعاته في التوسع الاقليمي خلال سلسلة من الاتفاقات مع القوى الاستعمارية الأخرى . ان هذه الاتفاقات أبرمت بغير معرفة بل وضد مصلحة الشعب المعني . ان المعاهدة الأنكلو أثيوبية لعام ١٨٩٧ كانت مثلا نمطيا على خيانة شعب الصومال والتضحية بمصالحه وحقوقه كجزء من المساومة السياسية مع الامبراطور منليك . ان هذه المعاهدة حولت أراضي من الصومال الى الامبراطورية الأثيوبية . ان التفاوض بشأنها تم دون مشاوره الشعب المعني ولم يعرف بوجود هذه الاتفاقية الا في ١٩٣٤ عندما حاولت لجنة الحدود الأثيوبية - الانكليزية تخطيط الحدود . ان الشعب الصومالي أعرب عن سخطه وفضبه في اضطرابات واسعة النطاق ، والواقع أنه حتى عام ١٩٣٥ فان الوجود الأثيوبي على أراضي الصومال كان قاصرا على مناطق قليلة على هامش اوجادين وعلى اشتباكات عسكرية متقطعة في هذه المناطق .

ان وفد بلادى يود أن يوضح أن بريطانيا لا سلطة لها على الاطلاق في أن تعطي للفير

أى جزء من أراضي الصومال ، ان المعاهدات التي أبرمتها مع شعب الصومال من عام ١٨٨٤ حتى عام ١٨٨٧ كانت هي الأساس الوحيد لأى سلطة بريطانية فيما يتعلق بهذه الأجزاء من الصومال ان معاهدات الحماية كانت اتفاقات دولية ولو سعى أحد لفصل معاهدة عام ١٨٩٧ عن معاهدات الحماية السابقة من عام ١٨٨٤ الى عام ١٨٨٩ ، فان معاهدة عام ١٨٩٧ تسقط لأنه لن يصبح لها حجية .
وفيما يتعلق بالاتفاق الذى قيل أنه أبرم بين اثيوبيا وايطاليا في عام ١٨٩٦ والذى يحدد الحدود بين الصومال الايطالي السابق واثيوبيا ، فيجب أن نلاحظ أنه ليست هناك نسخة رسمية لهذا الاتفاق ، ولكن الأهم من ذلك هو حقيقة أنه في حالة الاتفاق الأنكلو أثيوبي ، فان السكان الصوماليين لم يستشاروا في أية مرحلة من مراحل هذه المفاوضات وعلى أية حال فان موضوع الصومال الغربي اليوم ، ليس موضوع حدود بين الصومال واثيوبيا ، انه موضوع استعماري . ان هذا الموقف الاستعماري يجرى انهاءه على يد الشعب المعني ، وعلى يد منظمة تحرير الصومال الغربي باعتبارها طليعة هذا الشعب .

ان اثيوبيا تحاول تضليل الرأي العام العالمي بأن تكرر مزاعمها بأنه حتى سنة ١٩٧٥ لم يكن هناك حركة تحرير الصومال الغربي . ان هذه المناورة لا تدهشنا لأنه خلال احتلال اثيوبيا للاقليم ، كانت تلجأ الى كل أسلوب لكي تخفي الحقائق . وحتى وقت قريب كانت تحقق نجاحا نسبيا في هذا الصدد بسبب عدم اهتمام المجتمع الدولي . ان موقفها الذى يشبه موقف النعام من انكار وجود منظمة تحرير الصومال الغربي يشبه موقف كل الاستعماريين .

ان النضال التحررى الذى يجرى شنه في الصومال الغربي ليس ظاهرة جديدة على الاطلاق . لقد بدأ مع بداية هذا القرن عندما وجدنا سيد محمد عبدالله حسن ، وهو وطني صومالي عظيم يجمع القوات الصومالية في حرب تحريرية ضد الاستعمار الاثيوبي والبريطاني والايطالي . لقد استمر نضاله لمدة ٢١ سنة من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢٠ ، لقد ولد هذا الزعيم في اوجادين ومات هناك . ان النضال التحررى الذى بدأه استمر بدرجات متفاوتة من الشدة حتى يومنا هذا .

ان جبهة تحرير الصومال الغربي التي أنشئت في عام ١٩٤٣ أخذت على عاتقها باسم الشعب كله مهمة مقدسة خاصة بمواصلة النضال حتى تحقيق الحرية الشاملة . واذ كانت اثيوبيا تتظاهر بأنها تجهل وجود هذه الجبهة فان ذلك يرجع الى أنها تخشى الاعتراف بالواقع وقبوله .

وبعد الصراع الاثيوبي الايطالي في سنة ١٩٣٥ ، فلقد احتلت ايطاليا الصومال الغربي ، وبقيت هناك حتى سنة ١٩٤١ عندما طردتها القوات البريطانية . وعندما أعيد الامبراطور هيلاسلاسي الى السلطة في عام ١٩٤٢ ، فلقد احتفظت بريطانيا بإدارة الازجادين معترفة بأن هذه المنطقة لها كيان مستقل منفصل عن اثيوبيا .

وكان هناك أمل في أن الخطأ الذى وقع بالنسبة للشعب سوف يصحح ، وان هذا الشعب سوف يعطى حقه في تقرير المصير . والواقع ان اقتراحا على هذا الاساس قدم في ذلك الحين . ومن المؤسف ، وبسبب سياسة القوة وعدم الحساسية السائدة في ذلك الحين تجاه تطلعات البشر ، فان رغبات شعب الصومال الغربي تم تجاهلها ، وتحت خيانة هذا الشعب . وفي عام ١٩٤٨ تم تحويل هذا الشعب مرة أخرى وبالقوة الى الحكم الاثيوبي ، هذا التحويل لم يتم بغير احتجاج ، فلقد قامت مظاهرات عنيفة في المنطقة كلها ، وكانت هناك معارضة نشطة وفعالة لفرض الحكم الاثيوبي . ان اجراءات القمع التي قامت بها السلطات الاثيوبية تضمنت الشنق في الاماكن العامة في جينج جينغا لخمسة عشر شخصا من كبار السن في المجتمع كعمل من أعمال الارهاب .

ان العمل الاخير فيما يتعلق بهذا الاقليم جاء في عام ١٩٥٤ عندما وجدنا جزءا آخر من ارضادين كان يعرف باسم المناطق المحفوظة ، تم تسليمه من جانب بريطانيا الى الاثيوبيين . ولقد ذهب احتجاجنا على ذلك أيضا هباء ، وتمثل هذا الاحتجاج في المظاهرات العامة ، والالتماسات التي أرسلت الى الامم المتحدة والى الحكومة البريطانية .

وفي السنوات التي تلت ذلك استطاعت اثيوبيا أن تحافظ على وجود عسكري في المنطقة . ومن خلال امدادات كبيرة من الاسلحة الحديثة استطاعت أن تمارس سياستها الاستعمارية ، ومن خلال التعذيب والقاء القبض التعسفي والتخويف ومصادرة الممتلكات والاساليب غير الانسانية الاخرى ، حاولت ان تجبر الشعب على الخضوع ، وكلما كان الشعب يحتج كانت منازلهم وقراه تخضع للقصف الجوى وكانت آبار المياه تسمم وتقتل مواشيه .

وخلال السنوات الثلاث الماضية ، ومنذ وصول النظام الحالي الى السلطة فان منظمات انسانية عديدة تجمع لديها قدر كبير من الشواهد على انتهاكات حقوق الانسان في اثيوبيا ذاتها . ان تفاصيل هذه الانتهاكات قد سببت رعبا واذعرا واسع النطاق في المجتمع الدولي ، ومع ذلك فانه

فيما يتعلق بنطاق هذه الانتهاكات وعنقها فانها لا يمكن أن تقارن بالفظائع التي ارتكبتها النظام الاثيوبي ضد الشعب الصومالي في الاراضي المحتلة . ففي كل مكان وطأته اقدام الاثيوبيين فـي الصومال الغربي تركوا آثارا من البغضاء ، وعززوا من تصميم الشعب على أن يحقق حريته مهما كان الثمن .

ان اثيوبيا تواصل استخدام واغتنام كل فرصة لكي تستغل لاغراضها ، مبادئ وحدة وسلامة الاراضي وحرمة الحدود ، انها تود أن يتجاهل المجتمع الدولي أن تطورها السياسي لم يكن تطور دولة أم ، انما كان تطور امبراطورية تمتلك الاراضي من خلال أساليب مختلفة وشريرة . ومن أجل الحفاظ على هذه الامبراطورية فان اثيوبيا تحاول أن تطلب الحماية في ظل مبادئ تتناقض مع عملية تصفية الاستعمار . وبمعنى آخر فانها تحاول أن تفعل ما كان يفعله الاستعماريون . ان ميثاقنا وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة تحت على احترام مبدأ الحقوق المتكافئة ، وحق تقرير المصير للشعوب والميثاق يبرز واحدا من بين اهدافه وهو : " . . . الاحترام العالي لحقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع والالتزام بها " . (Art.1, Para.3)

ان موقف اثيوبيا سوف يبقى دائما متناقضا بشكل مباشر مع أحكام الميثاق ، اذا ما رفضت السماح للشعوب الخاضعة لحكمها الاستعماري بأن تمارس حقها في تقرير المصير . ان الامم المتحدة يجب ألا تسمح لنفسها بأن تضلل ببساطة ، لان اثيوبيا امبراطورية استعمارية سوداء وليست اوروبية وليست بيضاء .

وتصوروا ما الذي كان يمكن أن يحدث لو أن القوى الاستعمارية الاوروبية قد استخدمت نفس الحجج التي تستخدمها اثيوبيا اليوم ، ونجحت فيها . فانا ما حدث ذلك لما استطاعت سوى دول قليلة للغاية أن تحقق استقلالها .

وعن طريق التدابير السياسية ، فان اثيوبيا لا تزال تسعى لتحقيق الشرعية لاراضي استولت عليها بطريقة غير مشروعة ، باعتبار ان حدود اثيوبيا لها نفس الشرعية شأنها في ذلك شأن حدود الآخرين .

وتحاول اثيوبيا ان تقنع المجتمع الدولي بأنها وقد تخلصت من الامبراطور ، فان الامبراطورية قد تم تحويلها ببساطة الى دولة واحدة لها كل الحقوق والمزايا التي تتمتع بها أي دولة . ونأمل

بهذه الاساليب ان تضم الاقاليم المستعمرة وبالتالي تحبط أى مطلب لتقرير المصير واية تدابير من جانب المجتمع الدولي في هذا الصدد .

ان وفد بلادى يود أن يوضح انه لم يخذع بهذه المناورات وانه سوف يؤيد بقوة الشعب في الصومال الغربي .

وأمل ان تكون كلمتي هذه قد قدمت للجمعية العامة المعلومات الضرورية التي تمكنها من فهم واضح للموقف الحالي في القرن الافريقي والتطورات التاريخية التي أدت الى نشوء هذا الموقف . ان موقف جمهورية الصومال الديمقراطية يقوم على أساس السعي الى حل عادل وسلمي للمشكلة . وفي الماضي قمنا بمبادرات عديدة على الصعيد الثنائي ، ومن خلال منظمة الوحدة الافريقية ، تحقيقا لهذه الغاية . ومن سوء الحظ فان اثيوبيا مازال تتطكها تماما الرغبة في التمسك بامبراطوريتها وبالتالي فانها رفضت اى اقتراح بناء للتسوية السلمية .

وفي أعقاب الانتصارات الكبرى التي حققها الصومال الغربي وجبهة تحرير ، فان اثيوبيا بدأت خطة لجعل الصومال تبدو وكأنها السبب في فشل السياسات الاستعمارية لاثيوبيا ، وتحقيقا لهذه الغاية فعلت كل شيء للتعجيل بحدوث صراع عسكري مباشر ، وبسلسلة من أعمال العدوان التي تم شنها ضد بلادى من جانب اثيوبيا ، وأدى ذلك الى خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات . ورغم الاستفزات المستمرة فان حكومة بلادى مازال تمارس الحد الاقصى لضبط النفس . وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في ليرفيل تموز/يوليه من هذه السنة ، وفي محافل اخرى أوضحنا ان الصومال ليست ضالعة عسكرية في الصراع الحالي . ولو أن عدوانا كان قد ارتكب فان اثيوبيا هي التي اعتدت على شعب الصومال الغربي وتواصل انتهاك حقوقه .

ان هذه التدابير المعادية من جانب اثيوبيا وقطع العلاقات الدبلوماسية ، ورفضها الاعتراف بوجود جبهة تحرير الصومال الغربي . كل هذا يقدم الدليل الواضح على عدم رغبة اثيوبيا في الدخول في مفاوضات ذات مغزى للاعتراف بالحقائق السياسية الموجودة حاليا داخل امبراطوريتها . ونحن نؤمن بأن السلم الدائم في المنطقة لا يمكن تحقيقه الا من خلال حل سياسي يعترف بحق شعب الصومال الغربي في تقرير المصير وهذا لا يمكن ان يتحقق الا اذا أبدى طرفا الصراع - وأقصد بطرفي الصراع السلطات الاثيوبية وزعماء جبهة تحرير الصومال الغربي الذي - استعدادا لهما للدخول

في مفاوضات مباشرة . والصومال من جانبها على استعداد لعرض مساعيها الحميدة لتسهيل اجراء مثل هذه المفاوضات .

وهناك نقطة اخيرة أود اثارتها . ان الصراع الذي يجرى حاليا في الصومال الغربي هو حرب تحرير وأى تدخل من جانب القوى الكبرى سوف يؤدي الى زيادة الموقف سوءا ويوسع من نطاق الصراع.

السيد كيوتشا (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي ، بسعادة

بالغة أود باسم فخامة الرئيس أحمد واهيدجو ، رئيس الكاميرون ، وباسم وفد بلادي ، وبالأصالة عن نفسي ، أن أنضم الى المتحدثين السابقين من فوق هذه المنصة لكي أهنئكم بحرارة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . ان شغلكم لهذا المنصب الرفيع ليس فقط دليلا على الصفات البارزة كفرد و دبلوماسي ، وعلى معلوماتكم وخبرتكم الواسعة بشؤون منظمنا . وانما يرجع الى تقدير واحترام المجتمع الدولي لبلدكم ، يوغوسلافيا ، التي تربطها ببلدي صداقة وتعاون مثمر ومدعم بتطلعنا المشترك الى العمل سويا مع أفراد أسرة بلدان عدم الانحياز في الحفاظ على الأمن ، والحرية ، واستقلال الشعوب . ونحن على يقين من أنه تحت ادارتكم وبحكمتكم ، سوف تكمل أعمالنا بالنجاح ، ونود أن نؤكد لكم تعاون وفدنا المطلق معكم .

ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لكي نهنيء ونعرب عن عميق شكرنا لسلفكم ، السفير اميراسنخ للتفاني ، والذكاء والكياسة التي أبداهما في الاضطلاع بدوره الثلاثي كرئيس لمجموعة دول عدم الانحياز بهيئة الأمم المتحدة ، ورئيس لمؤتمر قانون البحار بالأمم المتحدة ، ورئيس للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . وأخيرا ، يسعدنا بصورة خاصة أن نكرر هنا تأييد وتقدير حكومة الكاميرون للأمين العام ، السيد كورت فالدهايم ، للجهود التي يبذلها لنمو أغراض وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، ونتمنى له مطلق النجاح في الاضطلاع بمهمته في الفترة الثانية .

انه ليسعدنا أن قبول عضوين جديدين في هيئة الأمم المتحدة ، قد أثرى هذه المنظمة في الدورة الحالية ، ولقد كان من دواعي السعادة لنا أن نتبنى قبول عضويتها وهما جمهورية جيبوتي ، الجمهورية الشقيقة ذات الأصول في الثقافات العربية والأفريقية ، والتي يعتبر استقلالها مرحلة هامة في عملية تصفية الاستعمار في أفريقيا ؛ وجمهورية فييت نام الاشتراكية التي أيّد الكاميرون كفاحها وقبولها في عضوية منظمنا أثناء رئاستنا لمجلس الأمن ، فان وجودها بيننا اليوم يشكل تكريسا تاريخيا هاما لعدم امكان قهر الشعوب التي تناضل من أجل حريتها وكرامتها . واننا نرحب بها قلبيا ونؤكد لها رغبتنا في تنمية التعاون معها في كافة المجالات . وبقبول هذين العضوين الجديدين ، فان الأمم المتحدة تقترب أكثر من المبدأ الذي تنشده ، وهو العالمية .

ان المناقشة العامة التي يشرفنا أن نشترك فيها خلال كل دورة من دورات الجمعية العامة ،

يجب أن تكون بالنسبة لكافة الدول المجتمعة هنا فرصة سانحة لتقييم النجاح الذي حققناه في تطبيق المبادئ المنصوص عليها في الميثاق ، وفي التقدم الذي أحرز في تحقيق الأهداف الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وفي تعزيز التعاون الدولي عن طريق حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي ، والانساني .

ومع الأخذ في الاعتبار ، الكفاح المستمر للشعوب من أجل رفاهيتها وحماية حرمتها الانسانية وكرامتها ، فاننا نعتقد أن الحوار الذي نجريه في الجمعية يجب أن يسمح للمنظمة بأن تصبح بالفعل المركز الفعال الذي تنسجم فيه الجهود المشتركة للانسانية في سعيها الطويل نحو ازدهارها وسعادتها ، وبهذا المفهوم نتناول بالبحث تقييم أعمال العام الماضي .

ان الحياة الدولية تبدو لنا في الواقع متميزة بجميع أنواع التوترات والنزاعات . ومن بين ذلك الصراعات المختلفة على السيطرة من جانب الدول الكبرى التي تحاول تعزيز أمنها على مستويات أعلى بصورة متزايدة في طريق سباق التسلح ، رغم اعلاناتها التي تصرح بها تأييدا للسلام . ويرجع هذا التوتر أيضا الى بقاء الآفات التي يمثلها الاستعمار والعنصرية ، وأبشع مظاهرها سياسة الفصل العنصري . وهناك مصدر آخر للتوتر ، هو مقاومة التغيير من جانب أولئك الذين يجندون النظام الاقتصادي الحالي ، الذي يسمح لـ ٣٠ في المائة من سكان العالم بامتلاك ٧٠ في المائة من ثروات كوكبنا .

ولهذه الأسباب كلها ، فان الفترة التي نستعرضها كانت مخيبة للآمال . واننا نتفق مع الأمين العام في ملاحظته الواردة في تقريره عن نشاط الأمم المتحدة ، بأن العام الماضي لا يدعو الى التفاؤل لأنه ما من اقتراح من الاقتراحات التي قدمتها منظماتنا لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة للمشاكل الصعبة التي تقابل عالمنا ، قد بدأ حلها ، بل على العكس من ذلك ، فقد ظهرت مشاكل جديدة - بالاضافة الى تلك التي كانت قائمة - وهي في مقدمة الصورة الآن ، مما جعل الحالة الدولية أكثر تعقيدا وأكثر قابلية للانفجار .

وزيادة على ذلك ، فان الفوضى الاقتصادية لم تكن بمثل ما هي عليه الآن ، ذلك أن النظام الاقتصادي القديم الذي نعيش فيه ، والذي لا يزال البعض يحاول ياأسا البقاء عليه ، آخذا في

الانهيار في كل مكان . هذا النظام غير العادل الذي يسمح لعدد محدود من الدول بالتحكم في ٨٠ في المائة من اجمالي التجارة العالمية، وحوالي ٩٥ في المائة من الاستثمارات الخاصة ، وفي جزء كبير من الصناعة العالمية ، وفي التكنولوجيا بأكملها تقريبا ، قد جعل ثلثي البشرية يعيشون في حالة من الفقر والفساد السياسي . ان هذا النظام المتسبب في التضخم ، وفي الاضطرابات النقدية ، وفي الكساد ، وفي البطالة ، قد أضعف باستمرار حالة البلدان النامية ، بتدهور شروط التجارة وانخفاض قدرتها الشرائية ، مطيحا هكذا بنتائج الجهود الكبيرة والتضحيات التي بذلت من جانب هذه البلدان على الصعيد الوطني .

لقد انتظرنا طويلا ، لتصل هذه الاضطرابات الى اقصى حد لها يعرض للخطر الاقتصادات التي كانت متينة حتى الآن كي يأخذ اخيرا المجتمع الدولي علما بتكامله ويوحدته المصيرية .
 بهذه الروح فان جمعيتنا كانت قد اعتمدت قرارات تتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،
 وتتعلق بميثاق الدول الاقتصادية وواجباتها ، وقرارات اخرى خاصة بالتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي .
 وعلى هذا نفهم ان الآمال التي ولدها مؤتمر باريس ، الذي كان من المفروض ان يؤدي الى
 تغيير النظام الجديد ، وان يضع اللبنة الأولى في صرح النظام الاقتصادي الجديد ، منيت بالفشل
 لأن المقترحات المحددة المقدمة من البلدان النامية ، والتي كان يمكن ان تؤدي الى تطور هام على
 هذا الطريق ، قد اصطدمت باعتبارها داخلية ذات نطاق محدود ابدتها الدول الصناعية التي فضلت
 التمسك بمزاياها ، ومصالحها الأنانية ، وأساليبها في العيش بدلا من ان تقبل ادخال أى تغيير من
 شأنه دعم التنمية الاقتصادية العالمية على اساس التضامن .

بالفعل ، فان البلدان النامية كانت تتوقع ان تحدث تغييرات حقيقية في باريس ، وأن توجد
 حلول عاجلة للمشاكل الملحة التي تواجهها في مجال المواد الخام والتبادل التجارى ، والتنمية
 والتعاون المالي والنقدي . ولكن النتائج المحدودة لمؤتمر باريس لا ترضي دول العالم النامية في
 مجموعها .

ولكن بدلا من السير في منعطفات هذا الجدل الخاص بتقييم النتائج ، بيدولنا أن جهودنا
 يجب ان توجه في المستقبل نحو ثلاث وجهات . أولا ، يجب ان نعمل على ان تمثل البلدان المتقدمة
 النمو لجميع الالتزامات التي قبلتها طواعية حتى الآن في المحافل الدولية . ثانيا ، ويجب أن
 تستأنف وان تستكمل داخل اطار منظومة الامم المتحدة ، المفاوضات في المجالات التي يمكن التوصل
 فيها الى اتفاق . ثالثا ، يجب ان نستأنف المفاوضات بشأن المسائل التي تعثرت فيها المفاوضات
 وان نجد حولا مرضية للمشاكل المطروحة حتى يصبح من الممكن ، كما اعلن الرئيس ايهيدجو ، " أن
 تأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للعالم الثالث من اجل المساواة ، والتقدم المتضافر " .
 لسنا في حاجة لأن نكون انبياء كي نقول بأن التأخر في تحسين الأوضاع الخاصة بالبلدان
 النامية ، سوف يؤدي الى مزيد من التوتر الخطير في العالم .

ان المبالغ التي تنفق على التسلح تقترب من ٣٥٠ بليون دولار ، بينما المعونة المقدمـة
لأغراض التنمية لا تزيد عن ١٥ بليون دولار . دعونا نعيد الى الأذهان ان الانسانية قد خصصت
ايضا لسباق التسلح منذ الحرب العالمية الثانية اكثر من ٦٠٠٠ بليون دولار اى حوالي ما يسوى
الناتج الوطني الاجمالي للعالم بأسره في عام ١٩٧٧ .

وهذه المقارنة ليست على غير أساس ، بل على العكس من ذلك ، ان الكساد وانخفاض المعونة
الفنية لأغراض التنمية هما النتيجة المباشرة لسباق التسلح ، فبالفعل اذا كان انتاج الأسلحة يساهم
في دعم النشاط الاقتصادي في بعض الدول ، الا انه يعدّ وسيلة لافقار البلدان النامية ، نظرا لأنها
اصبحت وسيلة للمواجهات العقائدية ، والسعي الى السيطرة ، وهكذا ، لم تعد جهود تلك الدول ،
ومواردها مخصصة لأغراض التنمية .

ويحدونا الأمل ، في ان الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ،
سوف تتوصل الى نتائج من شأنها دعم النجاح الحقيقي نحو الحد من الأسلحة النووية ، وانه عند ما
تستعاد الثقة من جديد ، فان المبالغ التي خصصت حتى الآن لميزان الرعب ، سوف تستخدم للوفاء
بالاحتياجات الملحة في مجال التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ولزيادة رفاهية الانسانية .

ان الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار قد انتهت اعمالها في نيويورك
بوضع نص مركب غير رسمي للتفاوض ، وسوف يقدم هذا النص في الدورة المقبلة للمؤتمر التي سوف تنعقد
في جنيف ابتداءً من ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٨ .

وبالنسبة لبعض النقاط ، فان النص المقدم يستوحي تيارات جديدة ميّزت العلاقات الدولية
خلال السنوات الأخيرة ، ويبدو انه يأخذ في الاعتبار ، التطلعات المشروعة لجميع اعضاء المجتمع
الدولي . ولكن اتفاق الرأي ما يزال بعيدا حول بعض مواد الاتفاقية ، خاصة تلك التي تحتاج الى
خيال مبتكر وجريء لتحديد وسائل استغلال قاع البحار من اعالي البحار لمصلحة جميع البلدان ، وخاصة
لفائدة الدول غير الساحلية ، والدول المتضررة جغرافيا .

ان الكاميرون شأنها شأن الأعضاء الآخرين في مجموعة ال ٧٧ تأمل في التوصل الى حلول .
ولا يمكن ان يختلف الأمر عن ذلك ، لأن المؤتمر - حتى الآن - قد ظهرت فيه الارادة القوية لجميع
الدول المشتركة بغية التوصل الى حلول واقعية ، تكون مقبولة للمجتمع الدولي بأسره .

على الصعيد السياسي علينا ان نلاحظ ان الحالة لم تتحسن . وهكذا فانه في الشرق الأوسط ماتزال اسرائيل ، تحتل بعناد والقوة منذ عام ١٩٦٧ الأراضي العربية ، وترفض الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ونحن على يقين ان السلم العادل والدائم لا يمكن ان يستتب في المنطقة الا في اطار تسوية عالمية على اساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . لذلك رحبنا بأمل كبير بالبيانات الاخيرة التي صدرت عن الأطراف المعنية بالنزاع مباشرة ، وغير مباشرة ، والتي تبشر بقرب اجتماع مؤتمر السلم في جنيف ، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الواقع فان المشكلة الفلسطينية - هي مركز النزاع ، وليس من العدل ولا من المعقول ، وبالتاكيد ليس من الواقعي بمكان ان نتوقع تسوية دائمة دون المشاركة الفعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني . لذلك ، فاننا نناشد جميع الدول التي تستطيع ان تدفع حكومة تل أبيب الى العدل عن موقفها المتعننت ، والى الالتزام بمبادئ ومثل ميثاقنا .

ان انتماءنا الى حركة عدم الانحياز يدفعنا الى الاهتمام بالأوضاع القائمة في قبرص ، وهي الدولة المؤسسة لحركة عدم الانحياز ، والتي بسبب التوتر الداخلي ، الذي زاد من حدته التدخل الخارجي ، تجد نفسها مهددة كدولة وحدوية سيادة مصيرها . ونخشى ان ما حدث مؤخرا بالنسبة لوفاة زعيمها ، ان يذكي نيران الحملة الرامية الى التجزئة .

ان الجهود التي بذلت لاجراء مباحثات بناءة بين الطائفتين القبرصيتين بروح من التفهم المتبادل ، يجب أن تستمر حتى تساعد الطائفتين على الوصول الى تسوية مقبولة للجميع ، تحسبي وحدة أراضي قبرص واستقلالها وعدم انحيازها وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

ان المشاكل التي ذكرتها مثيرة للقلق ، ولكن قلقنا يتزايد عندما نوجه أنظارنا نحو أفريقيا ، حيث الاوضاع خطيرة ومثيرة للقلق ، بسبب التطورات العديدة ، وروح الفرقة التي تبث في قارتنا .

ان الكاميرون على يقين من أن المواجهة بين الدول الافريقية سوف تضعفها ، وسوف تشجع الدول الاجنبية على التدخل ، وتحول طاقتنا عن حل المشاكل الحقيقية التي تواجهها قارتنا : ومنها التنمية السريعة والتحرر الكامل لشعوبها ، والقضاء على السيطرة العنصرية .

اننا نستمر في تأكيد الشخصية المميزة لافريقيا في العالم ، ونود أن نستمر في لعب دورنا في تحديد العلاقات الدولية الجديدة القائمة على السلام ، والعدالة والتقدم وبالتالي ، فان على قارتنا أن ترفض التدخل من الخارج ، لان التدخل يجب اذنته . انه يجب علينا أن ندعم وحدتنا في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، التي أنشئت لتحقيق هذا الغرض النبيل . وهذا يعني أنه يجب على افريقيا اليوم أكثر من أى وقت مضى ، ان تحرس على أن تكون سيدة مصيرها ، وأن تتجنب تحويلها الى ساحة للتنافس بين الدول الكبرى ، كما أنه يجب على الاصدقاء الحقيقيين لافريقيا أن يساعدوها بدلا من أن يشجعوها على التخريب والتقاتل فيما بينها . ان السلام مبدأ عالمي ، وافريقيا في حاجة الى السلام ، كي تحقق نموها وتحررها الكامل .

وكما قلنا ، فان عملية تصفية الاستعمار الحتمية ، قد بلغت مرحلة جديدة ، باستقلال جيبوتي يوم ٢٧ حزيران / يونيه من هذا العام . ويقدر ما نرحب بذلك ، فاننا نأمل أن يتم تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة الخاص باحترام وحدة أراضي جمهورية جزر القمر ، التي تعتبر جزيرة مايوت جزءا لا يتجزأ منها . ان افريقيا لا يمكن أن تشعر بحريتها الكاملة ، الا اذا تخلصت تماما من آثار الاستعمار ومن آفني الفصل العنصري والعنصرية . ان افريقيا تقدر أهمية المرحلة الحالية في الكفاح التحرري في الجنوب الافريقي . ان الحرية لا تتجزأ وبالتالي ، فان المجتمع الدولي ، لا يمكن أن يشعر بالا من طالما بقي في الجنوب الافريقي نظام حكم مستبد قائم على فلسفة سياسية ومنهج ينكر في الحكم ان أبسط حقوق الانسان . وانه بالتالي لواجب مقدس علينا ، ان نستخدم كافة الوسائل كي نحمل

الاقلية العنصرية البيضاء على الانصياع الى صوت العقل ، بدلا من أن تحاول ابادة شعب بأكمله بعد أن انتزعت منه ٨٠ في المائة من أرضه واستعبدته .

وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي ، فان حلفاء نظام بريتوريا وسالزبورى ، قد طالبونا بالصبر ، بينما لوحوا لنا بحد من طريق التفاوض ، ونقل السلطة الى الاغلبية . وقد أبدينا تشككنا ازاء الألاعيب التي تستوحي متطلبات السياسة الداخلية . واليوم ، كنا نفضل ألا تثبت الاحداث صحة اعتقادنا هذا .

وبالفعل ، فانه في زمبابوى ، فان ايان سميث ، الذى انتزع الحكم بصورة غير مشروعة ، بدلا من أن يقلد السلطة للاغلبية ، يدير ظهره للتسوية عن طريق التفاوض مع هؤلاء الذين يناضلون ، وينظم انتخابات زائفة ، ويلجأ الى تقتيل الآمنين من السكان المدنيين في زامبيا ، وبوتسوانا وموزامبيق .

اننا نرحب بالقرار رقم ٤١١ (١٩٧٦) ، الصادر يوم ٣٠ حزيران / يونيه الماضي ، عن مجلس الامن ، الذى اعترف بعدم فعالية العقوبات ، وشجع الدول على البحث عن وسائل أكثر فعالية للقضاء على نظام الحكم غير المشروع في سالزبورى ، الذى يهدد وجوده ، وأوجه نشاطه الأمن والسلم الدوليين .

ان مشكلة الاقليم الدولي لنايبيا ، التي لازالت مدرجة في جدول اعمال الجمعية العامة منذ سنة ١٩٤٦ ، انما هي وصمة لا تمحى من تاريخ الامم المتحدة التي لم تتمكن حتى الان من مواجهة التحدى الموجه الى العالم في القرن العشرين من قبل حفنة من البيض العنصريين في جنوب افريقيا .

ورغم القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن ، فان النظام العنصرى لا يزال يفرض سيطرته غير المشروعة على ناميبيا ، ويسلبها مواردها الضخمة ، ويوسع من نطاق فرض نظام الفصل العنصرى البغيض عليها . ان هذه الاوضاع لم تستمر الا بفضل التواطؤ المبني على بعض المصالح الخبيثة .

لقد تابعنا باهتمام ، الجهود التي بذلتها الدول الخمس الكبرى ، حتى في الوقت الذى يبدولنا فيه أن الحوار غير مفيد مع أشخاص عنصريين بالسليقة . وفي الوقت الذى تستدعي فيه

الحاجة الى توجيه عناية خاصة الى احترام حقوق الانسان من قبل المجتمع الدولي ، فاننا يجب ألا نكتفي بالادانة وبعلان التعاطف ، بل يجب أن نتخذ اجراءات حاسمة .

وقد حان الوقت كي يؤيد المجتمع الدولي كله ، بل وكل عضو فيه وبصورة ايجابية منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، حتى نضع حدا ، ودون شروط أو تأخير للاحتلال غير المشروع لنايبيا .

ان نظام القهر والقمع القائم في آزانيا قد وصف هنا وفي الصحف الدولية كنظام جهنمي . وقد اعترفت منظمة هيئة الامم المتحدة ، بأن الفصل العنصرى يعتبر جريمة ضد البشرية .

ورغم أن الحياة عزيزة على كل رجل ، فان شعب آزانيا ، قد علم أن الموت أفضل من الاستعباد البربرى الذى وقع ضحيته ، ولم يعد يتردد امام رصاص القتلة . ونحن نعلم بعد مذابح "سويتو" أن بذور العنف التي روتها دماء الابرياء من الاطفال ، سوف تؤدى في النهاية الى الحرية رغم تهديد فورستر بالسلاح النووى وتلويحه به .

ولا أريد أن اختتم حديثي دون أن اذكر ما قاله صاحب السعادة الحاج أحمد واهيد جو رئيس جمهورية الكاميرون المتحدة يوم ٨ آب/ اغسطس ١٩٧٧ متحدثا عن الجنوب الافريقي .

" ان حقوق الانسان غير قابلة للتجزئة ويجب أن تحترم في كل مكان من كافة الامم . ومن الخطأ بمكان الاعتقاد بأنه يمكن حمايتها في منطقة ما في العالم بينما نتركها تنتهك في مناطق اخرى بدون عقاب .

" وازاء صلف وعناد أصحاب السيطرة العنصرية يجب ان نبدي العزم والحسم المناسب في تأييدنا لحركات التحرر الوطنية لتعيش شعوب زيمبابوي وناميبيا وازانيا في كرامة " .

السيد بوتظليقة (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : من خلال لقاءاتنا المنتظمة ، ومن خلال اهتماماتنا المستمرة نحو متطلبات اقامة مستقبل جديد يتعدى الساعة ، تشكلت لدينا فكرة دقيقة عن الطريق الذي يجب أن نسير فيه . ومن سنة الى اخرى ونحن نحدد أمامنا الطريق الذي يجب أن نتبعه ، اننا نشهد الاهتمام الوثيق والمسؤولية التي تديها منظماتنا من أجل آمال شعوبنا ، هذه الاماني التي كانت دوما خارج مراكز صنع القرار في العالم .

ان هذه الديناميكية وهذه القوة لتؤكد تصميمنا على مجابهة المشاكل التي لا زالت تؤخر هذه التحولات الضرورية .

وفي الحقيقة نحن الان في مرحلة انتقالية ، وان التطورات المتناقضة التي تظهر في العلاقات بين الدول هي عنوان وعلامة على هذا التغير الصعب المنتظر ، وخاصة ، استمرار وجود بؤر التوتر وسباق التسلح والتدخل في القضايا الداخلية للدول والنظام الاقتصادي القائم على الاستغلال والتبادل غير المتساوي ونكران حقوق الشعوب الاساسية التي هي بحق أساس هذا الشر الذي لا يتمشى مع اهداف ميثاقنا . لكن امكانية الخروج من هذه الانظمة القديمة التي لا تزال نأخذ بها لا يمكن أن تتم الا بالانفراج القائم بين الدول الكبرى ، وباللجوء الى الحوار الديمقراطي ، وتأكيد أهمية الحوار في توثيق اواصر الترابط الاقتصادي من أجل استمرار السلم والامن والازدهار في العالم .

ان شعوب العالم الثالث الذين هم ضحية للنظام الحالي والذين يواجهون مشكلة بقائهم ، كانوا الاوائل الذين دعوا الى الحوار من أجل اقامة هيكل جديدة تؤمن لهؤلاء ولا ولئك الانتفاع من تنمية منسجمة مع احترام المصالح والسيادة وفي هذا الاطار ، فقد لعبت الدول غير المنحازة دورا نشطا

حيث تقدمت باقتراحات فعالة من أجل تأمين اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، هذا النظام الذى من الضرورى اقامته ، وانه من المهم جدا ان تدور نقاشات هذه الدورة حول هذه الضرورة وحول هذا الالاح .

وانه لمن حسن الحظ ومراعاة لهذه الحاجة وهذه الضرورة يسعدنا ان يكون ممثل يوغوسلافيا رئيسا لهذه الدورة ، ان ان يوغوسلافيا هي من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ، كما ان يوغوسلافيا ، بلادك العظيمة ، سيدى الرئيس ، قد ساهمت بجهد لا ينسى منذ بداية عصر تصفية الاستعمار في العمل من أجل تحقيق تطلعات وامال شعوب العالم الثالث وان التاريخ ليذكر الدور الطبيعي والملتزم الذى قام به الرئيس جوزيف بروز تيتو في سبيل تطوير حركة عدم الانحياز .

وفي العام الماضي ايضا انتخبت الجمعية العامة رئيسا لها مكافحا ملتزما بعدم الانحياز هو الصديق اميرا سينغ ، الذى يطيب لي ان اؤكد هنا من جديد امتنانا لكفاءته وتفانيه في العمل والدور الفعال الذى لعبه في مجال اعمال الدورة الحادية والثلاثين . وانني ان أعرف - سيدى الرئيس ، كفاءتكم وخبرتكم واخلاصكم لاهداف منظمنا ومثلها ، فاني متأكد ان انتخابكم ، بالاضافة الى انه سيؤكد لمنظمنا طابعها العالمي ، فانه سيعطي لاعمال هذه الدورة صبغة تلبي تطلعات وآمال الشعوب التي تتمشى ومتطلبات العصر .

ومن الطبيعي الا يمكنني وانا ارحب واحيي رئاسة هذه الجمعية الا ان احبي الصفات الحميدة وغير العادية للامين العام الدكتور كورت فالدهايم المعروف بتفانيه في عمله وسمو أفكاره ومهاراته وهي جميعها صفات تمثل نوعا من التشجيع المستمر والفعال لانشطة الامم المتحدة .

ان هذه المؤسسة الدولية قد انضم اليها هذا العام عضوان جديدا ان هما جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي . ونحن ان نحبي هذين البلدين الصديقين ، فان الجزائر تحيي أيضا شعبي هذين البلدين اللذين حصلوا على استقلالهما بعد كفاح مرير ، وهما يعملان الان من أجل اعادة بناء وطنيهما .

ان الشعب الفييت نامي الذى كافح بأخوة السلاح مع شعب بلادى الجزائر قد سجل باستشهاده وبضحاياه صفحة ناصعة في تاريخ مقاومة الاستعمار والامبريالية . وهذه الامة من حقها أن تنتظر وتتوقع اليوم من المجتمع الدولي التعبير عن تضامنه الحسي والملموس وذلك بقدر ما ضحيي ويدل من تضحيات من اجل تحريره واعادة توحيدده .

وفي هذه القارة الاسيوية التي هي مقسمة ومجزأة في شعوبها وفي أوطانها ، ولعل السلام الذي عاد الى فييت نام الموحدة يساعد على توحيد هذه القارة بمعزل عن التدخلات الخارجية ، وأن تحل مشاكل دول هذه البلدان المقسمة وخاصة الوطن الكورى الذى هو قريب من قلبنا ومن اهتماماتنا .

ان شعب جيبوتي ، الذى ينتمي الى هذه المدنية الافريقية العربية والذى طالما رفض التفريط في حقوقه ، يقف اليوم على قدميه في الكرامة والنبل اللذين لن يفقدهما أبدا . وهذا يشهد على عظمة الشعوب التي تتوق دوما الى الحرية . والتي لا تقاس بالمساحة الجغرافية ولا بعدد سكانها .

في هذه السنوات الاخيرة ، تميزت الحياة الدولية بتغيرات نوعية في اقامة علاقات جديدة سواء فيما يتعلق بتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية أو فيما يتعلق أيضا بتدوين هذه التغيرات في القوانين الدولية . ان استئناف محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الدول العظمى ، والبيان المشترك الذى صدر مؤخرا بشأن الشرق الاوسط ، والمناخ الذى ميّز استئناف مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى في بلغراد ، كل ذلك يعطي دفعة جديدة للاتجاه من اجل الانفراج . بالرغم من أن حدود هذا الانفراج يبدو انها تتوقف عند دول العالم الثالث .

ان اللجوء المضطرب لسياسة الامر الواقع واستخدام القوة والاخلال بالتوازن في القارات الجنوبية الثلاث لهو تعبير عن وضع يضر بالسلم والامن ، ويمنع العالم الثالث من ممارسة وظيفته الطبيعية في اقامة توازن في العلاقات الدولية ، واعطاء الانفراج طابعا عالميا .

وأمام تقدم وانتصار حركة التحرر الافريقية ، فان الامبريالية تحاول أن توقف عملية تصفية الاستعمار ، وهكذا اذا كان الضمير اليقظ لشعوب أنغولا وموزامبيق قد تمكن من ايقاف هذه المؤامرات الاستعمارية الامبريالية وجابه المناورات والتهديدات ، فان نظام القهر مايزال قائما في افريقيا الجنوبية مما يهدد استقرار القارة .

ان السلم في هذه المنطقة يجب أن يمر بالضرورة بازالة أنظمة الاقلية العنصرية ، وعلينا ألا نقلل من التطلعات الاساسية لشعوب هذه المنطقة بوضع ترتيبات تعكس المصالح القائمة ولا تأخذ في الحسبان ارادة الاستقلال لهذه الشعوب ، ولذلك فان كل مبادرة بهدف التفاوض على انتقال

السلطة الى شعب زيمبابوي لن تكون مجددة الا اذا أدت في الواقع الى هذا الاستقلال . ان تلبية الحقوق الوطنية التي تمثلها الجبهة الوطنية ، والتي تساندها افريقيا بأكملها وخاصة بلــــدان المواجهة تشكل العنصر الاساسي لأية تسوية عادلة ودائمة .

كما أن التطورات التي تعيشها الآن ناميبيا ، هي مصدر قلق اضافي للأسرة الدولية . ان بريتوريا تستمر في عنادها من أجل رفض قرارات المنظمات الدولية ولا تترك لشعب ناميبيا أي حل سوى تكثيف الكفاح المسلح تحت قيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا من أجل انتزاع استقلاله والحفاظ على وحدته الوطنية وسلامته الاقليمية .

وفي روديسيا كما في ناميبيا ، ان العقبة الاساسية أمام تحرير افريقيا الجنوبية يكمن في تصرفات الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا وليست هناك حاجة الان في صراع كهذا أن نكثر من المناورات من أجل أن نجعل العالم ينسى أن روديسيا وناميبيا يجب أن تصلا الى الاستقلال ، ولكن نظام التفرقة العنصرية هو نفسه لا بد من ازالته بشكل قطعي ، وحقيقة فان هناك مجموعة من الدول الغربية تبذل الجهود الان من أجل التفاوض على انتقال السلطة الى الشعوب الافريقية . وليس في نيتنا الان أن نجادل أو نناقش فضل هذه المبادرات ، وأهميتها فهذه المبادرات يمكن أن نهكم عليها حسب النتائج التي تتمخض عنها . ولكن مهما تكن أهمية هذه المبادرات ، والدور الذي سوف تلعبه منظماتنا في هذه المرحلة الدقيقة فنحن قلقون لهذه الطريقة التي تتمثل في أن نستنكر الفصل العنصري ، وسنتنكر التفرقة العنصرية وفي نفس الوقت نقدم لهما الوسائل الاقتصادية والمالية والعسكرية لتدعيم سياسة استعباد الشعوب الافريقية . ونحن نأسف لاعطاء الانظمة العنصرية التكنولوجيات العسكرية المتطورة ولذلك نحن قلقون أمام جميع المحاولات التي ترمي الى اثاره الصراعات داخل افريقيا ، وذلك من أجل التوصل الى بئ بذور الفرقة داخل الشعوب الافريقية . ان استقلال القارة الافريقية قد أصبح حقيقة دولية ، ولا يجب أن ندخر أي جهد من أجل أن تستمر افريقيا في سياسة عدم الانحياز .

ولكي تقضي الامبريالية على وحدة افريقيا ، وتبقيها في حالة تابعة للاستعمار الجديد فانها تهاجم اليوم منظمة الوحدة الافريقية ، وتحاول ان تبذر الشقاق بين البلدان الافريقية من أجل أن تبعدها عن اهتماماتها الاساسية . ان المبادئ التي تشكل حجر الاساس في البناء الافريقي

والتي سمحت بالتغلب على طرق الاستعماريين . وخاصة مبدأ تقرير المصير والحرية والوحدة الوطنية ، وعدم المساس بالحدود ان كل هذه المبادئ قد أصبحت الهدف الاول لقوى التسلسط والاستغلال وفي هذه المرحلة الحرجة التي تجتازها القارة الافريقية فان منطقة القرن الافريقي هي أيضا منطقة تثير قلقنا . فهناك شعبان شقيقان متجاوران يتقاتلان . ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يتيح وسائل متشعبة لوضع حد لهذا النزاع ، كما ان الجزائر بالاشتراك مع الدول الافريقية الاخرى لتدعو الى حل سلمي لتلك المشكلة من أجل تصفية كل تدخل خارجي واعادة الثقة المتبادلة وعلاقة حسن الجوار والتفاهم والوثام في المنطقة بعيدا عن كل تدخل خارجي ، ومع ذلك فان هذا لم يمنع من اقتطاع ارجبيل جزر القمر وانتهاك مبدأ تقرير المصير ووحدة الشعب ، وعدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية ، وفي ظل هذه الازمة تمس سيادة شعب وكرامة قارة فان جزر القمر تلقت تأكيدا باستمرار تأييدها من كل افريقيا والمجتمع الدولي .

من كان يتصور انه في بلدان الصحراء الغربية التي تعرضت لحكم استعماري ستجري منافسة مع تلك الدول التي قسمت قارتنا في القرن الماضي . ان هذه سابقة خطيرة وأى تواطؤ من جانب المجتمع الدولي سيؤدي حتما الى حكم من هو أقوى .

إذا كانت الأمم المتحدة ترغب في أن تتحمل مسؤوليتها وتدافع عن الرصيد الكبير المتراكم لديها من جراء دفاعها عن مثل الشعوب ، فإن عليها ألا تدخر وسعا من أجل العمل الجاد لتطبيق المبادئ الواردة في الميثاق . ان مسؤوليتها في تصفية الاستعمار مسجلة في الميثاق . ولهذا السبب نفسه أكدت في جميع القرارات ذات الصلة حق الشعب الصحراوي الثابت في تقرير المصير . ان هذا الشعب الذي استعمر مرة أخرى في عهد تصفية الاستعمار يجابه الآن خطر ابادته ، وللأسف فان مشكلته لم تحل حتى الآن ، ان حرب تحرر تدور الآن في الصحراء الغربية ، وان انكار حق الشعب الصحراوي في أن يختار مصيره بحرية قد أدى الى ازالة شعب كامل ، والى تشريد الآلاف من الصحراويين ، والى الوضع الذي تعيشه المنطقة الآن .

ان كل شخص يعرف هذه الجدلية الاستعمارية التي تنطوى على انكار وجود الشعوب وعلى تشويه معنى كفاحتها وعلى اخفاء تجاوزات الاستعماريين .

وأمام هذه المسأاة ، فان الجزائر مازال تدعو الى اعادة تطبيق عملية تصفية الاستعمار والى حل سلمي لهذه المشكلة يقوم على احترام مبدأ تقرير المصير . ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا بارزا في هذه القضية من أجل وضع حد لهذا الوضع الخطير الذي يمس جميع شعوب المغرب . لذلك ، وشميا مع مبادئ الميثاق فان على منظمنا أن تواصل دراستها لهذه المسألة .

ان افريقيا التي تمتلك أداة وحدة وتضامن وعمل في منظمة الوحدة الافريقية ، درست هذا الموضوع وخصصت له مؤتمر قمة استثنائي وأكدت على أهمية هذه القضية .

ويدون شك فان هذا ضمان لأهمية الوصول الى حل سلمي ، وهذا الضمان يمكن أن يساعد الأمين العام على العمل مع جميع الأطراف المعنية في البحث عن طرق التوصل الى حل سلمي يعيد الحق الى نصابه ويعيد التعاون بين جميع شعوب المنطقة .

وعلى أية حال ، فان الجزائر تعتبر نفسها أنها مستعدة ولن تدخر أى جهد من أجل التوصل الى تقارب سلمي من أجل اعادة التعاون والثقة والاخوة بين الجميع .

ويدون أى شك ، فانه بروح طيبة ، ظهرت بعض مبادرات التسوية من قبل بعض الدول العربية والافريقية ، ونحن نشكر الذين اتخذوا هذه المبادرات فقد اثبتوا بذلك انهم يتفهمون واجيبهم ويتفهمون هذه المهمة النبيلة .

ان افريقيا - شأنها شأن الأمم المتحدة - لا يمكنها أن تتخلى عن مسؤولياتها تجاه الشعب الصحراوي في بحثه عن العدل ، كما أن شعوب المغرب - بشكل عام تتحمل مسؤولية خاصة كما تتحمل عبئا خاصا في هذا الشأن .

باسم التاريخ ، وباسم العلاقات الروحية وعلاقات الدم ، وباسم الثقافة واللغة ، باسم التضامن الذي تحقق في الصراع ضد الاستعمار ، فان شعوب الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية لها مصير مشترك . وان كل عمل يهدف الى الوقوف أمام تقدمها نحو ذلك المصير يعدّ تحديا لوحدتها .

لذلك ، فاننا نعتقد أن مأساة الشعب الصحراوي يجب أن تثير قلق جميع شعوب المغرب التي نحن نلتزم في مواجهتها بممارسة سياسة الأخوة والتعاون وحسن الجوار . ولهذا يجب علينا أن نتجاوز المفاهيم المتعصبة والضيقة من أجل أن نمارس فيه سويا عملا يهتم المستقبل وبناء كيان كامل في المغرب يستطيع فيه الشعب الصحراوي أن يجد مكانه الصحيح بجانب الشعوب الأخرى في المنطقة وليقدم اسهامه ويؤكد شخصيته الفردية .

ان مبدأ تقرير المصير للشعوب هو مبدأ رئيسي في الميثاق ، والايمان بهذا المبدأ ليس من باب التعصب ولا من باب الاستفزاز ولا من باب توجيه الالهانة للاخوة . وان القانون الدولي له مطالبه الخاصة ، ولا يستطيع أحد أن يستنكر اولئك الذين ينتهكونه حينما يكونون اعداء لنا ، ويسامح الآخريين باسم حسن الجوار والروابط المحدودة . وان الجزائر . وهي مخلصه لنفسها ولتاريخها - لتعرب عن تضامنها الحالي والمستقبل مع الشعب الصحراوي . ومثل ذلك مع شعوب تيمور وفلسطين والجنوب افريقي . ولذلك فاننا نقول ان هذا الاعراب النبيل عن المشاعر لا يحركه أى عداة ضد أية دولة وخاصة الدول المجاورة والشقيقة وهذا يعني أيضا أن الدفاع عن هذا المبدأ لا يبرر بأى صورة أى اتهام لنوايانا . وانني أود أن اؤكد هنا - فيما يتعلق بموضوع الصحراء الغربية - ان بلادى ليست لها أية مطامع اقليمية ولا ترغب في الاستيلاء على أرض ملوكة للغير . وانا أريد جعل هذه المشكلة نزاعا بين طرفين فان هذه تعتبر سياسة خاطئة مثلها مثل من يختار سياسة النعمة أو مثل من يغمض عينيه أمام حقيقة نعرف كلنا أنها أليمة ومزعجة .

بالنسبة للجزائر ، فان مشكلة الصحراء الغربية تعتبر مشكلة دولية - ونحن جميعا نشعر بذلك - فهي تمس المنطقة بأجمعها كما تمس العلاقات بين دول المغرب . وان محاولة تحويل مشكلة سياسية الى مشكلة لاجئين ، أى محاولة تحويل قضية شعب الصحراء الى قضية انسانية ، انما تنم عن ارادة تشويه الحقائق ، وتظهر منطقا لا يتمشى مع المسؤوليات التي تتحملها تجاه شعوبنا .

ان مشكلة الصحراء الغربية بمعطياتها الحقيقية ومسؤولية أطرافها المختلفة قد تحددت بوضوح ، وسوف يكون عملنا غير كامل اذا فشلنا في استكشاف كل العناصر اللازمة للحل القادر على الوفاء بتطلعات كل شعوب المنطقة ، وبالطبع يسا فيها شعب الصحراء . وانني اود ان اؤكد هنا اننا على اتم الاستعداد للتعاون المثمر مع الأمين العام للأمم المتحدة ، مع احترام مبادئ الميثاق والقرارات السابق مدورها من الامم المتحدة . ويمكن للسفير رايديك - وهو الذى اود مرة أخرى ان اثني عليه - ان يشهد ذلك .

وعلى مستوى آخر ، فان السلطة التي تتولى الادارة تقترح حلا اقليميا للحوار ، لو انه تم تنفيذه تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة ، والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية باشتراك جميع الاطراف المعنية - ومنها بالطبع جبهة البوليزاريو ، وهي الممثل الحقيقي للشعب الصحراوي ، لكان ذلك اطارا كافيا للحوار وكذلك للاعداد لحل عادل ونهائي .

ان اخلاصنا لمبدأ تقرير المصير لا يساويه الا تعلقنا بسياسة الاخوة وحسن الجوار والتعاون . ونحن مستعدون للدخول في جميع التجارب والطرق من اجل الوصول الى الوحدة العربية والوحدة الافريقية ومن اجل احترام شخصية كل على حدة ومصالح الجميع ، ولكن دون ان يؤدي هذا الى المساس بحقوق الشعب الصحراوي الاساسية . اقول انه بالرغم من عدم التفاهم وبالرغم من كل الفرص الضائعة فنحن مستعدون الآن للعمل والبحث عن صيغ مناسبة من أجل اقامة هذا الاطار الذي يلبي رغبات شعوبنا .

ان الصراع في الصحراء الغربية يزداد عنفا كل يوم ولذلك فانه من أجل ان نتجنب هذه المشاكل علينا واجب ان ندرس وفي اطار المغرب واطار منظمة الوحدة الافريقية وبمشاركة جميع الاطراف المعنية وبشكل خاص الشعب الصحراوي الذي لن يكون هناك اي حل مقبول او ممكن بدونه ، علينا ان ندرس جميع الطرق الممكنة التوصل الى حل لهذه المشكلة . وقد يتضح الآن أن المسؤولية ستكون ثقيلة لكل طرف لن يتفهم هذا الموضوع ، في الوقت الذي يصبح ضروريا ان تتجاوز المرحلة الحاضرة من اجل ان نكتب التاريخ .

ان افريقيا والعالم العربي تكمل بعضها وهي امتداد طبيعي لبعضها البعض . وان افريقيا والعالم العربي لهما مصير مشترك ويجابهان تحديات متشابهة . ان الشعوب العربية كالشعوب الافريقية تكافح بشكل تضامني من اجل تصفية الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والاحتلال الاجنبي . وقد قامت بينهما خلال التاريخ علاقات مكثفة وقوية ، وبالرغم من جميع مناورات الامبريالية فانهما يدركان الان ان كفاحهما اللذين يخوضانه له نفس المعنى ونفس الاهداف ونفس الحلفاء ونفس الاعداء .

ان الجزائر تشعر انها معنية كثيرا بتميز التعاون بين العالم العربي وبين افريقيا ، كما ان العالم العربي قد اعرب عن انتمائه الى هذا المصير المشترك في قارتنا ، وكذلك الدول الافريقية قد اعلنت عن قناعتها بأن استمرار نزاع الشرق الاوسط ليس سوى محاولة اخرى من محاولات الامبريالية للابقاء على مواقعها وحماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية بواسطة سياسة قائمة على نهب الاراضي واخضاع الشعوب ونهب مواردها وثرواتها والابقاء على بؤر التوتر . وكما في افريقيا الجنوبية فان اسرائيل تشكل اهم وسيلة لتلك السياسة .

ان التدابير الاخيرة التي اتخذتها تل ابيب من اجل اقامة مستوطنات صهيونية جديدة في الضفة الغربية واستفزازاتها المستمرة ضد لبنان تهدف الى اقرار الاعتداء على الشعب الفلسطيني

وعلى الوطن الفلسطيني وايجاد امر واقع في الاراضي العربية المحتلة الاخرى . ان بلادى الجزائر مقتنعة ان هذه السياسة لا يمكن ان تستمر وان نقابلها بموقف سلبي وسلمي . وان وفد الجزائر ليسجل ويلحظ بارتياح الاتفاق في الرأى الدولى الذى يؤيد القضية الفلسطينية ويؤيد صحتها ، وشرعية حقوق الشعب الفلسطيني الذى تمثله بلا منازع منظمة التحرير الفلسطينية .

وكما هو الحال في محادثات افيان بين الفرنسيين والجزائريين الذين كانت تمثلهم جبهة التحرير الوطنية ، فان المفاوضات المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية يمكن فقط ان تظهر لنا افاق الحل العادل والدائم لهذه القضية التى تهتم الشرق الاوسط ، ونعني اعادة جميع الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني وخاصة وطنه التاريخي .

ان الجزائر سوف تستمر في العمل مع جميع الدول العربية من اجل ان تعيد بكل الوسائل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومن اجل استعادة الاراضي الاخرى التى تحتلها اسرائيل . واذا كانت الاسرة الدولية تساند الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني فان ذلك بالتأكيد يكشف عن ان الولايات المتحدة الامريكية قد تفهمت اخيرا انه لا يمكنها ان تنفرد بموقف خاص بشأن الشرق الاوسط . وان الدول الاخرى عليها مسؤوليات في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ونحن ابعد ما يكون عن ان نبارك فكرة الوصاية من جانب اية دولة ، ولكن نقول اذا كانت جهود الولايات المتحدة حاسمة في عملية احلال السلم في الشرق الادنى ، فانه من الواضح ان هذه الجهود اذا اقترنت بجهود الاتحاد السوفياتي في نفس الروح التى ظهرت في الاعلان المشترك الاخير ، فان هذه الجهود يمكن ان تكون حاسمة . على كل حال فان الشعوب العربية قد وعت ان سلامتها وخلاصها وحررتها وكرامتها تستند على مبدأ الاعتماد على النفس . ونذكر هنا ان العالم العربي بامكانياته العظيمة الكبيرة ، وموقعه المتميز في ملتقى جميع القارات والحضارات له اهمية خاصة في المدنية الانسانية .

في نفس حوض البحر المتوسط حيث الوضع ما يزال متفجرا ، فان قضية قبرص ما تزال قائمة . ان المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين التى جرت تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة لم تتوصل بعد الى النتائج المرجوة ، ونحن نعتقد ان حل هذه القضية يجب ان يضمن لكل طائفة من الطائفتين حقوقها وخصائصها وأمنها مع استمرار المحافظة على الوحدة السياسية والسلامة الاقليمية والاستقلال وعدم انحياز جمهورية قبرص .

منذ اربع سنوات عندما شعرت الدول الصناعية بآثار رد الفعل على سياستها الخاصة بها والقائمة على تبيد الموارد الوطنية وجهت دول العالم الثالث نداء عاجلا الى هذه الدول الصناعية من اجل حسم العلاقات الدولية بالوسائل السلمية ، ومن اجل تطوير العلاقات بين الدول ، علاقات التعاون القائمة على المساواة في السيادة وفي المصالح المتبادلة .

وعندما حللت الامم المتحدة في دورتها السادسة الاستثنائية وفي دورتها التاسعة والعشرين العادية ، اسباب هذه الازمة اكدت على التناقضات القائمة في النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية وهذه العلاقات التي لم تمتد تتمشي مع الواقع العالمي الحالي .

وبالتالي فان المجتمع الدولي ، مدعو الى أن يختار بين الحوار وبين المواجهة ، ولا يمكنه في الواقع الا أن يختار طريقا واحدا يمكن أن يؤدي الى فرص جديدة لتنمية الاقتصاد العالمي ، في ضوء حاجات كل أمة وكل فرد ، وعلى أساس احترام حقوقهم ومصالحهم المشروعة .

ان الاعلان بشأن اقامة نظام دولي جديد ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، يوفران عناصر محددة لبدل يجعل من الممكن اقامة علاقات أكثر عدالة ، ولم لا ، علاقات تقوم على التضامن المستوحى بدقة من المبادئ التي يتكون منها الأساس الفلسفي والسبب السياسي لوجود الامم المتحدة .

ان العناصر الاقوياء للحوار ، كوسيلة للوصول الى تحقيق تغيير مشترك في العلاقات الدولية ، هم بلدان العالم الثالث ، بالرغم من الحاح وارتباط مشاكلهم ، فقد فعلوا كل ما في استطاعتهم لضمان نجاح أعمال الدورة السابعة الخاصة انهم كانوا قد اقتنعوا ان روح الانفتاح والالتزام التي سادت هذه المناسبة سوف تؤدي الى الانتصار على التحفظات والشكوك ، في قبول نظر ومعالجة مشاكل نظام تسلسلي هرمي معين ، كنتيجة للحالة الاقتصادية الناجمة من الازمة والاقتصاديات الصناعية ، ومن أجل تحقيق الانتقال ، في يسر ، الى تطبيق الحلول المؤقتة من أجل ايجاد النظام الجديد ، فقد أعربوا عن ارادتهم في الحوار .

ومن ناحية أخرى ، فانه يبدو أنه بمرور الزمن فان الشعور بالخيبة ، الذي صاحب تماسك البلدان الصناعية ، عندما ظهر اتفاق في الرأي حول النظام الاقتصادي الجديد ، كان ينبغي بمناورات جديدة ، من أجل السيطرة على هذا المفهوم وافراغه من محتواه الحقيقي . ولا شك أن هدف هذه الدول هو كسب الوقت ، من أجل سد الثغرة التي فتحتها الدول المصدرة للبتترول ، ومن أجل محاولة عزل دول البترول عن الدول النامية الاخرى ، ملقبة مسؤولية الازمة على دول البترول . ان الهدف من محاولة التقسيم هذه هو احتواء أو خنق مطالب العالم الثالث وتحييد الامكانات الهائلة لا إفريقيا التي توفرها لها مواردها الطبيعية ، ووزنها السياسي الجديد .

وهكذا ، ومنذ البداية ، فان المرء ليخشى أن تكون دوافع الاطراف في المفاوضات تخفي استراتيجيات متناقضة ومختلفة . هذا بالرغم من ادعاءات البلدان الصناعية التي بدت ، وقد تحولت الى تبني فكرة النظام الجديد . وفي الواقع فان هذا الغموض كان هو الطابع للمميز لكافة مراحل

التفاوض ، في السنوات الاخيرة . وهذا يفسر ، بصفة خاصة ، النتائج التي أسفر عنها مؤتمر جنيف ، بشأن التعاون الاقتصادي الدولي . وفي الواقع فان كل الشواهد تجعل المرء يعتقد أن هدف شركائنا ما يزال يتمثل في الحفاظ على أسس النظام الحالي دون تغيير . ومما لا شك فيه أنهم يقبلون الفكرة التي تنادي بضرورة جعل الاقتصاد العالمي متكيفا مع الظروف الجديدة ، غير أن هذه التعديلات ، اذا اقتصر على التدابير الجزئية ، لن تبلغ إلا حد الاسهام في تعزيز أسس النظام القائم .

ان الازمة الشديدة التي تهز اقتصاديات الدول الرأسمالية ، وهي الازمة التي هزتها منذ نهاية الستينات ، مازالت مستمرة ، على عكس ما يقال من أنها تعود الى عوامل خارجية مؤقتة ، بينما المصاعب التي تواجهها البلدان النامية تعزى أساسا الى ارتفاع سعر البترول والى طبيعة السياسات الداخلية لتلك البلدان . ان مثل هذا التحليل يحاول تخليص النظام الحالي من مسؤوليته التاريخية ، حيث انه مسؤول عن التخلف وبالتالي فان التدابير الرامية الى تصحيح النظام ، عن طريق الجهاز المناسب ، لاقرار التبادل التجاري ، على قدم المساواة ، رفضت على أساس أنها تتنافى مع قواعد السوق التي ينبغي أن تكون القوة المنظمة الموضوعية مما اعترض سبيل التوزيع المنصف للموارد . وان كانت قواعد السوق يستند اليها دائما في رفض المقترحات البناءة والخلاقة ، التي تقدمت بها البلدان النامية ، فان نفس هذه القواعد سرعان ما يتم تجاهلها اذا كان الامر يتعلق بتخفيف المواقف والامتيازات . وهذا هو السبب الذي من أجله نجد أنه اذا كانت الدول الصناعية توافق على ظهور نقص في الطاقة ، على المدى القصير ، فانها مازال ترفض التوصل الى الاستنتاجات السليمة ، فيما يتعلق بالسعر ، وهو معيار سليم ، من حيث الادارة الرشيدة والتوزيع الجيد عندما يكون هناك نقص ، والنظرية الاقتصادية الليبرالية التي ينادون بها تتمثل في أن الزيادة المنتظمة في السعر هي وحدها التي يمكن أن تمهد الطريق لحل اقتصادي يستند الى الاحلال ، نظرا لأنها تشجع تطوير الموارد البديلة .

وشبيه بذلك فان الدول الصناعية تشير الى مبدأ الميزة المقارنة لتبرير الحفاظ على تقسيم العمل الدولي الحالي ، وهي تتجاهل نفس هذا المبدأ من أجل اعتبارات سياسية جغرافية ، بالنسبة للمسائل المتعلقة بتبرير الحواجز الجمركية واساءة استخدام الضمانات ، كاستثناءات عديدة على القاعدة .

وفي هذا الصدد ، فان فشل المفاوضات بشأن تجديد الاتفاق المتعدد الزوايا يعتبر بمثابة استثناء سياسات الحماية الجمركية ، ويبين الى أى مدى كان التقدم ، المتحقق في الماضي ، فورا .

وانا كان من الضروري أن نحكم على حوار الشمال والجنوب ، من ناحية مساهمته في اعادة تشكيل هيكل اقتصاديات العالم ، فان المرء ليرى أن أهم حسناته هو انه قد مكنا من أن نتعرف بصورة أفضل ، على المشكلات وان نحدد مواقفنا . ان الاتفاقيات المحددة قد أدت ، باستثناءات قليلة ، الى تأكيد النتائج التي تم التوصل اليها في أجهزة دولية أخرى ، وبوجه خاص مؤتمر ليمما بشأن التصنيع ، ومؤتمر الغذاء العالمي ومؤتمر الاونكتاد الرابع .

ومن ناحية أخرى فان نقاط الاتفاق هذه أو تغطية هذه المواقف فيما يتعلق بمسائل هامة مثل المعونة من أجل التنمية والزراعة وتأمين الغذاء العالمي والصندوق المشترك قد تتحسن اذا ما أمكن تعزيزها أو استكمالها في مفاوضات مقبلة .

وبالنسبة للطاقة ، فان أهم تقدم تم احرازه هو بطلان الاجراء الذي أتخذ ، في الاعوام الاخيرة لصالح الوعي المتزايد بالمشاكل الحقيقية التي فرضتها عملية الحفاظ على الطاقة والاعداد لمستقبل أقل تهديدا وخطرا .

ان الاصلاح الحقيقي في نظام النقد الدولي ، واعتبار المصالح المشروعة للبلدان النامية في مفاوضات التجارة المتعددة الجوانب ، وانشاء الصندوق المشترك للسلع الاساسية ، والموافقة على قواعد السلوك ، بشأن نقل التكنولوجيا ، وحل مشاكل مديونية البلدان النامية ، وتطوير الصناعات في العالم الثالث - وهي تمثل بعض بنود في قائمة لم تستكمل - هي جميعا أهداف عديدة يجب أن يحددها المجتمع الدولي نفسه خلال فترة معقولة من الزمن .

ان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد هو بغير شك هدف أساسى وسياسى . وهكذا ، فإن الاطار الفنى ، وهو ممتاز من جميع نواحيه فى باريس ، وبفضل الجهود المشكورة والاهتمام المستمر من قبل الحكومة الفرنسية ؛ وبفضل تفانى الرئيسين المشاركين السيد مانويل بيريرو والسيد ألن ماك ايتشن لا يمكن أن يستكمل الارادة السياسية للدول التى لا يمكن أن تتحقق التعبير الكامل عن نفسها الا فى اطار هذه الهيئة التى تجمع شمل الاسرة الدولية بأسرها .

لقد تميزت الحياة الدولية فى هذه السنة بتكثيف لمبادرات كبيرة ، من أجل وضع حد لهذا الاضطراب فى العلاقات بين الدول . وهناك تخطيط للقاءات من أجل حل المشاكل القائمة ، سواء فى افريقيا الجنوبية أو فى صراع الشرق الأوسط ، أو فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . لقد أصبح من التقليدى بالطبع عندما نتناول المشاكل الدولية ان نقول انها معقدة وليست مستعصية على الحل ، تماما كما هو صحيح ان الدول تتطور فى بيئة عندما تتوفر فرصة للخطر . وحيث تتغلب القوة على الحق ، وحيث الخوف وعدم الثقة مايزالان يعتبران انعكاسين طبيعيين فى مواجهة التخويف والعنف .

وفى المرحلة الحساسة التى نجتازها ، فان التغييرات يجب أن تكون ضرورية ، ويجب علينا أن نؤمن بها ، لأن مستقبل الانسانية رهين بحل هذه المشاكل ، وبخاصة مشاكل العالم الثالث الذى خضع طويلا للاستغلال .

ان منظمنا الدولية قد تمكنت من ان تتحمل مسؤولياتها فى اطار صعب . وهذا الدور الذى يأخذ فى الاعتبار المصلحة العامة ، ويقدم بديلا للحلول القائمة على القوة ؛ عن طريق الحوار والتفاوض . ان على منظمنا ان تتطور ، وأن تتمشى مع الواقع ، اذا كانت تريد بالفعل أن تكمل رسالتها ، ان انه لا يمكنها أن تستمر فى البقاء ، وأن تتدعم بغير التقاء جهودنا جميعا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب سبعة ممثلين ان يمارسوا حق الرد . فهل لى مرة أخرى أن أذكر المثلين انه وفقا لقرار الجمعية العامة فان البيانات التى تلقى ممارسة لحق الرد ينهني أن تقتصر على عشر دقائق . ونظرا لأننا فى ساعة متأخرة من الوقت والعدد الكبير من المتكلمين

فاني على يقين من أن الوفود سوف تتعاون معي وتستجيب لطلبي بالتزامها بهذا القيد الزمني ،
وأنها ستحدث بايجاز قدر الامكان .

السيد كاهيا وا مكيبا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : وفقا للمادة ٧٥ من النظام الداخلي
للجمعية العامة ، فان وفد بلادى يرغب في أن يرد على بعض الادعاءات الباطلة والأكاذيب التي تم
الادلاء بها بالامس ، من قبل السيد باولوت . جورج وزير العلاقات الخارجية لجمهورية انغولا
الشعبية . ان الاسئلة التي سوف أجيب عنها ، معروفة لكل الدول التي لديها بعثات دائمة لدى
الأمم المتحدة في نيويورك . وحيث انني اود ان اذكرها بأنها قد تلقت ردا على الأكاذيب
والادعاءات الباطلة التي وجهتها انغولا ، فانها قد وردت في الوثيقة MP/OL/363/22 وبمعنى آخر
فان زائير تأسف أشد الاسف لانها تعود الى نفس الامور مرة أخرى ، وهي أمور لا يهتم الآخرون بأن
تتكرر على اسمعهم .

في البيان الذي أدلى به امس وزير العلاقات الخارجية في انغولا أمام الجمعية العامة
اتهم القوات النظامية لزائير بغزو وهبور الحدود الشمالية لبلده . وذلك استعدادا - كما ادعى -
لشن هجوم بالصواريخ على أراضي أنغولا . ولكن ، لحسن الحظ فان الأمور الغربية لتنطلي على
أحد .

وقبل أن استرسل ، أود أن أدكر الجمعية الموقرة ، بما تعرفه بالفعل عن الاجراءات التي
اتخذتها زائير لمساعدة انغولا ، لكي تحرر نفسها ولكي تدفع الحركة الشعبية لتحرير أنغولا الى
أن تقيم علاقات طيبة وعلاقات حسن جوار مع زائير . وأود أن أشير أولا الى أن أول طلقة لتحرير
انغولا من براثن الاستعمار البرتغالي انطلقت من أراضي زائير . وفي ذلك الوقت ، كانت زائير تأوى
عددا من السكان الانغوليين ، يصل عددهم الى حوالي المليون ودفن شعب زائير الثمن من دم ،
ومن دم أبناء القرى الذين يعيشون بالقرب من حدود انغولا وزائير ، وذلك ثمنا لتأييدنا لحرب
التحرير تلك .

ان الذاكرة غالبا ما تخون أولئك الذين يحاولون في أنغولا المستقلة ، أن يزرعوا أشواك الشقاق
وعدم العرفان على دروب تحررهم .

ثانيا ، بمجرد أن اشتد عود الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، فان زائير ايماننا منها بسياستها ورسالتها الافريقية وسياستها القائمة على حسن الجوار . وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و ايماننا منها ، واخلاصا لسياستنا الصادقة واهتمامنا الدائم بالوحدة الافريقية ، كما تأكد ذلك في دستور زائير ، وكما كرر ذلك وزير الخارجية والتعاون الدولي في بيانه الذي ألقاه في ٦ من أيلول /سبتمبر من هذه المنصة ، فان زائير وافقت على أن تلتقي مع السلطات الانغولية في شباط /فبراير ١٩٧٦ في برازافيل .

وفي ذلك الاجتماع ، وفي اجتماعات اخرى عديدة ، فان الرئيس ، موبوتو سيسوكو رئيس جمهورية زائير ، قد اعطى تأكيدات للرئيس تيتو ، بان اقليم زائير لن يستخدم في اية عمليات ضد أنغولا . واعتبارا من تلك اللحظة ، فان زائير قد اخلت كل القواعد التي كانت تدرب فيها القوات الأنغولية قبل استقلال انغولا لكي تقوم بعمليات عبر الحدود ، في ذلك الوقت الذي كانت فيه أنغولا محتلة من جانب البرتغال .

وفضلا عن ذلك ، فان زائير مشغلة في رئسيتها ، قد اعربت عن استعدادها للترحيب في اراضيها بأية لجنة تحقيق او تقصي حقائق سواء تحت لواء الامم المتحدة او منظمة الوحدة الافريقية ، لكي تستوثق هذه اللجنة من حقيقة التزاماتنا ، ولكي تتحقق من اننا نقوم بترتيباتنا تجاه دولة أنغولا الفتية بكل صدق واخلاص .

ثالثا ، وكدلالة على رغبتنا في ان نعيش في حسن جوار مع شقيقتنا انغولا ، فان الرئيس موبوتو ، قطع شوطا ابعد من ذلك واعطى اعترافه لنظام الحركة الشعبية لتحرير انغولا في لواندا ، وطلب من السلطات هناك اقامة علاقات دبلوماسية مع زائير على مستوى السفراء . ولكن هذا كله ظل حبرا على ورق . ان وجود سفير لأنغولا في كينشاسا ، كان يمكن ان يبديد هذه الشكوك وسوء الفهم هذا ، وكان يمكن ان يزيل اية عقبة ، وكان يمكن ان ينهي سياسة الأكاذيب التي ترمي الى اخفاء الصعوبات التي يواجهها النظام الذي اقيم في لواندا . ان هذه الصعوبات السياسية معروفة جيدا لزعماء الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، ولكن ليس لدى زائير دواء سحري لعلاج هذه المشكلة . وانما على اخواننا الأنغوليين ان يتساءلوا ، وان يرجعوا الى ضميرهم الافريقي ، لكي يجدوا الرد وهو انهم يخذعون انفسهم ويضيعون وقتهم .

ورابعا ، وهذا رد على الادعاءات الباطلة والأكاذيب ضد زائير ، فان بلادي ليس لديها أي معسكر لتدريب رجال حرب العصابات التي توجه ضد نظام لواندا ، كما اننا لا نستخدم جيشنا النظامي لشن اي عدوان ضد جيراننا . بل على العكس من هذا الادعاء الباطل ، فان وزير خارجية انغولا كان يكشف دون وعي مسؤولية حكومته عن الاحداث السيئة الاخيرة التي وقعت في اقليم شابا ، الذي يقع الى الشمال من أراضي انغولا حيث كانت القوى الاجنبية والمرتزة تحتل مناطق د ولولو وسانندا وكابنجا فضلا عن مركز تمدين المنغيز في كيسنجا .

ولحسن الحظ ، ويفضل التضامن الافريقي ، قبل كل شيء ، فان الغزاة قد طردوا عبر حدودنا . ومن المفهوم ان الذين يدفعون بهؤلاء الغزاة يحاولون ان يقيموا في زائير نظاما يتجه بأهدافه الى الخارج ، وما لا شك فيه ان ذلك قد باء بالفشل ، مما اثار غضبهم . ولكن بالنسبة اليانا ، فان التضامن الافريقي يعتبر سلاحا سوف يقضي على كل الألاعيب التي تمارس ضد القارة الافريقية .

خامسا ، سوف ارد على الاتهام الثاني بابتسامة على شفتي . انه نظرا لأن ضمايرهم تؤرقها الجرائم التي ارتكبتها المجموعات غير المسؤولة التي سلحوها ، فان نظام لواندا كان يتوقع هجوما من جانب زائير على اراضيها ، وانه سوف ينتظر ذلك لفترة طويلة بالفعل ، ما لم يتم تكرار هذه اللعبة الخطيرة التي سوف تعود بأخطار كبيرة على بلدينا . ان القادة في لواندا يحاولون ان يخدعوا الجميع ويتحدثون عن امور لا يعلمون عنها شيئا . ان برنامج شركة (أوتراك) الذي اشار اليه السيد وزير خارجية انغولا باملاء من محركه ، هو في جوهره ، وقبل كل شيء ، برنامج مدني ويمثل الارادة الحرة والسيادية لدولتنا في ان تعزز التعاون الفني والعلمي مع جميع الدول الأعضاء في منظمنا والمحبة للسلام والعدل والتي تعتبر انجولا جزءا منها .

ان زائير التي شرعت في مهمة اعادة البناء والتشييد ، تود ان تقول ان الادعاءات التي استمعنا اليها بالأمس من الوزير الافريقي المزعوم ، ما كان ينبغي له ان يدلى بها في مناقشة جادة في الأمم المتحدة ، التي يجب ان تلقي الأضواء على المشكلات العالمية التي يتوقع المجتمع الدولي حلولا صادقة ودائمة لها .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : اذا كان لي ان استخدم حقي

كاملا في الرد ، فانني احتاج الى حوالي . . . ٤ دقيقة ، اى عشرة دقائق لكل حديث من حوالي . . . ٤ حديثا ادلي بها هنا بتطرف ضد اسرائيل في المناقشة العامة . ولكن احتراما لكم ، سيدى الرئيس ، وعلى ثقة من ان الجميع سوف يقدر ذلك ، فانني سوف استخدم عشرة دقائق فقط .

ان الوفود العربية في هذه المناقشة العامة قد تفوقت على نفسها - وقد احتاج ذلك بعض الجهد - في زيادة درجة البغض والكراهية التي ميزت اتجاهها نحو اسرائيل . ولا يمكن ان نهرب من الانطباع بأننا ، هنا نشهد مباراة فيما بين العرب يحاول فيها الكل ان يهبط الى درجة أخط من السباب والشتائم وقلة الذوق .

أود ان اقول انني يمكن ان افند كل حجة تقدم بها الممثلون العرب ويمكن ان اثبت انهم مدانون بكل اتهام يلقونه على الآخرين . ولكنني لا انوى ان اقوم بذلك نظرا لأنه كسألة مبدأ فاننا سوف لا نحط من انفسنا واننا كدولة متمدينة لا ينبغي ان ننحدر الى هذا المستوى وان نخوض في هذه المناقشات العقيمة .

وأود ان اقول فضلا عن ذلك اننا لن نحاول ان نقلد السلوك الطفولي للوفود العربية وتلك الوفود الأذئاب التي ليس لها رأى عند ما تركت هذه القاعة عند ما تحدث وزير خارجيتنا هنا . لقد كنا حاضرين واستمعنا الى كل بيان عربي ولسوف نكون حاضرين وسوف نستمع الى كل بيان عربي لأننا نفهم ان الحوار ضرورى ولا بد ان نستمع الى الجانب الآخر .

لن نترك القاعة كما لم نتركها في الماضي ، لأننا لسنا خائفين من الاستماع الى ما سوف يقولون ، لأن تلك الوفود التي تركت القاعة في عجلة كانت خائفة من ان تسمع الى ما لدى الجانب الآخر . في الوقت الذى نجد فيه مشاورات هامة على مستوى عال يمكن ان تحرك الشرق الأوسط في النهاية نحو مفاوضات جادة ، كنا نأمل في هذا الوقت ان تعكس مداولات هذه الجمعية الجو البناء السائد في الاتصالات الثنائية الحالية ، وبدلا من ذلك لقد قولنا بفيض لا ينتهي من الأكانيب والادعاءات والبيانات المدائية وهجمات شخصية على رئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا ، وان هذا ليشمل عقبة خطيرة في طريق السمي الحالي من اجل السلم فحسب ، ولكنه يشير تساؤلات جادة بشأن النوايا الحقيقية للحكومات العربية .

مالذي نصدقه ؟ هل البيان المطمئن الذي ألقاه وزير خارجية مصر للاعلام الامريكي ام هجومه المموم على الصهيونية وتهديداته بالحرب ودعوته امام هذه الجمعية بانهاء الهجرة اليهودية الى اسرائيل ؟

ان وفد بلادي يرفض تماما الاتهامات الباطلة والاكاذيب التي وجهت الينا في هذه المناقشة العامة لهذه الجمعية العامة .

انني اكرر بأننا لن نحط من أنفسنا لكي نواصل هذه المناقشة العقيمة التي لا جدوى منها . ولكنني أود أن اكرر ما سبق ان ذكرته في مناسبات سابقة ، واعني به أن مستوى المناقشة التي حددتها هذه البيانات التي ألقيت من قبل الوفود العربية لا بد وأن تنال من اية احتمالات قد تتخذها هذه الهيئة بجديّة .

منذ يومين ، وقرار اجماعي فان مجلس الوزراء الاسرائيلي ، قد وافق على ورقة العمل المشتركة المتفق عليها مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية بغية اعادة عقد مؤتمر جنيف للسلام ، لان هذا كان يتمشى مع وجهة النظر الاسرائيلية بأن السلام لا يمكن ان يأتي الا عن طريق مائدة المفاوضات . وبالتالي فان المرء كان يتوقع لهجة مختلفة من قبل الوفود العربية في ضوء التطورات الحالية ، ولكن هذا لم يحدث ، وينبغي بالتالي على المرء ان يستنتج من ذلك ان الموقف الحقيقي للدول العربية لمشكلتنا يتمثل في حجم الكراهية والتشدد اللذين استمعت اليهما هذه الجمعية العامة في بيان تلوا الآخر . انني اقف هنا لأرد على البيانات العربية بعد ان تقدمت حكومة بلادي بهذه الخطوة المجدية الى الامام ، وأود ان اشير الى كلمات الامين العام الاسبق للامم المتحدة السيد داج همرشولد : " يمكنكم ان تدينوا دولة او يمكنكم ان تتفاوضوا معها ، ولكن لا يمكنكم ان تقوموا بكليهما " ، وبالتالي فانني اقترح على زملائي العرب ان يقرروا ما هو الطريق الذي يسلكونه من بين هذين الطريقين اللذين قدمهما السيد همرشولد ، ان لا يمكنهم ان يسلكوا السبيلين .

السيد انور ساني (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : اود في البداية ان اعتذر

للسادة الاعضاء لانني اتحدث في هذه الساعة المتأخرة . ان هذا القرار قد اتخذناه بعد الكثير من التردد . لقد تحدث بعض الخطباء عن تيمور الشرقية في خطبهم ، وقد وجهوا من خلالها اتهامات كاذبة تظهر عدم معرفتهم بهذا الموضوع ، ولذلك فاننا نود ان نصحح بعض الاخطاء ، وبالتأكيد على بعض العناصر الاساسية في موقف اندونيسيا .

ان موقف اندونيسيا فيما يتعلق بعملية تصفية الاستعمار في تيمور الشرقية ، استرشد بالاعتبارات التالية : اولا ، لا توجد لاندونيسيا اية مطالب اقليمية في تيمور الشرقية او في اي اقليم اخر . ثانيا ، ان اندونيسيا تحترم حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية . ثالثا ، ان عملية تصفية الاستعمار ينبغي ان تتم بطريقة ديمقراطية ومنظمة . رابعا ، اذا كان قرار شعب تيمور الشرقية هو الاندماج مع اندونيسيا نتيجة لممارسة حقه في تقرير المصير ، فان اندونيسيا سوف تقبل هذا القرار .

ولقد حدثت التطورات التالية في تيمور الشرقية منذ العام الماضي .

ان عملية تصفية الاستعمار التي تمت في تيمور الشرقية ، قد تمت طبقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، وطبقا لقرارى الجمعية العامة رقمي ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) اللذين وضعا حدا للنظام الاستعماري البرتغالي القديم . وقد مارس شعب تيمور الشرقية حقه في تقرير مصيره بطريقة حرة وديمقراطية متمشية مع ممارساته التقليدية .

وفي ٣١ ايار/ مايو ١٩٧٦ ، قرر شعب تيمور الشرقية عن طريق ممثليه المنتخبين في مجلس الشعب أن يكون مستقلا ، واندماجه مع الجمهورية الاندونيسية . وقد قدم هذا الطلب الى الحكومة الاندونيسية . وبموجب الاجراءات التشريعية المناسبة ، فان تيمور الشرقية قد ادمجت رسميا في جمهورية اندونيسيا في ١٧ تموز/ يوليه ١٩٧٦ . ولقد انتهت عملية التصفية الاستعمارية تمشيا مع رغبة شعب تيمور الشرقية . وبما ان شعب تيمور الشرقية قد اصبح مستقلا واصبح جزءا لا يتجزأ من جمهورية اندونيسيا ، فان جمهورية اندونيسيا تعترض على اية مناقشة بشأن تيمور الشرقية في أى محفل لان هذا يعتبر تدخلا في شؤونها الداخلية .

لقد قيل لنا ، ان الامم المتحدة لن تشارك في عملية تصفية الاستعمار في تيمور الشرقية ، وان عملية تقرير مصير شعب تيمور الشرقية مشكوك فيها ، وبالتالي فاذا كانت الامم المتحدة لم تساهم في هذه العملية فلا يمكن لنا ان نلوم شعب تيمور الشرقية . ولقد حاول ممثلو شعب تيمور الشرقية اشراك الامم المتحدة في كل مرحلة من التطورات في الاقليم . والواقع انه بعد ان تركت السلطة القائمة على الادارة تيمور الشرقية في ١٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ ، وكرر - ١٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ - كانت هناك ثلاثة احزاب سياسية ارسلت برقيات الى الامم المتحدة والى رئيس البرتغال والى رئيس اندونيسيا والى الحكومة الاسترالية تحيطهم فيها علمت بعمليات القتل والارهاب المستمرة التي قامت

بها الجبهة الثورية (فريتيليم) لتصفية المعارضة ، غير انه لم تتخذ الاجهزة المعنية في الامم المتحدة والسلطة القائمة على الادارة اى اجراء في هذا الشأن .

وفي ١٢ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، فان رئيس الحكومة المؤقتة لتيمر الشرقية في برقية وجهها الى الامين العام للامم المتحدة اعلن عن استعداد حكومته لاستقبال المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة مرة اخرى ، ولم يسفر ذلك عن شيء .

وفي بيان امام مجلس الامن في ١٢ نيسان / ابريل ١٩٧٦ فان ممثل الحكومة المؤقتة وجه الدعوة مرة اخرى الى الامين العام للامم المتحدة والى مجلس الامن والى لجنة ال ٢٤ لارسال بعثة الى الاقليم ، ولكن مرة اخرى لم تتخذ اية مبادرة بالاستجابة من قبل الاجهزة المعنية في الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، اود ان استرعي الانتباه الى البيان الذي القاه مندوب اندونيسيا امام مجلس الامن في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٦ والذي اشار فيه الى تلك الدعوة قائلا :

" ان قبول هذه الدعوة ، اما بان يطلب الى الامين العام بان يبعث بمبعوث خاص لزيارة تيمور الشرقية مرة اخرى واما بارسال بعثة من الامم المتحدة ، اى الطريقتين يفضلهما المجلس ، فان هذا سوف يكون اسهل سبيل لتبين ما اذا كانت الادعاءات والاتهامات التي تقدمت بها الفريتيلين قائمة على حقائق او انها اكان ذيب وافتراءات من قبل الزعماء الذين تركوا تيمور الشرقية بعد ان تخلوا عن النضال . ان زيارة من قبل الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة او من قبل بعثة هيئة الامم المتحدة ، سوف تتيح الفرصة للحصول على معلومات حقيقية بشأن حقيقة الموقف في الاقليم ، ورغبات الشعب هناك " (S/PV.1909)

. (p.13)

واعتقد انه لا يمكن ان يعبر بلغة اوضح ان اندونيسيا في ذلك الوقت قد ايدت بقوة ارسال بعثة الامم المتحدة الى تيمور الشرقية ، وان تشارك الامم المتحدة في عملية تصفية الاستعمار في هذا الاقليم .

وفي ٢٤ ايار / مايو ١٩٧٦ وجهت الحكومة المؤقتة لتيمر الشرقية الدعوة الى لجنة ال ٢٤

الخاصة ، لارسال بعثة الى تيمور الشرقية لحضور الاجتماع الاول لمجلس الشعب ، ولكن لسبب او لآخر فان هذه الدعوة لم تقبل .

وفي ١٠ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، دعت اندونيسيا لجنة ال ٢٤ ومجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة لزيارة تيمور الشرقية ، في الوقت كانت تقوم فيه لجنة تقصي الحقائق التي ارسلتها حكومة اندونيسيا والبرلمان الاندونيسي بزيارة هذا الاقليم ، ومرة اخرى كان الرد سلبيا .

ان هذه الجهود التي قامت بها الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية لاشراك الامم المتحدة في عملية تصفية الاستعمار كلها مدعمة بوثائق معتمدة . ان شعب تيمور الشرقية قد دلل على حسن نيته وايمانه ، ومع ذلك فانه ما تزال هناك دول تدعى بانه لم يشترك اي جهاز من اجهزة الامم المتحدة في هذه العملية ، وبالتالي فان عملية تصفية الاستعمار هناك باطلة . ومن ثم ، فانه من الواضح ان اللوم لا يمكن ان يلقى على شعب تيمور الشرقية او على اندونيسيا .

ان مشكلة تيمور الشرقية لم تعد مشكلة تصفية استعمار . فشعب الاقليم يخوض الآن مهمة صعبة ومضنية من أجل اعادة الانشاء والتعمير والتنمية في تيمور الشرقية . ونود أن نشير الى أن هذه الجهود قد اتخذت تحت قيادة تضم أهالي تيمور الشرقية الأصليين . وتحت هذه القيادة الأصلية ، تم احراز تقدم في التثام الجروح والقضاء على الآثار الضارة . ان وفد بلادى يأمل - ويتوقع مخلصا - أن يترك شعب تيمور الشرقية وحده ، وأن يسمح له بأن يطور نفسه ومؤسساته كجزء من الأمة الاندونيسية .

وهناك مثال آخر على عدم توفر المعلومات ، دلل عليه السيد مندوب بنن . ففي بيانه أشار الى اندونيسيا ، عندما ذكر جماعة من ملقا ، خارج اندونيسيا . لقد كانت جزر جنوب ملقا - على مر التاريخ - جزءا من أندونيسيا ، وكان شعبها دائما جزءا لا يتجزأ من الشعب الاندونيسي .

ان هذه الحركة لا تهم أندونيسيا اهتماما مباشرا ، بمعنى أن مثل هذه الحركة ليس لها أى وجود في أندونيسيا . ان أندونيسيا ليست لها علاقة اطلاقا بالأنشطة التي تجرى على بعد آلاف الأميال من أراضينا . ولكن مندوب بنن - في بيانه - طرح المسألة بطريقة جعلت وفد بلادى لا يستطيع أن يتركها تمر دون اعطاء توضيح من جانبنا . ان أية علاقة بين هذه الحركة وأندونيسيا تعود فقط الى اسمها ، وهو جنوب ملقا . والى حقيقة أن عددا ضئيلا من أهالي جنوب ملقا - ممن كانوا يحملون بدولة خيالية - كانوا في يوم من الأيام من المرتزقة وجزءا من الجيش الاستعماري الذين حاربوا ضد المناضلين من أجل الحرية أثناء الحرب الثورية لشعب أندونيسيا من أجل الاستقلال .

وفي نهاية تلك الحرب الدموية ، فان جزءا من هؤلاء المرتزقة - بعد فشلهم في أن يخلقوا المتاعب - تركوا أندونيسيا وهدوا الى البلد المستعمرة . أما الجزء المتبقي فقد تم ادماجه في الجيش الوطني الأندونيسي . ولكن هذا حدث منذ ٢٥ عاما . وأولئك الذين تركوا أندونيسيا قد قطعوا صلتهم تقريبا مع أهالي ملقا في أندونيسيا . وهناك جزء كبير من هذه المجموعة تكاملوا مع السكان المحليين أو حصلوا على الجنسية الأندونيسية وأصبحوا مواطنين صالحين . أما أولئك الذين ذهبوا الى الدول الاستعمارية فما زال يسكرهم حلم الدولة الوهمية في خلق المشاكل . وانا كانوا قد دخلوا المشاكل فقد توهموا أن الدول التي يعيشون فيها يمكنها أن تحل هذه المشاكل .

وعلى أية حال ، فالحقيقة هي أن بنن حاولت أن تقم نفسها في أنشطة مجموعة صغيرة من المنشقين ينحدرون من أصل من جنوب ملقا ، أو هم من المرتزقة السابقين . وان ذلك لأمر محزن .

اننا نحن الاندونيسيين ، قد مارسنا حقنا في تقرير المصير ، وقمنا بشن حرب ثورية طوال أربع سنوات للدفاع عن استقلالنا وسيادتنا ، بعد أن أعلننا استقلالنا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٤٥ . اننا لسنا حديثي عهد في تأييدنا لحق تقرير المصير ، إذ أننا اشتركنا بنشاط في صياغة القرار رقم ١٥١٤ (د - ١٥) والقرار رقم ١٥٤١ (د - ١٥) وشاركنا أيضا في النضال ضد الاستعمار والامبريالية في كل بقاع العالم . وبالتالي فان اندونيسيا لا تحتاج الى أية دروس من أى من كان - مهما كانوا ثوريين ، أو يزعمون أنهم ثوريون - فيما يتعلق باحترام حق تقرير المصير ، أو فيما يتعلق بالالتزام بالنضال ضد الاستعمار والامبريالية بكل أشكالها وصورها .

السيد دينكا (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلبت منكم - على كره مني - أن أتحدث في هذه الساعة المتأخرة ممارسة لحق وفد بلادى في الرد على الادعاءات الباطلة والاكاذيب التي أدلى بها وفد الصومال في مناسبتين منفصلتين . عند ممارسته لحق الرد على البيان الذى ألقاه وزير خارجية أثيوبيا في ٢٧ أيلول /سبتمبر أمام الجمعية العامة وبعد ظهر اليوم عند ما حاول مندوب الصومال أن يدلي ببعض الادعاءات حول قضية العدوان الصومالي . انني أرجو أن أوضح في المحاضر بعض الادعاءات وأكاذيب وفد الصومال .

ان أكاذيب حكومة مقديشيو بوصف اثيوبيا بأنها قوة استعمارية أصبحت - بوضوح - فكرة متسلطة على النظام الحالي في مقديشيو . فان اثيوبيا نفسها كانت ضحية للعدوان الامبريالي والاستعماري المتكرر خلال القرون . وهذه حقيقة من حقائق التاريخ . ان مطامع الصومال في التوسع الاقليمي العدواني لا يمكن ان تفسر هذه الحقيقة التاريخية . ولكن ، التاريخ لا يقدره الا اولئك الذين لديهم احساس بالتاريخ . ان الأكاذيب والادعاء بأن اثيوبيا استعمارية ادعاءات يجب رفضها .

ان تفهم اثيوبيا لمدى وهدف مبدأ تقرير المصير قد تم الاعراب عنه من قبل وزير خارجيتي ، أثناء مشاركته في المناقشة العامة في الدورة الحالية . ان توسيع أسرة الأمم المتحدة في حد ذاته يعتبر دلالة واضحة على تطبيق مبدأ تقرير المصير بكل دقة . ولكن هذا المبدأ السامي لم يطبق على الاطلاق لتفتيت أية دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة .

وفضلا عن ذلك فان سياسة الصومال لا يمكن ان تكون مقبولة تحت ستار مبدأ حق تقرير المصير للشعوب. فان هذا المبدأ لم يطبق ، ولا يمكن أن يطبق الآن ، على شعب عاش على مر التاريخ كدولة مستقلة ذات سيادة ، واشترك في الحياة السياسية ، ودافع عن نفسه ، ويمارس حقوقه . انهم يحاولون أن يضللوا بأن يستخدموا حق تقرير المصير خارج الاطار الاستعماري ، وهم بذلك سوف يساعدون القوى الاستعمارية التي تحاول النيل من هذا المبدأ .

وقد يقال أيضا بأن تتم مقارنة بين التفهم المماثل لمبدأ تقرير المصير من كل من الصومال وجنوب افريقيا . فان خطة البانتوستانات في جنوب افريقيا أو سياستها الوطنية في ناميبيا مبنية على أساس زعم ان الأفرقة لا يمكنهم أن يعيشوا مع بعضهم البعض ، وبالتالي ينبغي أن يوضعوا في معازل منفصلة . ومهما كانت غرابة هذه الادعاءات من قبل نظام مقديشيو ، فاننا في اثيوبيا نعترض على أى نوع من البانتوستانات في القرن الافريقي ، كما نعترض بقوة على تطبيقه في جنوب افريقيا . ان السلطات في مقديشيو - في أطماعها التوسعية - حاولت أن تضع تخيلاتها موضع التنفيذ . ان التعابير الجديدة التي تخرج بها الصومال - مثل " الصومال الغربي " و " جبهة تحرير الصومال الغربي " - يجب ان يأخذها المجتمع الدولي بكل جدية . فاذا تم تشجيع التلفيق الحالي لسلطات مقديشيو فانها - بالتأكيد - سوف تعلن اسم " الصومال الجنوبي " و " الصومال الشمالي " وذلك لتكلمة حركاتها التحريرية المحترمة . وذلك كخطوة قادمة في استمرارهم في التوسع . وبما ان اثيوبيا معنية الى حد كبير بهذا الشأن ، فاننا بالطبع نرفض كلية التلفيقات الصومالية الأخيرة . ان حكومة الصومال تصر بلا خجل - حتى في مواجهة الحقائق - أن تقول بأن الحرب الحالية ضد أثيوبيا تقوم بها - بما يسمى - جبهة تحرير الصومال الغربي . وهذا أمر مكشوف بالتأكيد . فبالرغم من الحقيقة المعروفة بأند لا توجد أية حركة تحرير حتى الآن لديها طائرات مقاتلة وأحدث الصواريخ ، والدبابات الثقيلة ، ونظم الرادار وكل المساعدات الادارية الأخرى . فهل يتوقع وفد الصومال أن الجمعية العامة سوف تصدق أن الصومال غير مشترك في الحرب العدوانية الحاضرة . ان هذا يعد - بكل تأكيد - اهانة لذكاء الجمعية العامة .

ان كل فرد يعرف ان جيش الصومال باكملة ، والجهاز العسكري الصومالي كله ، قد حولا الى ما اطلق عليه جبهة تحرير ، بين يوم وليلة . ان الصومال ، ينبغي - على الاقل - ان يكون لديها الشجاعة وان تعترف بعد وانها ، وان تتحمل الاثار الكاملة لهذا العمل الذى ليس له اى مبرر . ولسوء الحظ ، فان الصومال لا يبدوان لديها هذا النوع من الشجاعة .

ومن المتناقضات ان الصومال قدمت بعد ظهر اليوم ، من هذه المنصة ، مساعيها الحميدة ، التي اتوقع ان تكون ممتنين لها ، ولكن بغض النظر عن ان لدينا تحفظات جادة بشأن هذه النوايا الحسنة ، فاننا لا نذكر اية واقعة نرى فيها طرفا متهما بجريمة خطيرة ، يتحول ليصبح قاضيا محايدا . ان السيد وزير خارجية الصومال ، خدمة منه لرؤسائه ، قد أشار الى انتهاك حقوق الانسان في اثيوبيا ، وذرف عليها دموع التماسيح ، كما لو كان اتمام حكومة بلاده برفاهية الاثيوبيين لم يتضح بدرجة كافية منذ عد وانها في تموز/ يوليه ١٩٧٧ ، وعمليات القتل والتخريب التي يتم ارتكابها دائما عن طريق المستسلين والقوات النظامية الصومالية ضد شعب اثيوبيا .

ومهما كان اعداء الشعب الاثيوبي ، فان ثورتنا سوف تؤكد حقوق الانسان في اثيوبيا . وأود ان اؤكد ان احد الاهداف الاساسية لثورتنا هو ضمان تمتع كل فرد بحقوق الانسان . وعلى اية حال فانه من الاكاذيب الباطلة من قبل الصومال ، ان تعتبر نفسها مؤهلة لان تعطي درسا لاثيوبيا في حقوق الانسان . ان اثيوبيا قد طورت كل نظم القيم والاخلاقيات ، وكانت هذه النظم تحكم سلوكها على مر العصور .

ان ممثل الصومال في محاولته تنفيذ اشارة وزير خارجية بلادي الى قرار ١٩٦٤ لمنظمة الوحدة الافريقية قد استخدم في ١٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ بعض الاكاذيب الباطلة في تشويه هذه الحقائق . وحيث ان الصومال تعتبر ان القرار ١٦ (د - ١) لمنظمة الوحدة الافريقية قرار باطل وان منظمة الوحدة الافريقية عاجزة ، عن ان تلعب اى دور ، فانها لا يمكنها ان تعطي اى تفسير معقول لهذا القرار ، او ان تعطي تقريرا سليما عن البيانات التي صدرت حول هذا القرار بالذات .

وعلى خلاف ماورد على لسان الصومال ، فاني استشهد على نص هذا القرار بوثيقة رسمية لمنظمة الوحدة الافريقية من محضر الدورة الاولى لاجتماع رؤساء الدول والحكومات من ١٢ الى ٢١ تموز/ يوليه ١٩٦٤ ، الجزء الرابع (القاهرة) . وهذا ليس من قطعة الورق التي يستشهد منها ممثل

الصومال . واستجابة الى اعتراض مندوب الصومال في ذلك المؤتمر ، فان رئيس جمهورية تنجانيقا ووزنبار في ذلك الوقت اجاب :

" اعتقد انه من الواضح اننا لدينا منازعات حول الحدود ، والا لما ظهرت هذه المشكلة على الاطلاق ، ولما كانت طرحت هنا . اننا لدينا منازعات حول الحدود ونأمل - كما اعربنا في مناسبات عديدة - التوصل الى حلول ودية بشأن هذه المنازعات حول الحدود لكن - سيادة الرئيس - لا ينبغي ان يجعلنا هنا نحيد عن المبدأ الذي يعتبر جـزاً اساسيا من ميثاقنا ."

وبعد تبادل وجهات النظر في المؤتمر ، فان رئيس المؤتمر لخص الاتفاق العام في الرأى بالطريقة التالية :

" ان المؤتمر اكد من جديد المبادئ التي وردت في الميثاق ، وهي لا تتعلق بالصراعات القائمة حاليا ، ولكنها تتعلق بكل الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية . وبالتالي فاننا نطلب من المؤتمر ان يتخذ قرارا بشأن اقتراح رئيس تنجانيقا ووزنبار . وقد تم اعتماد القرار ، وكان بعد ذلك تصفيق . وبعد الاستماع الى ما ذهب اليه السيد مندوب الصومال ، بعد اعتماد القرار ، اعلن الرئيس وانني اقتبس :

" ان هذا القرار قد أقر ، ولا يمكننا ان نتخذ اي اجراء اخر ، وبالتالي علينا ان نبحث البند التالي ."

ماذا حدث بعد ذلك ؟ حدث تصفيق حاد .

وفي ضوء كل ذلك فان الجمعية العامة لا تشك في جدوى قرار ١٩٦٤ ، ومهما كانت هناك اكاذيب باطلة من جانب الصومال ، فلن تغير من هذا الموقف الافريقي . وامام رفض قرار منظمة الوحدة الافريقية ، فان محاولة الصومال في ان تجعل منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة مسؤولتين ، هي محاولة ليست فارغة فحسب ، ولكنها ايضا كاذبة . ان رفضها لقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، وعد وانها الاستفزازى ضد اشيوييا ، يوضح ان الصومال لا يمكنها ان ترتبط باى شي افريقي صادق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ارجو من السيد المتحدث ان ينهي كلمته ، حيث انه

تعدى الوقت المحدد بدقيقتين .

السيد دينكا (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : سوف انتهي في دقيقة اذا سمحت لي

سيادة الرئيس .

وبدلا من ان ارد مباشرة على مسألة عدوان الصومال ضد اثيوبيا ، فان اعضاء الجمعية العامة قد استمعوا بعد ظهر اليوم الى نفس الادعاءات الباطلة والاكاذيب . ولكن كلها ادعاءات باطلية ، مثل انتهاك حقوق الانسان ، وحق تقرير المصير من قبل اثيوبيا . وبالتالي فكلها تكتيكات للحيد عن القضية الاصلية . ولا يمكن لاي جهد من قبل ذلك الوفد ان يثير اللبس في الجمعية العامة ، وان يجعل الانظار تحيد عن العدوان الذي تشنه حكومة الصومال ضد اثيوبيا .

ان اثيوبيا على اقتناع كامل بأن هذا العدوان لا يمكن أن يقبله المجتمع الدولي ، بل يدينه صراحة . ولذلك فان الصومال عليها ان تواجه اثار حماقاتها الحالية كاملة . وبالتالي فان السلم والاستقرار لن يستتبا في المنطقة الى ان تنتهي اطماع الصومال التوسعية على حساب جيرانها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل اعطاء الكلمة للمتحدث التالي ، هل لي ان اطلب

— مرة اخرى — تعاون السادة الاعضاء واود ان اذكر السادة الاعضاء بتأخر الوقت ، حتى يوجهوا في كلماتهم قدر الامكان ، وعندما ينتهي الوقت المحدد ، سوف ينما ضوء احمر فوق المنصة .

السيد ولد مكناس (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : هناك مثل موريتاني يقول اذا كان

شخص يعيش في بيت من زجاج ، فيجب ألا يقذف بالحجارة . ان لن أقول شيئا ردا على زيلي مثل بنن . وأود ان اجيب على النقاط التي اثارها السيد وزير خارجية الجزائر ، الذي تحدث الان .

لقد تكلم السيد وزير خارجية الجزائر بطريقة مؤثرة بليغة عن ضرورة وحدة افريقيا والمغرب والعالم العربي . كيف يقول هذا الكلام ، في حين انه مسؤول عن جميع المنازعات التي تهز المغرب اليوم ؟ اود ان استشهد اولا بعبارة ، واترك لكم ان تخمنوا اسم قائلها ، وهي :

” نحن نسجل بكثير من الارتياح التفاهم القائم بين موريتانيا والمغرب فيما يتعلق

بمستقبل هذه المنطقة ” .

لا احد يظن ان قائل هذه الكلمات هو مسؤول جزائري حاليا ، وهو الاخ وزير خارجية الجزائر الحالي وبالمناسبة فان وزير خارجية الجزائر الحالي شقيق لي ولقد وقع بنفسه على البيان الذي اخذت منه عبارة الاستشهاد ، وقع عليه مع جلالة الملك الحسن الثاني في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ . وقد نشر هذا البيان في جريدة لاموند في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٥ . كما صدر في نشرة الجزائر رقم ٨٧١٧ بتاريخ ٥ تموز/يوليه من نفس العام .

أود أن استشهد بعبارة أخرى وأرجو أن تخمنوا معي عن كون قائلها . ان نص العبارة كما يلي :

" لقد حضرت اجتماعا مع جلالة ملك المغرب والرئيس الموريتاني وهو الاجتماع الذي وجدنا فيه صيغة من اجل حل مشكلة الصحراء التي تسود في منطقة المغرب وموريتانيا . لقد كنت حاضرا ؛ وقد تمت تأييدى الكامل دون دوافع خفية . هل يمكن ان تخمنوا معي من قائل هذه العبارة ؟ ان قائل هذا الكلام هو رئيس جمهورية الجزائر نفسه ، امام مؤتمر الرباط العربي في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ . ان هذا البيان وارد في محاضر اجتماعات مؤتمر القمة العربي في الرباط ولدينا تسجيل اذا رغبتم في سماعه . ان تناقضات الحكومة الجزائرية تتعدى هذه الاعلانات . هناك تصريحات تنسى ويتم التخلي عنها ، تتعلق بسياسة كل المنطقة ومشكل خاص قضية الصحراء .

ويمكن ان اذكر مجموعة كبيرة من التناقضات التي تعتبر السبب الرئيسي للمشكلة في المنطقة . وفي المقام الاول فان مبدأ تقرير المصير الذي يدافع عنه اشقاؤنا الجزائريون يفترض سلفا اختيارا حرا واراديا ، وحقيقيا ، وهذا الاختيار يمكن ان يؤدي الى ايجاد حلول كما يقضي بذلك القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وفقا لميثاق الامم المتحدة .

ان المسؤولين الجزائريين تناسوا هذا المبدأ واستهتروا به ولم يترددوا في ان يعلنوا على ارضهم ذاتها جمهورية صحراوية مزعومة ، واصطناعية اعترفوا بها مباشرة . اليس هذا اهانة للحس السليم ولهذا المبدأ الذي يجب ان يطبق بجدية ؟

ان المسؤولين الجزائريين يستمرون ايضا في تناقضاتهم . ان احترامهم للامم المتحدة ، يمكن ان نحكم عليه من تصرفاتهم ، وبالتصريح الذي اعلنه الرئيس الجزائري امام اعضاء من اللجنة الخاصة المشكلة في عام ١٩٧٥ في تلك المنطقة ، لقد اعلن رئيس الجزائر:

" ان بلدى ليس له مطالب في الصحراء . واذا كان لنا اية مطالب لما انتظرنا حضور بعثة لتكشف اية بينات تدينا " (تقرير البعثة تذييل ٢ فرع ج فقرة ٥٩) .

هذا هو الاحترام الذي يظهره القادة الجزائريون للامم المتحدة . انه موقف يستهتر بالامم المتحدة ومبادئها . ان قضية الصحراء قد خدمتنا بعض الشيء . ان انها بينت ان المسؤولين الجزائريين يتعلقون بمبادئ الامم المتحدة بالكلام فقط .

وهناك تناقض اخر في قضية تستحق الاهتمام . ان المسؤولين الجزائريين يناشدون الضمير الدولي للتخفيف من الام اللاجئين من تندوف . انهم لا يتورعون عن الكلام عن حقوق اللاجئين ، ولكن هؤلاء اللاجئين من تندوف يمتلكون اسلحة متطورة ، اعطاهم اياها الزعماء الجزائريون الذين ينشرون الموت والخراب . واذ كان الجزائريون حريصون فعلا على تخفيف الام اللاجئين لقدموا لهم الطعام بدلا من استفلالهم بهذا الشكل .

ان خطف ستة من الفرنسيين كانوا يعملون في احد المناجم واحتجازهم كرهائن مثال اخر على الطريقة التي يسيء بها اخواننا الجزائريون الى حقوق الانسان . وهناك مثال ثالث يمكن ان يطرحة المرء في هذه المنظمة ، انه طوال وجود الدولة الاستعمارية في الصحراء ولاسيما منذ استقلال الجزائر ، لم يطلق عيار واحد من الاراضي الجزائرية على الدولة الاستعمارية السابقة . ان الاسلحة التي توجد في الترسانات لطرد الدول الاستعمارية تستخدم الان ضد المواطنين المسالمين في كل من موريتانيا والمغرب . وفي عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ كانت الدولتان قد وقعتا على بيانات مشتركة من اجل استثمار مناجم غروت جبيلات ولكن هذه المناجم لا يمكن استثمارها الا اذا تم تأمين الحصول على مرفأ في اقليم الصحراء يطل على المحيط الاطلسي من اجل تصدير انتاجها . ان المسؤولين الجزائريين قد تواطأوا مع اسبانيا من اجل ان يبقوا مخلصين لروح هذه البيانات المشتركة (انظر مجلة ليمونند دبلوماسيك كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦ ، وصحيفة ليمونند العدد ٦٨٥١ كانون الثاني /يناير ١٩٦٧) ان هذا الموقف من السلطات الاستعمارية قد استمر ايضا حتى تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ وفي هذا الوقت عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدولة الاستعمارية السابقة في جنيف وكانت الدولة الاستعمارية السابقة تود ان تنسحب من الحدود المغربية والموريتانية وتم اعطاء الجزائر كل اعتراف وحماية . وكان على الجزائر من جانبها ان تضمن المصالح الاقتصادية للسلطة الاستعمارية . ان التأييد المزعوم للجزائر لهذه الحركة التحررية هو اكدوية ، وهكذا فان الجزائر تدعي انها تؤيد التحرر .

ان الهدف من هذه السياسة الميكافيلية التي تهدف الى التحالف مع السلطة المستعمرة القديمة ، هو المحافظة على ما يسميه المسؤولون الجزائريون بالاتزان الجغرافي السياسي في المنطقة .

وهذا معناه ان افريقيا الشمالية يجب ان تتسلط عليها الجزائر سياسيا واقتصاديا وان الدول الساحلية يجب ان تشكل جزءا من المناطق التي تهيمن عليها الجزائر*.

ان هذه محاولة من الجزائر للقيام بدور رجل الشرطة في هذه المنطقة . ان التوازن الذي يدعون اليه لن يستمر الا اذا نال موافقة الدول المعنية .

ان هذه السياسة ، سياسة الانفتاح على الاطلسي تتطلب ايضا انفتاحا عليه من اجل تصدير منتجات المناجم . لقد كانت موريتانيا مستعدة للموافقة على هذه السياسة لو ان الجزائر طلبتها بشكل معقول . ان هدف هذه السياسة هو الاخلال بالتوازن في المنطقة من اجل اقامة انظمة تتعاطف مع احلام السيطرة لدى الجزائريين .

ان موريتانيا لن تقبل اى حل يفرض عليها بالقوة . ولن تقبل ان يشكك في وحدتها الوطنية وسلامتها الاقليمية . ان بسلدى يود ان يحذر من اخطار هذه السياسة ، سياسة المسؤولين الجزائريين التي تعرض المنطقة كلها ، وامنها الى الخطر.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كونته (سيراليون) .

ان هدف هذه السياسة هو الا خلال بالتوازن والتدخل في الشؤون الداخلية للدول واعطاء اهمية كبيرة لمشاكل ثانوية على حساب القضايا الأساسية التي تجابهها افريقيا الجنوبية ، والشعب العربي في فلسطين .

وفي الختام ، فاني أود باسم الماضي المشترك ، واسم العلاقات التي تربط بين شعوبنا المغربية ان اطلب من المسؤولين الجزائريين رفع الحواجز العسكرية والسياسية التي يعرقلون بها طريق وحدة المغرب العربي . ذلك لأنه من المستحيل ان نقيم وحدة دون هذا التعاون ودون هذا التضامن . واني اطلب مرة اخرى من المسؤولين الجزائريين الا يبقوا بالقوة في وجه توحيد شعوبنا وبلادنا . وعندما تتحقق هذه الشروط سوف تكون هناك آفاق جديدة للتعاون والتضامن بين شعوبنا وبين حكوماتنا .

ان بلدي يتمسك بمبدأ التعاون الافريقي والعربي ، وهو على اتم الاستعداد للمساهمة بشكل او بآخر من اجل توحيد افريقيا ، وبهذه الروح فقد قبلنا كل الوساطات العربية والافريقيين التي نود ان نشيد بها ، الا ان تشدد الاخوة الجزائرية ظل حتى الآن هو العائق والحاجز امام انجاح هذه الوساطات .

لقد قال السيد وزير الخارجية الجزائرية بأن بلدي ، متفتح لكل صيغة للحل ، واني أقول له ان بلدي أيضا يؤمن بهذه الرغبة شريطة ان تكون قائمة على الولا والاحلاص وان تهدف الى تخفيف حدة التوتر الذي نشأ بشكل مصطنع في المنطقة .

السيد محجوب (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا اليوم وخاصة في

جلسة بعد الظهر الى تصريحات هامة جدا جعلنا ننسى بعض التصريحات التي وردت البارحة ، والتي لا أريد ان أرد عليها .

ان التربية الثقافية والأخلاقية في المغرب لا تجعلنا نلجأ الى كلمات الشتائم والى الكلمات السافلة .

ان عدة وفود تكلمت اليوم والبارحة عن مشكلة الصحراء التي تثير قلقنا ، واني اقول لهم باسم حكومتي اننا نفهم مواقفهم ، ولأننا نفهم هذه المواقف فاننا لا نحقد عليهم ، لأن مواقفهم تستلهم من هذه المبادئ التي تسيّر سياستهم ، وأيضا لأنهم يتجاهلون في بعض الأوقات التطورات التي تميز الموقف في هذه المنطقة .

لقد استمعنا مساء اليوم لخطاب لامع من سعادة السيد عبد العزيز بوتفليقة ، أوضح لهؤلاء الذين اعتادوا ذكاه وحيله البارعة . ان الكلمات تستطيع ان تخبيء وراءها الكثير من الحقائق . وانني أود ان اضيف الى ما قاله اخي وزميلي ممثل وفد موريتانيا . ان عملية تصفية الاستعمار في الصحراء ليست بالأمر الجديد ، بل انها ترجع الى لقاء نوابيوني في عام ١٩٧٠ وهو الاجتماع الذي حضره سعادة هواري بومدين وشقيقاه سعادة ولد داه وسعادة الملك الحسن الثاني ، ولقد اتفق ثلاثتهم على مبدأ تصفية الاستعمار في الصحراء ، وان تسير على الطريق الذي اختارته وانه يجب عدم اللجوء للقوة خاصة مع وجود السلطة المستعمرة . لماذا ؟ ، لقد ذكرها الآن الاخ ولد مكناس لأسباب اقتصادية بالنسبة للجزائر ، بيد أنها ترجع لأسباب استراتيجية ايضا . ان الأسباب السياسية والعقائدية كانت موجودة دائما ولكن باسم المغرب حاولنا ان نغفل النوايا الجزائرية ، فلم نرد الكشف عن هذه النوايا ، لأننا كنا دائما نعتقد ان مشكلة مثل مشكلة اقليمنا الفرعي يجب ان تحل فيما بيننا وقد حاولنا حلها فيما بيننا .

لقد وجه سعادة السيد عبد العزيز بوتفليقة ندا يقول فيه ان الحل يجب ان يتم في الاطار المغربي وفي الاطار العربي ، وفي الاطار الافريقي ، وأود ان اذكره بأننا حاولنا ذلك وكانت المحاولة الأولى هي عرض المشكلة ليجاد الحل لها في اطار دول المغرب فقط ، الا انه نتيجة للتشدد والتصلب الجزائري لم نتمكن من ذلك . ثم ناقشنا المشكلة امام الجامعة العربية وفي عام ١٩٧٤ ، كما قال سعادة وزير موريتانيا فان الرئيس هواري بومدين قد وافق على الحل الذي توصلنا اليه آنذاك ، وهناك تسجيلات يمكن ان تستمعوا اليها اذا ما أردتم ذلك .

ولكن للأسف في كولومبو حدث تغيير في المسار من جانب الجزائر حيث رفضت معالجة المشكلة داخل اطار الجامعة العربية ، وناقشت المشكلة امام منظمة الوحدة الافريقية ، وهناك محاولات حتى لا تتم مناقشة هذه المشكلة أمام منظمة الوحدة الافريقية .

ونحن كأعضاء في المجموعة المغربية وكأعضاء في الجامعة العربية وكأعضاء في حركة عدم الانحياز وكأعضاء في الامم المتحدة ومحافلها نؤيد اي حل للمشكلة يمكن ان ترضى عنه جميع الأطراف لأننا نؤمن بعدالة قضيتنا ولأننا ندافع عن قضايانا العادلة ولا نتهرب من حضور أي محفل دولي .

تتكلم سعادة السيد بوتغليقة عن الابداء الشاملة التي زعم انها تجرى في المنطقة ضد الصحراويين . فأى صحراويين يشير اليهم ؟ ان الصحراويين الحقيقيين قد أعربوا مرتين وبحرية عن رأيهم في انتخابات حرة ، لقد انتخبوا نوايا لهم واشترك في تلك الانتخابات ١٩ ألف أسرة . كما انتخب هؤلاء الصحراويون سبعة نواب في البرلمان ، ولماذا يشارك ويساهم هؤلاء الصحراويون في البناء الديمقراطي والاقتصادى لبلدهم ؟ هل هم في حاجة للوزير بوتغليقة ليأتي الى هنا ويدافع عن حقوقهم ؟ أليسوا هم قادرين على الدفاع عن حقوقهم امام الرأى العام المغربي ؟

تكلم وزير الخارجية الجزائرى عن الابداء ، اية ابداء ؟ هل هي ابداء من يعددهم ويسلحهم ؟ ومن الذين يدرهم ويعطيهم الأسلحة ؟ من يعددهم عقائديا ؟ من الذى يضعهم في مخابى في تندوف محرومين من الطعام والأدوية ؟

انني أعرف بعضا من الناس الذين عادوا الى المغرب ، ويمكنني أن أعطيه اسماءهم ، لقد كانوا تحت قيادة شخص معين وأرسلوا في عملية فدائية للبوليزاريو . ولقد عادوا الى المغرب ولسوف يقول لكم بنفسه وبكلماته ما حدث . لقد مارسوا اباداة الجنس ضد السكان الذين يرغبون في السلم ، وأبادوا الاقتصاد ايضا لحرمانهم من الطعام . وأخيرا فانهم مزودون بالاسلحة التي ، في بعض الاحيان ، لا يعرفون استخدامها وتنفجر القنابل احيانا بين أيديهم . هذه هي اباداة الجنس المشار اليها . وقد وجهنا نداء في العام الماضي لاعادة هؤلاء الاشخاص الى بلدانهم . ولكن الجزائر عارضت هذا النداء . وقد طلبنا عن طريق الامين العام القيام بتعداد لهذا الشعب ، ولكن رفضت الجزائر ، لان هؤلاء الاشخاص رجعوا الى أقاليمهم ولم يبق هناك سوى مجموعات صغيرة وهي التي ترغم من قبل بلدان اخرى في الجنوب على القيام بهجمات ضد البلدان الشقيقة مثل المغرب وموريتانيا . ولا أريد الاستمرار في هذه الملاحظات ، ولكن سعادة الوزير بوتفليقة قد وجه نداء للحكمة ، ونأمل ان يكون هذا النداء مخلصا . ويمكنني القول بأن يد المغرب ممدودة . ونحن على استعداد للمصالحة وبيدنا ممدودة لاى حل ، بشرط ان يحافظ هذا الحل على مستقبل الاقليم الفرعي ، ويحافظ على استقلالنا وسلامة الاراضي في بلادنا . ونحن على استعداد لعمل هذا لانه يجمعنا دم واحد ، وديانة واحدة ، ومن نفس الخلفية العرقية . وعلينا ان نقوم بهذا العمل لاننا مضطرون بحكم وضعنا الجغرافي .

السيد وارساما (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف وفد بلادى قد تم

الاعراب عنه من قبل رئيس الوفد وزير خارجيتنا ، السيد بارى ، وهو لا يحتاج الى أية اضافة . وكل ما أريد ان أتقدم به لمصلحة الوفد الاثيوبي هو مثل صومالي ، ويتضمن حكمة لشعب غرب الصومال ، وهذا المثل يترجم تقريبا على النحو التالي : " لا يمكنك ان تتخلص من سهم اخترق جسدك " وبمعنى آخر ، ان كون النظام في اثيوبيا استعماريا وامبرياليا ، فلا يمكن أن يتخلص هذا النظام من هذه الطعنة .

واننا نأمل ان حكومة اديس ، سوف تعود الى صوت العقل وان تعترف بعملية حق تقرير المصير واستقلال شعب غرب الصومال التي لا رجعة فيها .

السيد هونجافو (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادى يفهم بشكل تام

ان ممثل النظام الموريتاني ، وممثل النظام المغربي وممثل النظام الغازى الجديد في جاكارتا ، لا يمكنهم امام هذه الجمعية الموقرة أن يدلوا بأية بيانات خلاف البيانات التي استمعتم اليها ، في ممارسة حقهم في الرد ، فيما يتعلق بالقضايا الملتهبة الخاصة بالصحراء الغربية ، وتيمور الشرقية ومولوكا الجنوبية التي تكلم عنها أمس في بيانه وزير خارجيتنا*.

ان تصريحات الوفود الثلاثة التي هي مجرد ترديد مبسط ، لا يمكن ان تقنع أحدا ، وخاصة وفد جمهورية بنن الشعبية . وعلى أية حال ، فان رأى بنن الصريح ، مصداقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وتحركا بوحي من عقائدها الثورية ، هو انها مصممة على الدفاع عن القضية العادلة كلما كان ذلك ضروريا . نحن نقول الصدق للاخوان ، وللاصدقاء ، وللعالم أجمع مهما كان هذا الصدق قاسيا . وتحافظ بلادى على موقفها بالكامل فيما يتعلق بجميع الموضوعات التي أشار اليها أمس الزميل الوزير . وان التاريخ سوف يقول كلمته .

السيد بوتظيقة (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : انني منزعج لاني سأتكلم مرة

أخرى أمام الجمعية العامة ، ولكنني مقتنع بأن عطفكم الشخصي ، يا سيدي ، وغفران زملائي هنا ، سوف يسمحان لي بأن أقول كلمات معدودة بخصوص بعض الملاحظات التي سمعناها بشأن قضية الصحراء الغربية .

وربما قد لاحظ بعض اصدقائي انني أحمل كتابا كبيرا ، سوف استخدمه ، لانه يتضمن البيانات التي تليت سنة بعد سنة من قبل ممثلي المغرب وموريتانيا فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية . ان ما ذكره ممثل موريتانيا غير وارد في هذا الكتاب ، ولكن من جهة أخرى ، فان ما ذكره وزير خارجية موريتانيا من عام الى آخر ، وارد باسهاب فيه حتى العام الذى أبرم فيه الاتفاق الثلاثي . وقد كرر باستمرار أمام هذه الجمعية اخلاص بلده لبدأ تقرير المصير . وانني لسعيد لان لاحظ بأن لدينا على الاقل مجال واحد للاتفاق .

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

لقد قال ان بلده لن يقبل أى حل مفروض عليه بالقوة ، ويمكن أن أقول ان هذا الموقف يشكل قاسما مشتركا ترتبط به بلدى ، وان بلدى لن يقبل أى حل مفروض بالقوة سوا من قبله أو من قبل أى بلد آخر .

من يفضل الجزائر ويستطيع أن يرحب بهذا التفاهم بين المغرب وموريتانيا ، وبين تونس وليبيا ، وبين ليبيا ومصر ، أو بين النيجر ومالي اذا كانت هناك مشاكل بينهم . ومن الواضح ان هذا الترحيب بهذا التفاهم بين بلدين شقيقين ومتجاورين ، لا يعني اننا شركاء مع هذه الدول في سياسة الضم ، أو سياسة العدوان ، أو احتلال الاراضي بالقوة ، وكرر سياسة الابداء .

يجب علينا أن نسأل السيد رايدبيك بالنسبة لواقع هؤلاء الصحراويين في تندوف ، وماذا يفكر بشأنهم ، ان السيد رايدبيك مثل الام المتحدة قد ذهب مع السيد آكي الذى هو وزير حاليا ، وكان آنذاك ممثلا لساحل العاج ، ذهبا في بعثة الى هناك وساعدهما في مهمتهما هذه ممثلان من ايران وكوبا ، وقد تم البعثة تقريرا أصبح جزءا من تراث الام المتحدة .

ان محكمة العدل الدولية ناقشت هذا الموضوع وأبدت رأيها ، ويمكنني أن أقول ، بأننا نأسف لان منظمة الوحدة الافريقية ، ومحكمة العدل الدولية ، ومنظمة الام المتحدة ، هذه المحافل الدولية كلها عالجت قضية الصحراء كأرض غير مستقلة ، وانا ظهر في بلد ، أو في بلد آخر أطماع الضم ، فليس السبب في ذلك راجع الى الجزائر .

أود أيضا أن أتجنب الكلمات السيئة كالتي قيلت ، لانني أعتبر أن هذا عمل غير لائق بوزير خارجية ، ومن ثم لن أنزل الى هذا المستوى .

أود أن أقول اننا هنا ، أو في مكان آخر اليوم كما في الغد ، ان الجزائر سوف تتمسك بمبدأ تقرير المصير بالنسبة لهذه القضية والقضايا الاخرى .

السيد ولد مكناس (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : أعتذر لهذه الجمعية

لانني سوف أطيل النقاش بضع دقائق .

انني أرحب باللهجة المهدية ، والحازمة من قبل أخي ، وأقول " أخي " لانك لا تختار

أخاك ولكن تختار أصدقاك - أخي وزير خارجية الجزائر .

أود أن أتكلم بصراحة عن مبدأ تقرير المصير والتصريحات التي أدليت بها منذ تسع سنوات .

ان الاستشهادات التي لجأت اليها لا تهدف الى المس بمسؤوليات رؤساء الدول ، والاخوة الذين هم قادتنا الذين يسيرون أمور بلدي .

أولا ، انني أستشهد برؤساء دول ووزراء خارجية ، وانا استشهدت بهم ، فلا أمس بمستوى مسؤولياتنا ، وانني أتمسك بهذه المبادئ أكثر من أي شخص آخر .

لقد سمعنا عن مهاد تقرير المصير ، ان مهاد تقرير المصير هذا ليس له معنى واحد ، منذ عام ١٩٥٧ تبرهن الوثائق على هذا ، وخاصة الوثيقة التي لدى أخي وزير خارجية الجزائر تعود شاهدة على ذلك . منذ عام ١٩٥٧ حينما كان بلدي يتمتع فقط بالحكم الذاتي الداخلي ، فاننا قد أعلننا أن وحدتنا الوطنية ، وسلامتنا الإقليمية ، سوف تستمر ، وسوف تحترم ، لانه كانت هناك موريتانيا أسبانية وموريتانيا فرنسية . وان سجلات الامم المتحدة لشاهد على ذلك . ان مهاد تقرير المصير لا يؤدي فقط الى الاستقلال . انني أدعوكم الى الامانة ، وانني اهتمك الى شعور أخي وزير خارجية بالوحدة السياسية والامانة الثقافية .

كيف توصلت مجموعة دول افريقيا الغربية الفرنسية ، وغالبية افريقيا الاستوائية والناطقة بالفرنسية كيف توصلت الى الاستقلال ؟ لقد توصلت اليه بعد استطلاع رأي الشعوب وطريقة اللجوء الى المجالس المحلية . وماذا فعلت المغرب وموريتانيا ، ان ما فعلته المغرب وموريتانيا كان في اطار الشرعية الدولية . في اطار اتفاق ثلاثي الذي أخذت علما به هذه الجمعية ، وذلك بحضور السلطة الاستعمارية القديمة . فهل يمكن أن يقال لنا لم تطبقوا ذلك بشكل جيد ؟ ولكن لا يمكن أن يقال لنا انكم أخذتم مكان ممثلي الشعب المحليين في هذه المجالس ، وهذا لا يبرر ان الاخوان في الجزائر يجلبون سكانا . في المائة منهم فقط اصلهم من الصحراء الاسبانية سابقا ، ويضعونهم في مخيمات ويزودهم بالسلاح . ويضعونهم في الارض الوطنية الجزائرية ويقومون باعتداءات علينا من هذه الاراضي الجزائرية .

هذا النداء من أجل الاخوة الموجهة الى وحدة المغرب . ان احدا لا يتمنى أكثر مما تتمناه موريتانيا ، فموريتانيا بلد صغير لا يمكنه الا ان يتمسك بالمبادئ والدفاع عن كرامته ، ولكن ماذا يفعل اذا فرض عليه التدمير ، أي تدمير وحدته الوطنية ؟ وانني أدعو اخواننا الجزائريين الى الامانة الاخلاقية ، والامانة الثقافية ، ومن المتكلم باسم هؤلاء الشوار ؟ هل هو بابا مسكي الذي

كان ممثلا لموريتانيا في عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٥ ؟ من المتكلم باسم هذه الجمهورية المزعومة ومن هو وزير خارجيتها ؟ انه ابراهيم مولى درويش دى حكيم الذى كان يمثل موريتانيا ، وقائم بالاعمال الموريتانية في عام ١٩٧٣/٧٢ لدى الجزائر . هؤلاء من يدعون انهم يمثلون الشعب الصحراوى .

ان الشعب الصحراوى في الصحراء ، وانني ادعو أى مندوب كان أن يأتي بكل حرية لزيارة هذه المنطقة ليرى هؤلاء السكان ويتكلم مع نوابهم ، ومع ممثلي الاحزاب فيها ، ومع حكاهم الذين هم من هذه المنطقة بالذات .

أما النداء الموجه الى المغرب ، فانني أمد يد الاخوة الى اخواننا في الجزائر ، وليبيا ، وتونس والمغرب من أجل اقامة هذا المغرب الكبير ، وتشكيل هذا المغرب الكبير ومن أجل تصفية الاستعمار في افريقيا الجنوبية ، ومن أجل هذه المشكلة الاساسية بالنسبة للشعب العربي ألا وهي مشكلة فلسطين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الأعضاء المجلون ، لقد انتهينا من المناقشة العامة للدورة الثانية والثلاثين ، للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويمكننا أن نسجل بارتياح ، انه من حيث عدد المشاركين ، فان مناقشة هذا العام ، قد فاقت كل المناقشات الماضية في تاريخ الأمم المتحدة : فهناك ١٤٠ متحدثا ، تحدثوا أثناء هذه المناقشة . وقد استمعنا الى بيانات هامة ، أدلى بها أحد عشر من رؤساء الدول والحكومات ، وبيانات من ١١٥ وزير خارجية . ان مثل هذا الاشتراك الرائع في المناقشة ، ووجود مثل هذا العدد الكبير من الساسة البارزين ، يدل دون شك على الاهتمام المتزايد والواضح الذي يوليه المجتمع الدولي لعمل الأمم المتحدة ودورها المتسع ، كأداة دولية لاغنى عنها لحماية السلم ، وتعزيز الأمن والتعاون الدوليين . وهناك دلالة مشجعة ، وهي أن كل المتحدثين تقريبا ، ويمكنني أن أقول ، دون استثناء ، أكدوا على الحاجة الى مزيد من التعزيز لدور الأمم المتحدة في حل المشكلات العالمية . ولقد أكد المتحدثون - وبصفة خاصة - على الحاجة لاعادة تقوية دور الأمم المتحدة في ايجاد حلول لأكثر القضايا الحاحا والمتعلقة بالعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية ، التي تمثل بصورة أو بأخرى ، مشاغل كل الدول الأعضاء .

وانا ألقينا نظرة الى الوراء على المناقشة العامة ، يمكننا أن نخلص أيضا ، الى أن هناك الآن ثقة أعظم في منظماتنا ، والى أن هناك وعيا متزايدا بأنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تخطم بدور أكثر بروزا وفعالية ، في بحثها عن الحلول للمشكلات التي تثقل كاهل المجتمع الدولي اليوم . وهذا يعطينا دافعا جديدا لبذل المزيد من الجهود لتعزيز دور أعظم وزيادة الفعالية للأمم المتحدة .

لقد عكست المناقشة العامة كل جوانب وجهات النظر والأساليب المتعلقة بتناول المشكلات القائمة ، وبالتالي مثلت صورة واقعية للاتجاهات الدولية الراهنة . وأود أن أعتنم هذه المناسبة ، لكي أعرب عن تقديري الخالص لكل السادة الأعضاء ، الذين هنا وبني بانتخابي رئيسا للدورة الثانية والثلاثين . وانني أقبل هذه التهاني وهذه الكلمات الحارة ، التي وجهت لي ، أولا وقبل كل شيء ، كشادة واعتراف بنشاط بلادى في المحافل الدولية ، وبصفة عامة ، وفي الأمم المتحدة بصفة خاصة .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للاسهام البناء والتعاون الذي قامت به كل الوفود في ادارة المناقشة العامة بصورة محترمة كريمة ، وهذا تمشيا مع أفضل تقاليد منظماتنا الدولية .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٤٥